

## العنوان:

# دور التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة

دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA - وكالة المسيلة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: بنوك

إشراف الدكتور:  
- بن واضح الهاشمي

إعداد الطالبة :

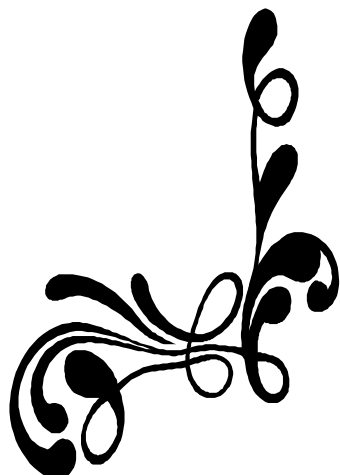
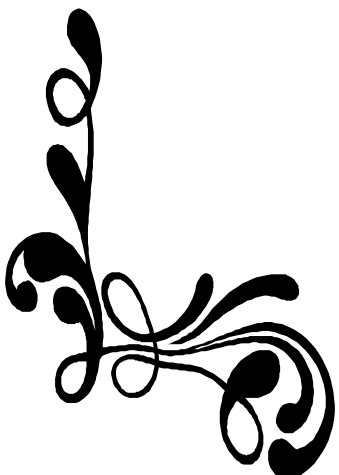
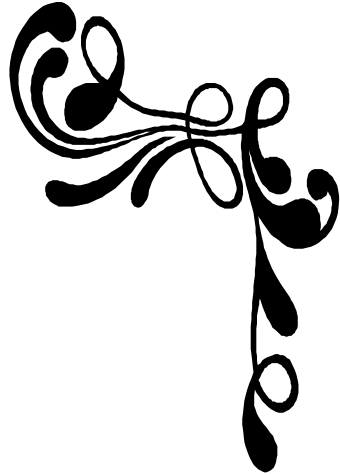
- شريفي رزيقة

تاريخ المناقشة: 2015-06-04

أمام لجنة المناقشة:

|                      |                         |                    |
|----------------------|-------------------------|--------------------|
| الأستاذ محمودي ماليك | الدكتور بن واضح الهاشمي | الدكتور بدار عاشور |
| مناقشا               | مشرفا                   | رئيسا              |

السنة الجامعية 2015/2014



# سُبْحَانَكَ يَا رَبِّ الْعَالَمِينَ

قال الله تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [النمل : 19]

أولا وقبل كل شيء، الشكر إلى الله سبحانه وتعالى على كل نعمه وفضله، نحمده حمدا كثيرا ونثني عليه الثناء الحسن، ووصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف: "بن واضح الهاشمي" على كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح فجزاك الله عني كل خير وزادك من فيض علمه وفضله.

أتقدم بالشكر إلى جميع أستاذة قسم العلوم التجارية

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد مزعاش عادل رئيس مصلحة الضرائب على كل

المساعدة.



## فهرس المحتويات

|    |  |
|----|--|
|    | الشكر  |
|    | الفهرس   |
|    | قائمة الجداول  |
|    | قائمة الأشكال  |
|    | قائمة الملاحق  |
|    | قائمة الرموز   |
| أ  | مقدمة  |
|    | الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية و طرق تقييم المشروعات الاستثمارية |
| 09 | تمهيد  |
| 10 | <b>I. ماهية المشاريع الاستثمارية</b>   |
| 10 | <b>I. 1</b> مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية و خصائصها                             |
| 13 | <b>I. 2</b> أنواع المشاريع الاستثمارية   |
| 15 | <b>I. 3</b> مراحل تمويل المشروع الاستثماري   |
| 18 | <b>I. 4</b> أهمية أهداف المشاريع الاستثمارية   |
| 21 | <b>II. مدخل لدراسة الجدوى الاقتصادية</b>   |
| 21 | <b>II. 1</b> مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية ومجالات تطبيقها                             |
| 24 | <b>II. 2</b> المداخل التحليلية لدراسة الجدوى الاقتصادية                                |
| 26 | <b>II. 3</b> مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية   |
| 36 | <b>II. 4</b> أهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية                                      |
| 39 | <b>III. المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها</b>                          |
| 39 | و دراسة الجدوى لاختيار المشروع الأمثل.   |
| 40 | <b>III. 1</b> دراسة الجدوى و اختيار المشروع  |
| 47 | <b>III. 2</b> معايير تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية                               |

|     |   |
|-----|---|
| 54  | <b>III. 3 التحليل المالي للمشروع</b>                                |
| 55  | خلاصة   |
|     | <b>الفصل الثاني : التمويل بالقروض المصرفية ومخاطرها</b>             |
| 57  | تمهيد   |
| 58  | <b>I.عموميات حول القروض المصرفية:</b>                               |
| 58  | <b>I. 1- مفهوم القروض المصرفية ووظائفها.</b>                        |
| 60  | <b>I. 2- مصادر القروض المصرفية وخصائصها.</b>                        |
| 62  | <b>I. 3- أنواع القروض المصرفية.</b>                                 |
| 68  | <b>I. 4- أهمية القروض المصرفية.</b>                                 |
| 69  | <b>II. ماهية سياسة الإقراض:</b>                                     |
| 69  | <b>II. 1- مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها</b>                         |
| 71  | <b>II. 2- عوامل سياسية الإقراض.</b>                                 |
| 73  | <b>II. 3- التقنيات البنكية المستعملة لمنح القروض.</b>               |
| 75  | <b>II. 4- الضمانات المصرفية.</b>                                    |
| 78  | <b>III. مراحل منح القروض المصرفية :</b>                             |
| 78  | <b>III. 1- تكوين الملف-المرحلة الإدارية:Administrative.</b>         |
| 81  | <b>III. 2- الدراسة الاقتصادية والمالية لملف القرض.</b>              |
| 90  | <b>III. 3- خطوات منح القروض.</b>                                    |
| 93  | <b>III. 4- تسيير ومتابعة القرض.</b>                                 |
| 96  | <b>IV. مخاطر القروض المصرفية:</b>                                   |
| 96  | <b>IV. 1- مفهوم مخاطر القروض المصرفية وأنواعها.</b>                 |
| 100 | <b>IV. 2- أسباب نشوء مخاطر القروض.</b>                              |
| 100 | <b>IV. 3- مخاطر القروض المصرفية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية.</b> |
| 102 | <b>II.عموميات حول القروض المصرفية:</b>                              |

|     |  |
|-----|--|
| 106 | خلاصة  |
|     | الفصل الثالث : دراسة تطبيقية حول كيفية اتخاذ قرار تمويل مشروع في بنك القرض الشعبي الجزائري ( CPA ) -وكالة مسيلة- |
| 108 | تمهيد  |
| 109 | I . بطاقة فنية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري.   |
| 109 | I . 1-نشأة وتطور المؤسسة.  |
| 110 | I . 2-المؤسسة (تعريفها ، مهامها ، أهدافها).  |
| 112 | I . 3-الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرحه.   |
| 114 | I . 4-أنواع القروض و الضمانات المقدمة من طرف بنك CPA.  |
| 117 | II . دراسة ملف فرض استثماري مقدم للبنك (CPA).  |
| 117 | II . 1-الشروط الواجب توافرها في المقترض.   |
| 117 | II . 2-مكونات دراسة ملف قرض استثماري.  |
| 118 | II . 3-مراحل دراسة ملف قرض استثماري.   |
| 119 | II . 4-الإجراءات التي تسبق اتخاذ قرار منح القرض.   |
| 120 | III . دراسة حالة تمويل قرض استثماري ببنك CPA.  |
| 120 | III . 1-الدراسة التقنية للمشروع.   |
| 123 | III . 2-تقييم بنك cpa للمشروع الاستثماري.  |
| 136 | III . 3- معايير تقييم المشروع.   |
| 141 | خلاصة  |
| 144 | خاتمة  |
| 147 | الاقتراحات   |
|     | قائمة المراجع  |
|     | قائمة الملاحق  |
|     | المقابلة   |

## قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول   | رقم الجداول   |
|--------|--|---------------|
| 114    | تقييم تكلفة المشروع                                    | جدول رقم (01) |
| 115    | الهيكل التمويلي  | جدول رقم (02) |
| 116    | جدول مخصصات الإهلاك                                    | جدول رقم (03) |
| 116    | جدول إهلاك القرض                                       | جدول رقم (04) |
| 118    | الميزانية المالية للسنوات الحقيقية و التقديرية للمؤسسة | جدول رقم (05) |
| 121    | مؤشرات التوازن المالي                                  | جدول رقم (06) |
| 123    | نسب المديونية  | جدول رقم (07) |
| 124    | نسب السيولة  | جدول رقم (08) |
| 125    | نسب المردودية  | جدول رقم (09) |
| 127    | القدرة على التمويل الذاتي                              | جدول رقم (10) |
| 128    | جدول التدفقات النقدية                                  | جدول رقم (11) |
| 129    | جدول معيار القيمة الحالية VAN                          | جدول رقم (12) |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل   | رقم الأشكال    |
|--------|---|----------------|
| 10     | عناصر الإنتاج   | الشكل رقم (01) |
| 25     | مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية                         | الشكل رقم (02) |
| 32     | العلاقات الداخلية المتبادلة لدراسات الجدوى الاقتصادية | الشكل رقم (03) |
| 45     | العلاقة بين المعدل الداخلي و معدل الفائدة (Tri وVan)  | الشكل رقم (04) |
| 71     | التقنيات البنكية المستعملة لمنح القروض                | الشكل رقم (05) |
| 83     | خطوات منح القرض                                       | الشكل رقم (06) |
| 107    | الهيكل التنظيمي للوكالة (CPA)                         | الشكل رقم (07) |
| 121    | مؤشرات التوازن المالي                                 | الشكل رقم (08) |
| 123    | نسب المديونية   | الشكل رقم (09) |
| 124    | نسبة السيولة العامة                                   | الشكل رقم (10) |
| 125    | نسبة السيولة الفورية                                  | الشكل رقم (11) |
| 126    | نسب المردودية   | الشكل رقم (12) |
| 127    | القدرة على التمويل الذاتي                             | الشكل رقم (13) |

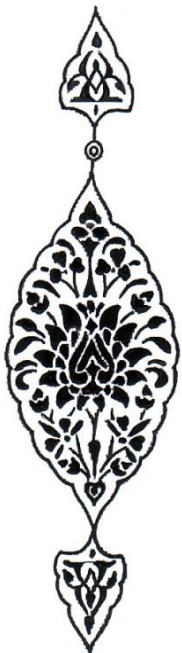
## قائمة الملحق

| رقم الملحق      | عنوان الملحق                                |
|-----------------|---|
| الملحق رقم (01) | الميزانية المالية                           |
| الملحق رقم (02) | جدول حسابات النتائج                         |
| الملحق رقم (03) | جدول النتيجة                                |
| الملحق رقم (04) | جدول الاستثمارات لسنة 2017 (توسعة المشروع ) |
| الملحق رقم (05) | جدول الاهتلاكات                             |
| الملحق رقم (06) | الميزانية التقديرية لسنة 2017               |
| الملحق رقم (07) | الميزانية التقديرية لسنة 2018               |
| الملحق رقم (08) | الميزانية التقديرية لسنة 2019               |
| الملحق رقم (09) | الميزانية التقديرية لسنة 2020               |
| الملحق رقم (10) | المقابلة                                    |

قائمة الرموز:

| شرح الرمز                   | الرمز |
|-----------------------------|-------|
| Crédit populaire Algérie    | CPA   |
| Fonds de Roulement          | FR    |
| Capacité Auto –Financement  | CAF   |
| Délai De Récupération       | DR    |
| Taux de Rendement Comptable | TRC   |
| Valeur Actuelle Nete        | VAN   |
| Indice de Rendement         | IP    |
| Taux de Rendement Interne   | TRI   |
| Intérêt                     | I     |
| Trésorerie                  | T     |
| Cash–flow                   | CF    |
| Cash–flow CUMLES            | CFC   |
| Coefficient d'actualisation | Cd    |

مقدمتہ



## مقدمة :

يعرف العالم تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، وتعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات، فالبنوك موجهة للادخار نحو الاستثمار من خلال تحفيز المستثمرين، وبالتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة، حيث يعتبر الجهاز المصرفي المرآة العاكسة لأي تنمية اقتصادية، بحيث يحمل على تحقيق أهدافها و استراتيجيتها وبرامجها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، وسعيا لبناء مركز استراتيجي متميز من خلال اعتماد استراتيجيات مالية ومصرفية متعددة .

والمشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل وأشمل وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية و الطبيعية والمالية، تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يواجهها الأفراد والمؤسسات، فالاستثمار يوفر الإنتاج ويحقق الاكتفاء الذاتي، ويخلق مناصب شغل جديدة ويؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وباعتبارها أيضا إحدى الأدوات الرئيسية للتنمية ينبغي الاختيار الأجدى والكفء لهذه المشروعات حيث يؤدي هذا الأخير إلى تحقيق الأهداف المخططة وفي هذا المجال تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات الاقتصادية و أخطرها لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا. فنجاح القرارات الاستثمارية يترتب عليه عدة آثار اقتصادية قد تكون ايجابية أو سلبية. فيمكن أن تؤدي إلى زيادة الأهداف التنموية، كما يؤدي في حالة الفشل إلى تبديد الموارد الاقتصادية المتاحة .

غير أنه يتوجب على أي مؤسسة قبل حصولها على قروض مصرفية تقديم دراسة جدوى للمشروع للحكم على مدى نجاعته.

إلا أن قرار منح البنك قروض للمؤسسات لتمويل مشروعاتها يكتسي عديد من المخاطر لذا وجب على المسير المصرفي البحث عن سبل والسياسات التي تضمن له سلامة اتخاذ قراراته، وكذلك الإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر التي تحيط بهذه العملية والتي قد يتعرض





له كخطر السيولة وخطر معدل الفائدة وخطر سعر الصرف، إلا أن خطر عدم التسديد يعتبر أكبر انشغالات البنك على الإطلاق، وهو نتيجة لعدم قدرة المدين أو عدم رغبته في تسديد (أو تأخره عنه) فإذا كانت قدرة المقرض على السداد محل شك فإن المودعين يفقدون الثقة في قدرة البنوك في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماته، ونظرا لكون البنوك شديدة الحساسية، فإنها عرضة للإفلاس، وبغرض التقليل من المخاطر يتبع مسارا من الإجراءات الأساسية في تحليل القروض وتوفير ضمانات كافية لتغطية قيمة القرض والتي نادرا ما تكون متاحة لدى بعض المؤسسات . كما أنه لنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها، تقوم البنوك بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض، ضمانا لاسترجاع القروض و لنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

انطلاقا من ذلك، وعلى ضوء مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي يشكل محور بحثنا و انطلاقا من هذا نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية :

### ما هو دور التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة؟.

- وبناء على هذه الإشكالية ارتأينا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية :
- هل البنوك دور أساسي في نجاح المشاريع الاستثمارية ؟
- ماذا نقصد بالمشاريع الاستثمارية ؟ وما هي أنواعها ومصادر تمويلها ؟
- كيف يتم المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية والتحليل المالي للمشروع لاختيار المشروع الأمثل؟
- ما مفهوم سياسة الإقراض ؟ وما هي مكوناتها وعواملها ؟
- ما مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض؟.



### 1-فرضيات البحث :

- إن منح القرض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب الأخطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد.
- البنك يعتبر الممول الرئيسي والوحيد للمشاريع الاستثمارية .
- يعتبر بنك CPA أنه يمول المشاريع بتتبع مجموعة من التقنيات التي من شأنها أن تحدد منح القرض الاستثماري أم لا وذلك تجنباً لبعض المخاطر .
- الاعتماد على منهجية سليمة تكمن متخذ القرار من اتخاذ القرار الأمثل بشأن المشروع الاستثماري .
- دراسة الجدوى للمشروع الاستثماري وسيلة من وسائل ضمان النجاح للمشروع.

### 2-أهداف الدراسة :

- التعرف على مختلف أشكال التمويلات البنكية .
- معرفة مدى فعالية القروض البنكية في دعم النشاطات المختلفة .
- معرفة أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال منحه لمختلف القروض البنكية.
- معرفة أهم التقنيات المستعملة من طرف البنك للتقليل من المخاطر .
- الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العملي من خلال التبرص الذي قمت به بنك القرض الشعبي الجزائري CPA .
- الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع .

### 3-دوافع اختيار الموضوع :

- فهم عمل البنوك التجارية وكيفية منحها للقروض .
- التعرف على كيفية إنشاء المشاريع الاستثمارية .
- أهمية الموضوع وازدياد المخاطر التي تتجر عن منح القروض البنكية والتي قد تؤدي إلى إفلاس البنك وخاصة في الظروف الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار .

- كون القروض تعتبر من أدوات تمويل المشاريع الاستثمارية التي تؤدي دورها إلى تنمية الاقتصاد.

- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه، حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصص بنوك .
- كثرة المراجع والمعلومات في هذا الموضوع .
- التعرف على كيفية إنشاء المشاريع الاستثمارية، وآثارها على الاقتصاد الوطني.

#### 4-أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على محددات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية في البنوك التجارية بصفة عامة وبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بصفة خاصة، وذلك عن طريق التطرق إلى آليات منح القروض والدراسات المالية ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية المستخدمة من طرف البنوك العمومية والبنوك الخاصة، وكذلك قيام بنك بدراسة جدوى اقتصادية لها حيث تتجم عن عملية التمويل جملة من المخاطر التي هي في ارتفاع مستمر، ونتيجة لذلك يجب التعرف على الحلول الملائمة لمواجهتها وإدارتها.

#### 5-حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : تمت الدراسة في بنك القرض الشعبي الجزائري (cpa) وكالة مسيلة
- الحدود الزمانية: من بداية جانفي 2015 إلى 18/05/2015

#### 6-منهج البحث :

تمت الدراسة بالاعتماد على :

- المنهج الوصفي : اعتمدنا هذا المنهج في الدراسة النظرية باعتباره منهجا مناسباً لمثل هذه المواضيع، الذي يبدأ بوصف الظاهرة كما هي ثم يحلل أبعادها، ثم قمنا بعملية التحليل والتركيب والتعليل للوصول إلى النتائج النهائية، ثم تعميمها على كل الظواهر المماثلة.
- منهج دراسة الحالة: بحيث اعتمدنا هذا المنهج في الجانب الميداني عند اسقاط الدراسة النظرية على دراسة الحالة المتمثلة في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.



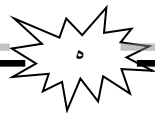
## 7- الدراسات السابقة :

حسب الاطلاع على وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها :

- دراسة "صباح رمضاني" بعنوان "إدارة مخاطر التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر"، وتهدف الدراسة إلى معرفة أهم الأخطار التي تنجم عن تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة، وتجسيد سياسة فعالة للتقليل من هذه المخاطر.

- دراسة "بريك حيزية" بعنوان "أساليب قياس المخاطر المالية للبنوك"، التي كانت تهدف إلى اقتراح بعض الإجراءات والأساليب التي تمكن البنك من قياس المخاطر والتنبؤ بها مسبقا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك لتفادي المخاطر داخليا عن طريق توفير المعلومة الملائمة لتمكين البنك من اتخاذ قرار سليم في منح القرض أم لا.

- دراسة بعنوان "دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية" الجزائر تهدف الدراسة في مجملها إلى إعطاء المنهجية الفعالة لدراسة المشروعات الاستثمارية من مختلف الجوانب، والتي تؤدي إلى صنع قرارات استثمارية بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد والمخاطرة. أما بالنسبة لبحثنا فقمنا بالانطلاق من هذه الدراسات ومحاولة إثرائها حيث أننا انطلقنا من فكرة البنوك و كيفية منحها للقروض من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية لا تطرح على البنك إلا بعد إجراء دراسة جدواها من المؤسسة نفسها، كما وضحنا أن المؤسسة تستعمل التحليل المالي بالإضافة إلى مؤشرات تقييم المشاريع . كما أن البنك يقوم بالتقييم كذلك عن طريق نفس المؤشرات و المعايير، وفي بحثنا هذا ركزنا على المخاطر التي تواجه البنك وكيفية مواجهتها والتنبؤ بها قبل وقوعها وتطرقتنا كذلك لكيفية تقييم المشاريع الاستثمارية ودراسة الجدوى الاقتصادية لها لاتخاذ القرار الأمثل بالنسبة لمنح القروض.



## 8- تقسيمات البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

حيث تناولنا في الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية وطرق تقييم المشروعات الاستثمارية حيث حاولنا أن نبين أهداف وخصائص المشاريع الاستثمارية ومراحل دراسة الجدوى وفي الأخير تناولنا أهم المعايير التي يستخدمها البنك في تقييم المشروعات الاستثمارية .

أما في الفصل الثاني :فقد خصصناه لدراسة التمويل بالقروض البنكية ومخاطرها حيث قمنا بتقديم بتعريف للتمويل المصرفي مع ذكر أهميته بالنسبة للمشروعات الاستثمارية، ومن ثم تطرقنا إلى سياسة الإقراض المتخذة لمنح القرض ومراحل منح القروض البنكية وفي الأخير قمنا بتحليل المخاطر الناجمة عن التمويل والأدوات التي يستعملها البنك للتقليل منها.

وبالنسبة للفصل الثالث والأخير: قمنا بدراسة تطبيقية حول كيفية اتخاذ قرار تمويل مشروع ببنك القرض الشعبي الجزائري (cpa) وكالة مسيلة.

## 9- صعوبات البحث :

لا يخلو أي بحث من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتنا :

- ضيق الوقت الذي وقف حائلا دون الإلمام الكامل بما يستحقه الموضوع من البحث
- تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع مترابطة إلا أننا في هذا البحث لم نتطرق لبعض المواضيع رغم أهميتها .
- المعلومات المقدمة من طرف البنك باللغة الفرنسية مما واجهت صعوبة في ترجمتها .
- وختما للموضوع قمنا بإعطاء حوصلة عامة حول الدراسة التي قمنا بها وذلك بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.



# الفصل الأول

## الإطار النظري لدراسة الجدوى الاقتصادية و طرق تقييمه

### المشروعات الاستثمارية

#### I. ماهية المشاريع الاستثمارية

- I. 1 مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية و خصائصها
- I. 2 أنواع المشاريع الاستثمارية
- I. 3 مراحل تمويل المشروع الاستثماري
- I. 4 أهمية أهداف المشاريع الاستثمارية

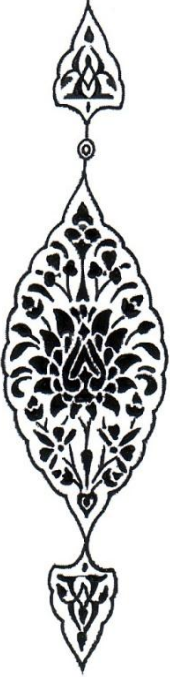
#### II. مدخل لدراسة الجدوى الاقتصادية

- II. 1 مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية ومجالات تطبيقها
- II. 2 المداخل التحليلية لدراسة الجدوى الاقتصادية
- II. 3 مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية
- II. 4 أهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

#### III. المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها

و دراسة الجدوى لاختيار المشروع الأمثل.

- III. 1 دراسة الجدوى و اختيار المشروع
- III. 2 معايير تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية
- III. 3 التحليل المالي للمشروع
- III. 4 المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية



## تمهيد:

أصبحت دراسة الجدوى الاقتصادية في الوقت الحاضر من الأدوات الهامة للتخطيط الاستراتيجي، و المنهجية الفعالة للمشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة، مما يؤدي إلى صناعة قرارات استثمارية بأقل درجة ممكنة من المخاطر.

يضاف إلى ذلك أن اتسام الاقتصاد بعدم الثبات وبالتغير المستمر، أدى إلى ضرورة القيام بدراسة معمقة حول المشروع المستهدف، هذه الدراسات تساعد البنك على القيام بخطوة مهمة في حالة ما إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تعطي البنك ثقة فيها وتشجعه على الإقدام على منح القرض.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية المشاريع الاستثمارية في حين سنخصص في المبحث الثاني مدخل حول دراسة الجدوى الاقتصادية، أما بالنسبة للمبحث الأخير سنتطرق إلى المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها ودراسة الجدوى لاختيار المشروع الأمثل.



## I. ماهية المشاريع الاستثمارية

### I. 1 - مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية

#### أولاً: تعريف المشاريع الاستثمارية

تعددت الآراء و التعاريف فيما يتعلق بتحديد مفهوم المشروع الاستثماري أو الاقتصادي نظرا لتعدد الجوانب و الأهداف و الأشكال التي يتخذها المشروع، إلا أنها تتفق كلها على طبيعة المشروع الاقتصادي و تحدد عناصره بجوانبه المختلفة.

وبالتالي يمكن تعريفه على أنه: مجموعة الجهود الواضحة المعالم والفريدة التي تطالب بإنتاج بعض النتائج المحددة في موقع أو في تاريخ معين و بتكاليف معينة<sup>1</sup> ويعرف المشروع أيضا على أنه: كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع و الخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة<sup>2</sup>

و يعرف المشروع كذلك أنه: مجموعة الدراسات الفنية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تحدد ما يجب على كل منها عمله للوصول إلى هدف محدد.<sup>3</sup> إن هذه التعريفات السابقة تشترك جميعها في نقاط محددة والمتمثلة في: الوسائل المطلوب توظيفها، الوصول إلى الهدف، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

**مفهوم المشروع الاستثماري :** المقصود بالمشروع الاستثماري هو كل كيان مالي مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة و بأسلوب معين بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع الحاجات الخاصة والحاجات العامة خلال فترة معينة<sup>4</sup>.

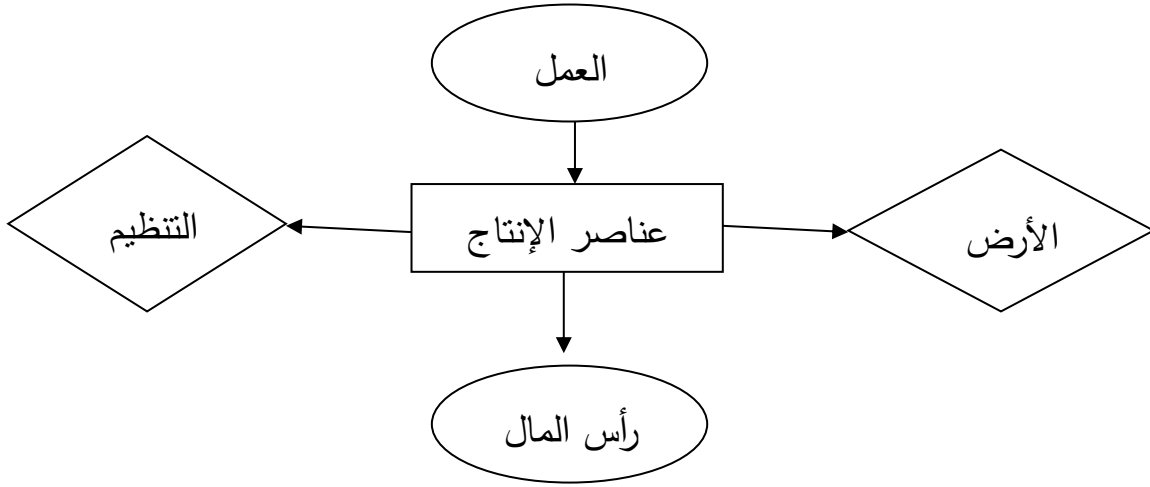
<sup>1</sup> أوسرير منور وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات، شمال إفريقيا، العدد (07)، المركز الجامعي، خميس مليانة، 2008، ص330.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص19.

<sup>3</sup> عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص15.

<sup>4</sup> عاطف وليم اندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات - الأسس والقواعد - المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص8.

الشكل رقم (01) عناصر الإنتاج



المصدر: شقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار المسيرة، عمان ، 2009، ص16

كما يعرف المشروع الاستثماري على انه: مجموعة من العمليات التحويلية لمجموعة من عناصر الإنتاج تكون فيه قيم مخرجاته تفوق قيمة مداخلاته بفارق يعرف بعوائد العملية الإنتاجية عوائد الاستثمار للمشروع<sup>1</sup>.

ومن جهته يعرف البنك الدولي المشروع بأنه حزمة من النشاطات الاستثمارية والسياسات والإجراءات المؤسسية الأخرى التي تستهدف تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة<sup>2</sup>. على ضوء التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أنه:

المشروع الاستثماري هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة و بأسلوب معين من اجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط إنتاج لسلع يتم إنتاجها حالياً، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من اجل تحقيق أهداف أخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة. فالمشروع الاستثماري إذن هو عبارة عن:

أ- فكرة مقترحة تخضع للدراسة .

ب- نشاط يتم فيه المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة.

<sup>1</sup> قاسم ناجي حمندي، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي - الجزء الأول-، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008 ، ص15 .  
<sup>2</sup> مدحت القريشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009 ، ص16 .

ج- كيان مالي يمكن أن يكون استثماراً جديداً، أو التوسع في استثمار قائم، أو تطوير استثمار .

د- كيان يتمتع بشخصية معنوية مستقلة .

هـ- وحدة زمنية فالمشروع تنظيم يقوم لفترة من الزمن.

### ثانياً: خصائص المشاريع الاستثمارية

رغم الاختلاف بين المشاريع سواء ،من حيث الحجم أو التعقيد إلا أنها تشترك في خصائص معينة يمكن عرضها كما يلي:  
أ- الغرض:

عادة يكون الغرض بمثابة نشاط يحدث لمرة واحدة فقط له مجموعة من النتائج النهائية المرغوب فيها ويمكن تجزئته إلى مهام جزئية يجب أن تنفذ لكي تحقق أهداف المشروع.  
ب- دور حياة المشروع:

للمشروعات دورة حياة، فمن بداية بطيئة إلى حجمها البنائي ثم تصل إلى الذرة، وتبدأ في الانخفاض وبعدها يجب أن تزول ، وحسب الأبحاث فهناك خمسة مراحل أساسية لهذه الدورة هي:

و- مرحلة التأسيس: في هذه المرحلة يكون للمشروع أهداف طموحات وإبداعات متعددة  
ز- مرحلة التجميع: في هذه المرحلة تصبح الأهداف واضحة ،حيث الاتصالات والهيكل التنظيمي يكونان غير رسميان.

ح- مرحلة الرسم والسيطرة: هنا يضع المشروع القواعد و الإجراءات الرسمية ويؤكد على ضرورة تنفيذها، ويتم التأكد على الفاعلية والكفاءة.

ط- مرحلة توسيع الهيكل التنظيمي: في هذه المرحلة يزيد الاهتمام بالبحث عن السلع الجديدة وفرض النمو في البيئة الخارجة ويميل الهيكل التنظيمي إلى التعقيد و الاتساع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى ، أسامة عزمي سلام ، دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات الاستثمارية ، (دار المسيرة للنشر و الطباعة ، عمان ، 2009)، صص-18-19.

ي- مرحلة التدهور: يبذل المشروع في هذه المرحلة قصار جهده في البحث عن الأساليب التي تمكنه من الاحتفاظ بالأسواق ويرتفع معدل دوران العمال و الماهرة وتزداد حدة مستويات الصراع بين العاملين.

### ج- الانفرادية:

أي أن لكل مشروع بعض العناصر التي تميزه عن المشروعات الأخرى

### النزاع:

تتنافس المشروعات مع الأقسام الوظيفية على الموارد والأفراد كما يتنافس المشروع مع المشروعات الأخرى، داخل المنظمة على الموارد .<sup>1</sup>

### I. 2 أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير أهمها: قابليتها للقياس ، العلاقة التبادلية، والبعد الاجتماعي، إلا أن طريقة التقسيم تختلف حسب نوع المشروع.

I. 1-2 القابلية للقياس: يمكن التمييز بين نوعين من المشروعات وفقا لمعايير القابلية للقياس و المشروعات غير قابلية للقياس.

أ- مشروعات قابلة للقياس: هي تلك التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي وقد تكون عبارة عن سلع أو خدمات كالمشروعات الزراعية و السياحية ويتم تقييم إنتاج هذه المشروعات باستخدام أسعار سائدة في السوق.

ب- مشروعات غير قابلة للقياس: هي تلك المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع ومن أمثلتها تلك المشروعات المتعلقة بالصحة و البيئة و غيرها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع سابق ، ص 19.

<sup>2</sup> حسين بالعجوز، الجودي ساطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2013، ص-ص 30 - 32.

I. 2-2 العلاقة التبادلية: تنقسم المشروعات الاستثمارية من حيث العلاقة التبادلية إلى

ثلاثة أقسام:

أ مشروعات مانعة بالتبادل: هي تلك المشروعات البديلة التي تنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع اختيار احدها اختيار الآخر ، كالاختيار بين إقامة مبنى سكني من 12 طابق ومبنى تجاري مكون من 08 طوابق على نفس المساحة من الأرض وفي نفس المكان<sup>1</sup>

ب-المشروعات المستقلة: هي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر كامل توفرت الموارد المطلوبة ،كما أن إمكانية إقامة المشروع الأول لا تنفي إمكانية اختيار المشروع الثاني ،وبالتالي هي مشروعات لا بديلة ولا مكملة ،ولا يوجد ارتباط بينهما من الناحية الفنية.

ج-المشروعات المتكاملة: هي تلك المشروعات التي يلزم إقامة أحدهما إقامة الآخر أي أن يبني إقامة مشروع ما يؤدي تلقائيا إلى تبني المشروع الآخر.

I. 3-2 البعد الاجتماعي: تنقسم المشروعات التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها إلى

نوعين:

أ-مشروعات الإنتاج المباشر: هي تلك التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون فيها البعد الاجتماعي ظاهرا ،بحيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لها، مثل المشروعات التي تنتج ملابس وسيارات و... الخ.

ب-مشروعات البنية الأساسية: هي تلك المشروعات التي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة المسؤولة عن توفيرها للمواطن بأسعار معقولة، ومن أمثلتها: الطرق، المطارات، والموانئ، وقد يتولى القطاع الخاص أحيانا القيام بها وفقا لنظام<sup>2</sup> Bot\*

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص32.  
(وتعني البناء ثم التشغيل لفترة امتياز معينة ثم التحويل في النهاية إلى الحكومة) (BOT)\* BUILD-OPERATE-TRANSFER  
<sup>2</sup> حسين بالعجوز، الجودي ساطوري، مرجع سابق، ص23.

### I. 3- مراحل تمويل المشروع الاستثماري:

تمر عملية تمويل الاستثمار بثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري، مرحلة الاستثمار، و مرحلة الاستغلال. و كل مرحلة من هذه المراحل، تستدعي موارد مالية معينة لتجسيد و تحقق المشروع الاستثماري، ولكل مرحلة من هذه المراحل مراحل جزئية نوردتها فيما يلي:

### I. 3- 1 مرحلة ما قبل المشروع الاستثماري:

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لدورة حياة المشروع الاستثماري نظرا لأهمية النتائج التي تتجم عنها.

نتعرف خلال هذه المرحلة على مختلف مميزات المشروع (تأثير المشروع على الاقتصاد الوطني)، القيمة الإجمالية للمشروع بالعملة المحلية و العملة الصعبة... الخ.

و تمر هذه المرحلة بمجموعة من المراحل الجزئية و التي نذكرها فيما يلي:

أ- **مرحلة التحضير:** تبدأ هذه المرحلة، بالتعرف على أفكار المستثمر المتضمنة في مشروعه ، و التي تترجم و تعكس احتياجات أو وفرة الموارد الطبيعية، كما يمكن أن تصدر هذه الأفكار من النتائج المحصل عليها في مخبر البحث ، حيث تتضح أهمية استخدام الموارد البشرية ، و المالية ، و الطبيعية و ذلك بعدما تتحدد فكرة المشروع و تظهر جلية للفرز الأولي.

ب- **التعرف على أفكار المشروع:** الغرض منها هو البحث و فرز فرص الاستثمار، أو البحث عن الأفكار ذات الأولوية اللازمة لتنمية المشروع. و الأبعاد المطروحة لتغطية أفكار المشروع هي كالاتي: الموارد الطبيعية، توفير عوامل الإنتاج و عدة عوامل أخرى.

ج- **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع:** بعد تحديد أفكار المشروع الاستثماري يجب اللجوء إلى دراسة أولية من أجل تحليل شرعية الفكرة و مصداقيتها و تقرير إذا كان من الأفضل التقدم في الإنجاز.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الزين منصوري ، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية نقود ومالية، مذكرة ماستر ( غير منشورة) جامعة الجزائر، 2006، ص 40.

### I. 2-3 مرحلة التقييم:

تتضمن هذه المرحلة على الخصوص حصر للمعلومات و البيانات الخاصة بإقرار قابلية المشروع للإنجاز حسب الاهتمامات التالية:

- الاهتمامات المالية الخاصة بأهداف المؤسسة.
  - الاهتمامات الاقتصادية الخاصة بتقييم مزايا كلف المشروع من الأهداف الوطنية.
- و تتضمن هذه المرحلة جمع المعلومات و إعداد البيانات و التحاليل الخاصة بالعناصر الأساسية التي يبنى عليها المشروع الاستثماري و هي:
- حصر الأهداف الداعية لإنشاء المشروع.
  - حصر الأطراف المعنية بحياة المشروع من المنتجين و المستهلكين.
- كما تتضمن تحليل لعلاقة السوق بالمجتمع و المتمثل في:
- تقييم الطلب الحالي و المستقبلي على منتجات المشروع، في الداخل و الخارج، و ذلك بحصر المعلومات على النوعيات الموجودة من المواد المستعملة، و كيفية استعمالها والأسعار و الكميات المنتجة و الطلب المنتظر.
- كما تتضمن دراسة تقنية للمشروع و تحتوي على ما يلي:
- ☒ موقع المشروع بتحديد الظروف الطبيعية.
  - ☒ تكنولوجيا الإنتاج المتضمنة في مجمل التجهيزات الرامية للحصول على الطاقة المنتجة.

كما تتضمن هذه المرحلة التقييم المالي للمشروع، و هي تتم بإعداد البيانات الخاصة بالإيرادات و النفقات و التمويل و قياس ربحية المشروع بالمعايير المختارة، و التي تناسب دالة المنفعة للمستثمرين. و التقييم الاقتصادي للمشروع، و هو يهتم بمدى و نوعية تأثير المشروع على أهداف الدولة بعيدة المدى والمتوسطة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 40

- **مرحلة الاستثمار:** في هذه المرحلة يتم تجسيد دراسات المشروع المتعلقة بإنجازه المادي، التي تسبق بداية استغلاله و تبدأ هذه المرحلة بإنجاز قرار الاستثمار في المشروع، و في هذه المرحلة يمكن التمييز بين مرحلتين:

- **مرحلة التخطيط:** و هي مرحلة أولية، ممتدة على طول مرحلة الاستثمار و له أهمية بالغة خاصة عند بلوغ الاستثمار مستوى متقدم من الإنجاز.

إن عملية تنفيذ المشروع، هي المرحلة التي تشمل على عدد كبير من المتدخلين و المتعاملين ذوي إشكاليات مختلفة تهدف إلى تحقيق نفس العمل.

و نتيجة هذا التخطيط، هو الإنجاز في الوقت المحدد و حسب التكلفة و التطابق الكامل مع مقاييس الأداء و الجودة.

و انطلاقاً من هذا المبدأ تترتب ثلاثة أسئلة أخرى هي كالتالي:

• كيف تنجز ؟ : بمعنى يجب معرفة الإنجاز العقلاني للإجراءات، و وقت انطلاقها في

العمل، بمعنى

آخر، متى تتم عملية الانطلاق في الأعمال؟<sup>1</sup>

• من الذي ينجز ؟ : و تتمثل في تحديد الموارد التي توضع تحت تصرفه لانجاز

المشروع. أي تحديد

الدراسات الهندسية و مجموعة المهندسين و المستشارين، مؤسسات البناء، المراقبة التقنية والبناء و مراقبة التجهيزات. كم تبلغ تكلفة الإنجاز؟ : بحيث يجب احترام تكلفة المشروع عند إعداد أي ميزانية تقديرية للمشروع.<sup>1</sup>

- **مرحلة المفاوضات:** التفاوض و إمضاء العقود يعرفنا بالالتزامات المتعلقة بالتحويل

للمشروع و اكتساب التكنولوجيا و نوعية المواد الأولية و التجهيزات.

- **مرحلة الإنجاز:** تعتبر آخر خطوة لمرحلة الاستثمار و تتضمن كل الخطوات التي

تؤدي إلى التجسيد الفعلي المادي للمشروع.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 58.

و تتطلب هذه المرحلة عملاً متناسقاً و متزامناً بين مختلف النشاطات التي تسمح بالتنفيذ الفعلي و الانطلاق في الأعمال.

- **مرحلة الاستغلال:** و تتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل هي: انطلاق الأعمال، الاستغلال، الصيانة.<sup>1</sup>

و فيها تتجسد المراحل السابقة، و فيها كذلك عملية تنفيذ الشرط الأساسي لنجاح المشروع. و فيها تظهر المشاكل المنتظرة و المتوقعة من سوء دراسة المشروع، و التي منها نذكر ما يلي:

- **مشاكل تحويلية:** أي أن التقصير في نفقات الدراسة يمكن أن ينجر عنه عدة صعوبات في الحصول على القروض و صعوبة تقييم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشروع منها تسديد الأموال المطلوب اقتراضها.

- **مشاكل طبيعية:** و تتمثل في المشاكل التالية: مشاكل تقنية، مشاكل البيع و التوزيع و مشاكل زيادة التكاليف، و مشاكل الأسعار و المنافسة.

و خلاصة ما سبق، أن المراحل التي يقطعها المشروع الاستثماري تتطلب التمويل اللازم و الكافي حتى تسير العملية التمويلية هذه المراحل، و لا تتخلى عن المشروع الاستثماري في مرحلة من مراحله.<sup>2</sup>

#### 2-4 - أهمية أهداف المشاريع الاستثمارية

##### أولاً: أهمية المشاريع الاستثمارية

- زيادة دخل الأفراد و تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم.
- توفير مناصب العمل.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- زيادة دخل الحكومة من الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الخدمات العامة للمجتمع.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 58

<sup>2</sup> أمين السيد احمد لطفى، الوجيز في دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1، ص 57.

<sup>3</sup> جهاد فراس، الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 46



- الإسهام في دعم المؤسسات و الأنشطة الخيرية و الاجتماعية .<sup>3</sup>
- تطوير الاقتصاد وبالتالي تطوير الدولة و ازدهارها وكسب احترام الدول الأخرى لها.
- زيادة الدخل القومي و الناتج القومي الإجمالي.<sup>1</sup>

### ثانيا: أهداف المشاريع الاستثمارية:

تسعى المشاريع الاستثمارية في مجملها إلى تحقيق أهداف معينة تمثل الحافز ونقطة الانطلاق نحو محاولة إقامة أي نوع من هذه المشاريع :

#### 1: أهداف المشاريع الخاصة:

إن الهدف المسطرة لدى المشاريع الخاصة يتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن و المتمثل في الربح الصافي والسعي الدائم إلى تعظيمه، وقد يستهدف تحقيق الربح وتعظيمه في الأجل القصير، ولكن في غالب الأحيان تسعى المشاريع الخاصة إلى تحقيق الربح إلى المدى الطويل.<sup>2</sup>

فالربح إذن يمثل الهدف الأساسي لإقامة المشاريع الخاصة والدافع الرئيسي لوجودها، ولكن في الواقع العلمي قد تسعى هذه المشاريع إلى تحقيق أهداف أخرى إلى جانب تحقيقها للربح نذكر منها:

- المحافظة على الأصول المادية التي تمتلكها المؤسسة وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، ومن ثم إقامة مشروع معين يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية للمخاطر .
- الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ومركز مالي مناسب وتحسين المركز النسبي في السوق والابتعاد عن مخاطر ، ومن ثم تحقيق هدف البقاء والاستمرار في النشاط.
- بعض المشاريع الخاصة قد تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منظور مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه البيئة التي تعمل بها ، واكتساب رضا العملاء والقائمين على صناعة القرار .
- وقد تسعى بعض المؤسسات إلى إقامة مشاريع معينة في إطار التكامل العمودي أو الأفقي التي تتعلق بإنتاج سلع وخدمات مكملة للمنتجات التي تنتجها، أو بعض المواد التي

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص46

تحتاجها، وهذا ليس بهدف تحقيق الربح منها، ولكن بغرض تدنيه التكاليف أو تنشيط المبيعات والإيرادات الخاصة بالنشاط الأصلي الذي تزاوله.

- قد تفرض الدولة بعض المشاريع على القطاع الخاص بغرض تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عامة.<sup>1</sup>

## 2: أهداف المشاريع العامة:

إن الهدف المسطر لدى المشاريع العامة يتمثل في تحقيق الأهداف العامة بالإضافة إلى تعظيم المنفعة العامة للمجتمع، كما يمكن رصد لهذه المشاريع أهداف أخرى قد تسعى إلى تحقيقها، وفي الإطار يمكن اختصار الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المشاريع العامة فيما يلي:

- الربح ، حيث قد يتطلب نشاط المشروع العام تحقيق الربح حتى يضمن الاستقرار والبقاء في النشاط خصوصا في ظل التحولات نحو الخصوصية.

- أهداف اقتصادية ، لمنع الاحتكار والاستغلال أو الدخول في بعض المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وتحتاجها عملية التنمية.<sup>2</sup>

- أهداف إيديولوجية، فقد تسعى الدولة من وراء إقامة بعض المشاريع إلى نشر عقيدة معينة.<sup>2</sup>

- أهداف أمنية، بهدف المحافظة على الأمن والاستقرار الوطني.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص20.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي" ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ، ص61.

<sup>3</sup> سليمان مرزاق ، دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لاتخاذ القرار الاستثماري ، مـكرة ماجستير غير منشورة ، فرع التخطيط و التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص23.

- أهداف اجتماعية ، كإقامة المدارس والمستشفيات ومختلف المشاريع ذات المنفعة العامة للمجتمع

- أهداف تكتيكية ، كإقامة بعض المشاريع التي تهدف إلى تطوير وخلق تكنولوجيا وطنية ملائمة للتقدم وغيرها.<sup>1</sup>

## II. مدخل حول دراسة الجدوى الاقتصادية:

يقصد بكلمة الجدوى في هذا الموضوع الفائدة أو العائد المتوقع حدوثه من المشروع، وقد يكون العائد ماديا ،أي ربحا والذي سوف يعود على صاحب المشروع، وقد يكون اجتماعيا وهو الفائدة التي سوف تعود على المجتمع جراء القيام بالمشروع مثل: إشباع حاجة لدى المجتمع ،تشغيل عدد من العمال أو تلبي احتياجات السوق المحلية من سلعة أو خدمة معينة.

وتمتد جذورها إلى تحليل المنافع والتكاليف عند بداية ظهوره وترجع أول ممارسة لتحليل المنافع التكاليف إلى عام 1936 في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بصدور قانون التحكم في الفيضان، ويجيز هذا القانون إقامة مشروعات مقاومة الفيضان إذا تفوقت منافعها على تكاليفها، ولم يحتوي هذا القانون بالطبع على القواعد الأساسية التي يتعين إتباعها عند تقييم المشروعات<sup>1</sup> وظاهر أول عمل يحتوي على المبادئ الأساسية لتحليل المنافع والتكاليف عام 1950 في صورة كتاب كان عنوانه الممارسة المقترحة للتحليل الاقتصادي لمشروعات حوض النهر .

## II. 1 مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية ومجالات تطبيقاتها<sup>2</sup>

### أولاً: مفهوم دراسة الجدوى الاقتصادية

تعددت التعريفات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات إلا أن كل التعريفات دارت حول أن علم دراسات الجدوى الاقتصادية هو من أهم فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يستمد منهجيته من النظرية الاقتصادية يشقيها الجزئي والكلّي ومتأثراً إلى جانب ذلك

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص20.

<sup>2</sup> جهاد فراس الطيلوني، المرجع السابق، ص33.

ببعض العلوم الأخرى كال محاسبة والإدارة وبحوث العمليات والتسويق، ومؤثرا فيها أيضا وفي ضوء ذلك يمكن أن نعرف دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها:

- >> عبارة عن عملية جمع المعلومات عن مشروع مقترح ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية تنفيذ، وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته.<sup>1</sup>

- وتعرف منظمة التنمية الصناعية (UNIDO) دراسة الجدوى بأنها: >> تلك الدراسة التي تحدد الطاقة الإنتاجية للمشروع في موقع مختار، باستخدام طريقة فنية محددة للإنتاج ملائمة للمواد الخام وبتكاليف استثمارية وتشغيلية مقررة وبايرادات متوقعة تحقق عائدا محددًا على الاستثمار.<sup>2</sup>

- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع هي: >> الأسلوب العلمي لتقدير احتمالات النجاح أو فشل مشروع ما قبل بدء التنفيذ الفعلي لذلك المشروع، وذلك على ضوء قدرة المشروع على تحقيق أهداف المستثمر ومدى نجاح فكرته الاستثمارية، ومن هنا فان دراسة الجدوى تعتبر الأداة العلمية التي قد تجنب صاحب رأس المال أو المستثمر على تحمل الخسائر المحتملة وذلك قبل البدء في عملية الاستثمار.<sup>3</sup>

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات النجاح أو فشل مشروع استثماري واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو للاقتصاد الوطني أو لكليهما على مدى عمر المشروع الافتراضي،<sup>4</sup>

من التعريف الأخير نلاحظ ما يلي:

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص30.

<sup>2</sup> . شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، المرجع السابق، ص22.

<sup>3</sup> . نعيم نمر داود، المرجع السابق، ص21.

<sup>4</sup> شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص22.

- إن دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تتبلور من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة والمنفعة المباشرة وغير المباشرة وكذلك التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة وذلك طوال عمر المشروع الافتراضي بهدف الوصول إلى صافي العائد على الاستثمار ومقارنته بالبدائل الأخرى واختيار أفضل بديل.

- تطلق منهجية دراسات الجدوى الاقتصادية من منظور أن الموارد الاقتصادية نادرة نسبياً وبالتالي لها استخدامات متعددة ومن ثم لا بد من الاختيار، وهذا الاختيار سيؤدي إلى التضحية من خلال منظور تكلفة الفرصة البديلة وبالتالي اختيار البديل أو الاستثمار الأفضل الذي يعطي أقصى عائد أو منفعة ممكنة.

- إن دراسة الجدوى الاقتصادية هي منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل درجة من درجات عدم التأكد المخاطرة ولتقليل ظروف عدم التأكد لا بد من تعميق دراسة الجدوى لخفض المخاطر.

- إن دراسة الجدوى الاقتصادية تستمد منهجيتها من النظرية الاقتصادية أي علم الاقتصاد، وكذلك توظف في العلوم الأخرى كالإدارة وبحوث العمليات والمحاسبة وذلك للوصول إلى تقييم للمشروعات الاستثمارية بعد<sup>4</sup> دراسة علمية لكل جوانبها أي تحديد صلاحيتها وجدواها من جميع الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والفنية والمالية والاجتماعية .

- إن دراسة الجدوى الاقتصادية لازمة لكل أنواع المشروعات مهما كانت أهدافها سواء كانت مشروعات خاصة أم مشروعات عامة.

- إن دراسة الجدوى الاقتصادية تنطوي على دراسة جدوى مبدئية تمهد لإجراء دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جهاد فراس الطيلوني، مرجع سابق، ص 22-23.

## ثانياً: مجالات تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية

من أهم المجالات لدراسات الجدوى التي يتم الاستعانة بها ما يلي:

1- **دراسات لإنشاء مشروع جديد:** يعتبر من أكثر المجالات انتشاراً وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات و تقديرات و توقعات تقوم منهجية و أساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد.

2- **دراسات الجدوى للتوسعات:** تتم هنا دراسة الجدوى في حالة مشروع قائم بالفعل و يعمل، حيث يتم التوسع الاستثماري فيه ،وذلك للزيادة في الطاقة الإنتاجية لمواجهة الطلب المحتمل.

3- **دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال و التجديد:** في هذا النوع من الدراسة يتم إحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء عمرها الافتراضي ،وتصبح المس آلة تحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع أو الآلات و تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، و العائد من كل بديل و اختيار البديل الأفضل، وعليه يجب القيام بدراسة جدواها بعناية ودقة .

4- **دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي :** تكمن أهمية هذا المجال التطبيقي في الوقت<sup>2</sup> الحالي من القرن الحادي و العشرين نظراً للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية و المعلوماتية ،ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد و تزايد التنافسية مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث و التطوير ،حيث يقوم أصحاب هذا الاتجاه بزيادة رغبتهم على إدارة المشروعات و الأخذ بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف عليها و المستخدمة لاستخدامها في العمليات الإنتاجية.<sup>1</sup>

## II. 2- المداخل التحليلية لدراسة الجدوى الاقتصادية ومجالات تطبيقها

هناك مدخلان تحليليان لدراسة الجدوى الاقتصادية هما:

### II. 1-2 المدخل الفني: هذا المدخل قائم على المنفعة سواء كانت منفعة المستثمر

الفرد، أو الاقتصاد الوطني ويتم قياس المنفعة التي تعود على المستثمر صاحب المشروع من خلال معايير الاستثمار التي تعظم منفعته الذاتية دون النظر إلى منفعة الاقتصاد الوطني<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مرجع سابق ،ص- ص 32-34.

<sup>2</sup> شفيقري نور موسى ،أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 27.

ومن أمثلة هذه المعايير هي : معيار فترة الاسترداد، معيار صافي القيمة الحالية ،معيار دليل الربحية ومعيار معدل العائد الداخلي.

أما قياس المنفعة التي تعود على الاقتصاد الوطني ،فيتم من خلال معايير الربحية الاجتماعية التي تعظم المنفعة والعائد الاجتماعي وهي مرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني.

فهدف زيادة الدخل القومي يقابله معيار القيمة المضافة، وهدف تحسين توازن ميزان المدفوعات يقابله معيار ميزان المدفوعات، وهدف الحفاظ على قيمة العملة يقابله معيار سعر الصرف، وهدف الحفاظ على البيئة يقابله معيار حماية البيئة.

وتحسم جدوى المشروع من عدمه طبقا لاتجاه تلك المعايير ونتائجها فإذا كانت الآثار الناتجة عن القياس ايجابية فإن عملية تقييم المشروع تشير إلى تفضيله.<sup>1</sup>

## II. 2-2- المدخل الوظيفي: هذا الدخل يتناول دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها

مجموعة من الوظائف يقوم بكل وظيفة مجموعة من الخبراء المتخصصين في شكل فريق عمل وبناءا على ذلك فهناك:

أ- الوظيفة البيئية: حيث يتم عمل دراسة جدوى مستقلة يقوم بها خبراء متخصصين بالبيئة لقياس أثر المشروع في البيئة وأثر البيئة في المشروع.

ب- الوظيفة القانونية: حيث يقوم خبراء متخصصين بعمل دراسة جدوى للوصول إلى الشكل القانوني المناسب للمشروع وتأثير التشريعات المختلفة على المشروع.

ج- الوظيفة التسويقية: حيث يقوم خبراء متخصصون بعمل دراسة تسمى دراسة الجدوى التسويقية لدراسة السوق والوصول إلى حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع وتعدد نوع السوق الذي سيعمل فيه المشروع و الاستراتيجية السعرية التي سيتبعها.... الخ.

د- الوظيفة الفنية: حيث يتم عمل دراسة مستقلة لها يطلق عليها دراسة الجدوى الفنية للمشروع وتجهيز المعلومات اللازمة لتحديد التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل.

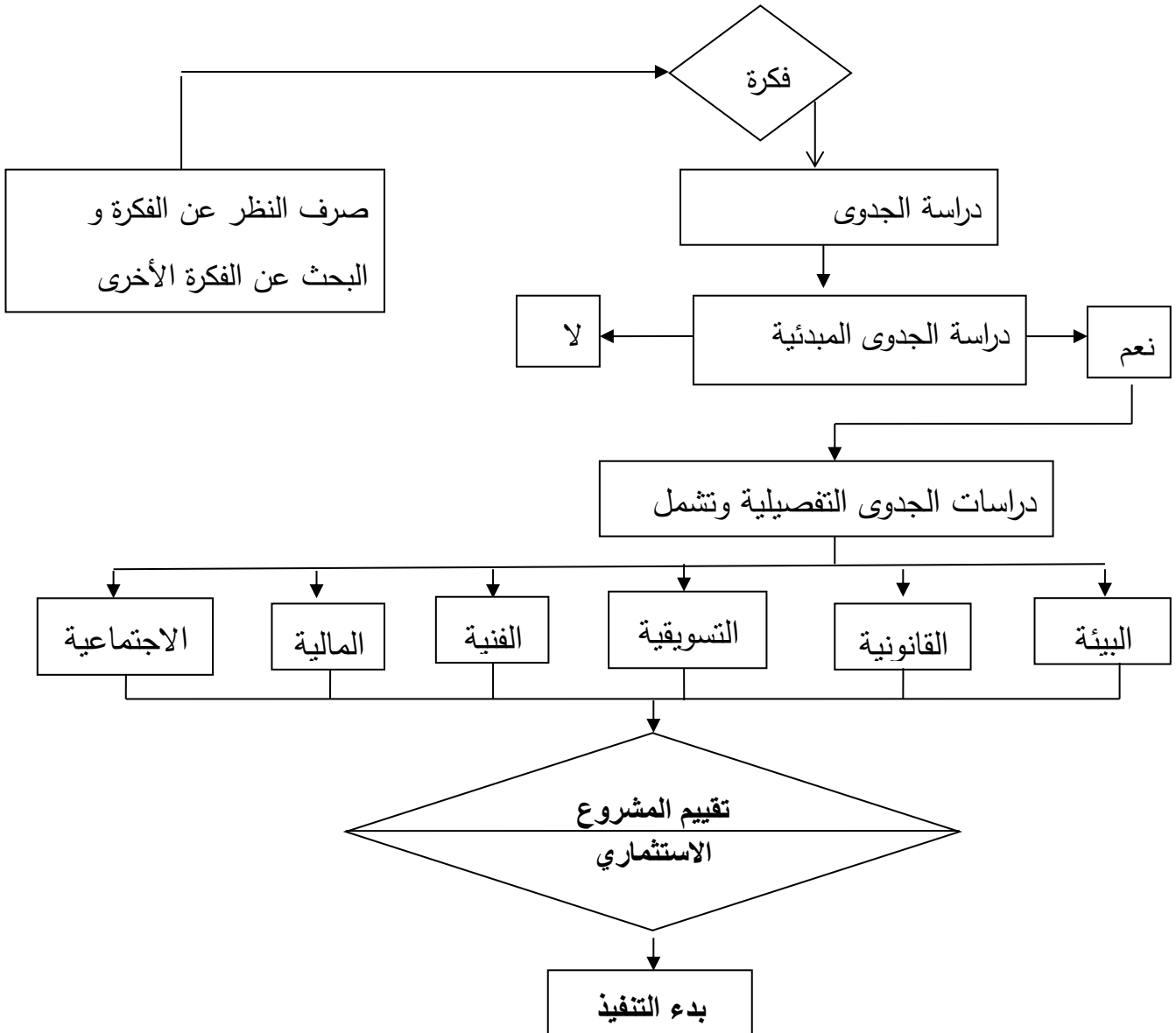
هـ - الوظيفة المالية: حيث يقوم بها خبراء متخصصين في الجوانب المالية ليحددوا التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والهيكل التمويلي الأمثل وعمر المشروع.... الخ.

و- الوظيفة الاجتماعية: وذلك بهدف قياس أثر المشروع في الاقتصاد الوطني، ومدى التوفيق والتوافق بين مصلحة المستثمرين والمجتمع.

## II. 3- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية:

تنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية إلى مرحلتين رئيسيتين هما دراسة الجدوى المبدئية و دراسة الجدوى التفصيلية. وذلك كما هو موضح في الشكل أدناه :

شكل رقم (02) مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية



المصدر: شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 35.



### III. 1-3 المراحل التي يمر بها المشروع

يقصد بمراحل المشروع المختلفة المراحل الزمنية المتتابعة التي يمر بها المشروع الاستثماري من بداية أن يكون فكرة لدى مالك المشروع إلى أن يصبح مشروعاً قائماً منتجاً سلعاً أو مؤدياً خدمات معينة لمجموعة من المستهلكين و المستهدفين لتلك السلع و الخدمات.

#### الفكرة أو مرحلة التعرف على الفرص الاستثمارية

إن بداية أي مشروع هو فكرة و السؤال كيف نحصل على أفكار المشروعات ومن أين؟ و الجواب هو أنه يوجد عدة مصادر للحصول على أفكار المشروعات ويمكن تلخيص مصادر أفكار المشروعات في العناوين التالية:

- تحليل قوائم الواردات و الصادرات في الدولة.
- تحليل المصادر المحلية من الموارد الأولية و الطاقة والثروات السياحية.
- تحليل احتياجات المجتمع من الخدمات الصحة و التعليم و الماء والكهرباء والطرق الخ...

- دراسة مستقبل الطلب على أنواع السلع نتيجة لازدياد السكان أو لازدياد الدخل.
  - دراسة الصناعات القائمة و إمكانية تنويعها أو توسيعها.
  - دراسة القوى العاملة ومستويات المهارة.
- تلك الدراسات أعلاه ليست بالضرورة قائمة بكل قطاعات الاقتصاد التي يمكن أن يتولد منها فكرة صياغة مشروع استثماري لإنتاج سلع أو مشروع لتقديم الخدمات للمجتمع ولكنها تعتبر كافية للإشارة إلى أهمية دراسات القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني و البحث عن المشروعات التي يمكن أن تكون فرصاً استثمارية ناجحة.<sup>1</sup>

ومن الأمثلة العملية التي تقوم به بعض المؤسسات في الدول العربية لتحديد أفكار المشروعات ما يقوم به بنك الإنماء الصناعي في الأردن ،ومؤسسة تشجيع الاستثمار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> شقيري نور موسى ،أسامة عزمي سلام ، ص 36.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص-ص 36-37.

وفي ما يلي عرض لطريقة قسم البحوث وتحديد المشروعات في بنك الإنماء الصناعات  
تحديد المشروعات:

1- أفكار المشروعات: وتجمع من مصادر عديدة أهمها

- دراسة الواردات

- دراسة الصناعات الحالية والترابط بينها لإيجاد إمكانية مشروعات تكاملية

- دراسة قوائم الصناعات و تصنيفها الدولي

- اقتراحات الخبراء

2- إجراء دراسة ولية

حيث تجري دراسة الأفكار التي تبدو ناجحة وذلك بدراسة السوق المحلي وإمكانية التصدير والاتصال بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكذلك بموردي الآلات و المعدات وذلك بهدف الحصول على المعلومات الفنية الخاصة بتلك المشروعات.

3- إجراء دراسة الجدوى المبدئية

4- إجراء دراسة الجدوى التفصيلية.

5- الترويج للمشروعات الناجحة التي يثبت جدارتها من خلال الاتصال المباشر مع

المستثمرين أو من خلال الإعلان للصحف.

## II. 2-3 دراسة الجدوى المبدئية

كثيرا ما يحدث ألا يتمكن المستثمرين من تنفيذ المشروعات الاستثمارية وقد يرجع ذلك إلى أسباب فنية أو قانونية أو اقتصادية ... الخ فإذا ما قام هؤلاء المستثمرين بتكليف الخبراء والاستشاريين بإعداد دراسة كاملة (تفصيلية) لجدوى المشروع فإنها غالبا ما تحملهم نفقات مرتفعة قد يتبين في النهاية أن المشروع عديم الجدوى ،و البديل لذلك هو القيام بدراسة جدوى مبدئية قبل الدراسة التفصيلية الهدف منها هو التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تعوق تنفيذ

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 37 .

المشروع الاستثماري. فدراسة الجدوى المبدئية ما هي إلا دراسة استكشافية للأوضاع و الظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية و التي تعتبر مكلفة أو التحول إلى دراسة مشروع آخر أو فرصة استثمارية أو فكرة جديدة.

وتكمن كذلك أهمية دراسة الجدوى المبدئية في انها تحدد الحد من تكلفة المال المخصص للاستثمار ومن هنا فإن دراسة الجدوى المبدئية على عدة جوانب أهمها :

- البحث عن الموانع الجوهرية سواء التشريعية، فمن الممكن وجود مناطق معينة ممنوع إقامة مشروعات عليها وذلك من خلال قانونية حماية البيئة مثلا.

- دراسة قوانين الاستيراد والتصدير وما بها من موانع كالقيود مثلا على دخول مادة خام معينة يحتاجها المشروع كذلك فهناك مشروعات يقتصر النشاط فيها على الدولة مثل الإنتاج الحربي و البترول، وغيرها من الأنظمة ومن هنا فان دراسة الجدوى المبدئية تكشف تلك الأوضاع قبل التورط في عمل دراسة جدوى تفصيلية تنطوي عليها تكلفة ووقت وجهد.

- مدى ملائمة المشروع المقترح أو فكرة المشروع لأولويات التنمية و الموجودة في خطة التنمية، فقد يفكر مستثمر في استصلاح أراضي زراعية ثم يتضح أن الموقع الذي اختاره للمشروع يثق ضمن خطة وزارة الزراعة في استصلاح الأراضي

- التعرف على حالة الاقتصاد القومي وهويته وتوجهاته وسياسته الاقتصادية و الظروف البيئية ومدى الاستقرار السياسي و الاجتماعي بما في ذلك القيم والعادات و التقاليد مع تحديد ما إذا كانت أهداف المشروع تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع أم لا.<sup>1</sup>

- مدى الحاجة إل منتجات المشروع وهو ما يتطلب التعرف على حالة السوق واتجاهات الطلب على تلك المنتجات و الأسعار السائدة و أذواق المستهلك تجاه هذا النوع من السلع بالإضافة إلى إجراء مسح للمشروعات المماثلة و المنافسة للمشروع، ومناطق السوق البيعية المحتملة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص 37 .

<sup>2</sup>المرجع نفسه ، ص38.

- مدى توافر عناصر الإنتاج للمشروع كالعالة ،وهل هناك قيود على استيراد العملة أو التكنولوجيا أم لا.

- تقدير تكاليف دراسة الجدوى التفصيلية ومدى تناسبها وتوافقها وملائمتها لرأس المال المخصص مبدئيا للاستثمار في المشروع ،وما إذا كان المشروع يستحق دراسة تفصيلية أم لا .  
وهذه المعلومات ليست الوحيدة التي يجب أن تظهرها دراسة الجدوى المبدئية ب يجب توضيح المعلومات التي تساعد على ترسخ أو استبعاد المشروع الاستثماري المقترح ويمكن الحصول على هذه المعلومات من عدة مصادر

#### \*المصادر الميدانية:

كالمقابلات الشخصية مع رجال البيع و العملاء المحتملين و المسؤولين في الدولة و  
الغرف التجارية و الصناعية ونقابات العمال...الخ

#### \*المصادر المكتبية:

وتتمثل في البيانات و الإحصائيات المنشورة في النشرات الصادرة عن الهيئات و  
الأجهزة الحكومية مثل وزارة التخطيط و الإدارة المركزية للمعلومات والإحصاء و البنك المركزي و البنوك التجارية ،والهيئات و المؤسسات الخاصة بالإضافة إلى الأبحاث العلمية .

ويلاحظ على دراسة الجدوى المبدئية أنها يجب أن تتم بدقة وبقدر كبير من الخبرات العلمية و العملية لأن الهدف الرئيسي منها هو صنع القرار الخاص بالدخول في المرحلة الثانية وهي مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع ،إلى جانب ما تسفر عنها من نتائج أخرى مثل تقدير مبدئي للاستثمار و التكاليف بما فيها تفاصيل تكاليف دراسة الجدوى التفصيلية ،وتحديد المشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع وأنواع المخاطر وكيفية التغلب عليها.

هذا ويجب التأكد أن دراسة الجدوى المبدئية تتناول معظم الجوانب التي هي أساس موضوع دراسة الجدوى التفصيلية والفرق بين المرحلتين هو درجة التفصيل ،والوقت المخصص والتكاليف، ففي دراسة الجدوى المبدئية يكون التفصيل أقل ،والوقت أقصر والتكاليف أقل.



## II. 3-3 دراسات الجدوى التفصيلية:

تبدأ إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية مشجعة ،بمعنى أنه هناك جدوى من إقامة مشروع أو مجموعة مشاريع ،ويقصد بها دراسة المشروع من النواحي القانونية و الفنية والمالية و الاجتماعية، وعلى أساس هذه الدراسة يتم اتخاذ قرار بتنفيذ المشروع، وتتكون دراسة الجدوى التفصيلية من الدراسات التالية:

أ- دراسة الجدوى البيئية للمشروع: حيث تتجه هذه الدراسة في جانبها التحليلي إلى محاولة التعرف على أثر المشروع على البيئة سواء كان هذا الأثر إيجابي أو سلبي ،وذلك بهدف تعظيم الآثار الإيجابية، وتقليل الآثار السلبية، كما قد يتطلب الأمر محاولة التعرف على أثر البيئة في المشروع بجوانبه الايجابية والسلبية وذلك من خلال منظور أن المشروع نظام مفتوح يؤثر ويتأثر في البيئة.

ب- دراسة الجدوى القانونية للمشروع: هذا النوع من الدراسات يحدد العلاقة بين المشروع و القوانين و التشريعات المؤثرة فيه و المنظمة لنشاطه ومن ثمة فإن دراسة الجدوى القانونية تجيب على سؤال ما إذا كن المشروع ذو جدوى من عدمه من خلال تحليل عدد العناصر لعل من أهمها:<sup>1</sup>

- تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه من حيث الحوافز والمزايا الممنوحة و المباشرة و غير المباشرة ،و القيود المفروضة على الاستثمار في أنشطة معينة ،والقيود الخاصة بالتعامل في النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي تفرضها بعض الجهات.

- دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروع الاستثماري وأهم العوامل المحددة له وأهمها نوع النشاط ومدى مساهمة الحكومة في رأس المال ،وحجم الأعمال المرغوب في تنفيذها و أحكام القوانين المنظمة للمشروع.

<sup>1</sup> المرجع السابق ،ص-ص 39-40

ج- دراسة الجدوى التسويقية للمشروع: تعتبر الدراسة التسويقية للمشروع من أهم جوانب الدراسة التفصيلية، حيث أنه من غير المعقول أن يقوم المستثمر بإنتاج حجم معين من المنتجات دون المعرفة المسبقة بمدى استيعاب السوق لمنتجاته لهذا يتعين عليه دراسة تقدير الطلب على منتجات المشروع بما فيها تحليل البيانات و المعلومات من مصادرها لتقدير مستوى هذا الطلب كما يجب عليه تحديد هيكل ونوع السوق الذي سيعمل في إطار المشروع، وكذا تحديد الشريحة التسويقية له لكي يتمكن من وضع الإستراتيجية السعرية المناسبة لتحديد أسعار معقولة لبيع منتجاته

د- دراسة الجدوى الفنية و الهندسية: تهدف إلى إمكانية تنفيذ المشروع من النواحي الفنية والتي تشمل هنا تحديد الموقع المناسب للمشروع ومساحة الأرض المناسبة سواء لإقامة ورشات الإنتاج أو المخازن أو مبنى الغدارة و التخطيط الداخلي للمصنع و الآلات و المعدات المطلوبة والعمالة اللازمة للمشروع و نوعيتها و المواد الخام اللازمة لإنتاج كميتها و نوعيتها، وأيضاً تفاصيل مواصفات المنتج و تسلسل العمليات الإنتاجية<sup>1</sup>

هـ- دراسة الجدوى المالية: وتستهدف دراسة الجدوى المالية من تجهيز البيانات والجداول والتحليلات اللازمة إلى إبراز وحديد المنافع المالية و الاقتصادية و التكاليف والأعباء التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع ويتم ذلك من خلال تحليل وبيان مختلف التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة طوال عمر المشروع وهيكل التمويل الأمثل له (أسهم، سندات، وقروض)، قبل بدء التنفيذ.<sup>2</sup>

و- دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع: تتطوي دراسة الجدوى الاجتماعية على محاولة تقييم أثر المشروع في الاقتصاد القومي من حيث مدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع، حيث يتم بحث أثر المشروع في التوظيف و أثره في الدخل القومي (القيمة المضافة) وأثره في ميزان المدفوعات وكذلك أثره في استقرار قيمة العملة

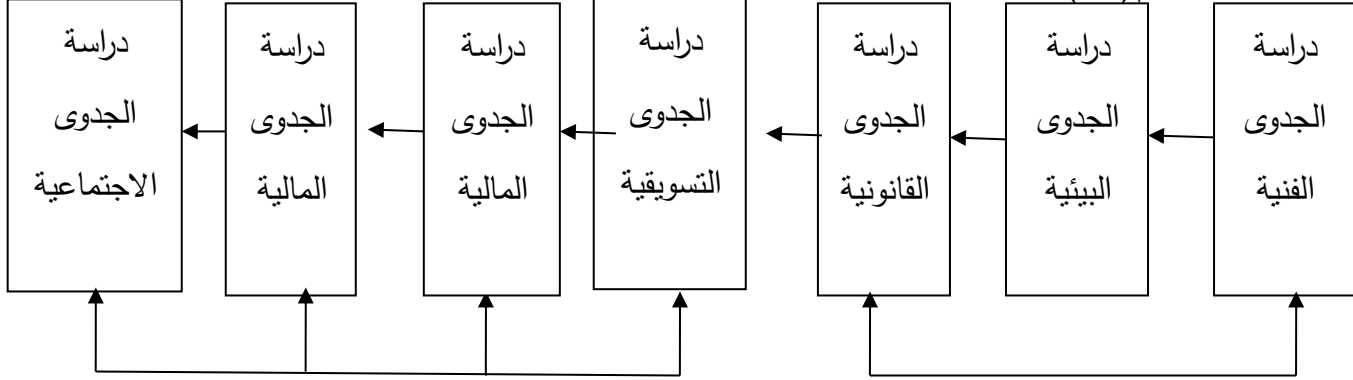
<sup>1</sup> المرجع السابق، صص 40-41..

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى، عزمي أسامة، المرجع السابق، صص 41-42.

## II. 3-4 العلاقات المتداخلة بين دراسات الجدوى الاقتصادية:

إن التأمل لأنواع المختلفة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع يرى أن هناك علاقات داخلية متبادلة فيما بينها، ويمكن استنباط تلك العلاقات الداخلية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03) العلاقات الداخلية المتبادلة لدراسات الجدوى الاقتصادية.



المصدر: شقيري نوري موسى، عزمي أسامة، مرجع سابق، ص42.

- أن هناك علاقة تتابعيه بين دراسة الجدوى المبدئية والقانونية و التسويقية والفنية والمالية والاجتماعية، وهذه العلاقة تفيد في البناء التحليلي لدراسات الجدوى الاقتصادية من جانب وتثير مسألة إجراء الدراسات إما أفقياً (رأسياً) من الناحية العملية.
- ويتوقف إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية بمكوناتها المختلفة أفقياً أو رأسياً على عدد من العوامل أهمها ما يلي:

- طبيعة المشروع الاستثماري.
- تكلفة رأس الجدوى نفسها.
- حجم المشروع الاستثماري.
- نوع المنتجات(الخدمات) التي سيقوم المشروع الاستثماري بإنتاجها و تقديمها.
- درجة المخاطر التي يتعرض لها المشروع الاستثماري.
- أغراض التحليل.

• إن هناك علاقة بين دراسات الجدوى المبدئية و دراسات الجدوى الاجتماعية أو تلك التي تتم من منظور الاقتصاد القومي ويمكن التذليل على تلك العلاقة و تواجدها في العديد من الأمثلة:

**فمثلا:** إذا كانت دراسة الجدوى المبدئية تبحث في مدى توافر العمالة فإن، ذلك يؤثر ايجابيا أو سلبيا في معايير التوظيف و الذي يعتبر من المعايير الهامة لتقييم المشروع من ناحية الربحية الاجتماعية.

• أن هناك علاقة بين دراسة الجدوى المبدئية و دراسات الجدوى التسويقية حيث تبحث الأولى احتياجات السوق و الطلب و تحدد الثانية حجم الطلب ونوع السوق أو هيكله.

• أن هناك علاقة بين دراسة الجدوى البيئية التي تبحث في أثر المشروع في البيئة و أثر البيئة في المشروع، ودراسات الجدوى الاجتماعية التي يهتما بحث جدوى المشروع على مستوى الاقتصاد القومي حيث يلاحظ أن من المعايير الهامة لتقييم الربحية الاجتماعية للمشروع من المنظور القومي هو مدى حفاظه على البيئة و حمايته للبيئة.

وكان دراسات الجدوى الاقتصادية هي كل مترابطة تؤثر نتائجها في بعضها البعض فإذا ثبت أن المشروع صناعي يلوث البيئة فإن ذلك يكون له أثر سلبي في جدواه من منظور الاقتصاد القومي.<sup>1</sup>

• أن هناك علاقة بين دراسة الجدوى القانونية ودراسة الجدوى الفنية حيث تسعى الأولى إلى تحديد الشكل القانوني للمشروع و تبحث الثانية في حجم المشروع المناسب ضمن شكله القانوني.

• أن هناك علاقة بين دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية حيث أن النتائج المترتبة على دراسات الجدوى التسويقية يتوقف عليها قرار البدء في دراسة الجدوى الفنية من عدمه، فبناءا عليها يتحدد حجم الإنتاج، وحجم المشروع، واختيار الموقع المناسب للمشروع وما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص- ص 42-43.

• أن هناك علاقة بين دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى المالية تسعى إلى تحليل وتقدير النفقات النقدية الداخلية والإيرادات المتوقعة ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجية والتكاليف المتوقعة وبالتالي فإن نتائج دراسة الجدوى التسويقية توفر أهم بنود التدفقات الداخلية للمشروع فعلى سبيل المثال :

$$\text{الإيرادات المتوقعة} = \text{السعر} \times \text{الكمية المطلوبة أو المتوقع بيعها.}$$

وكلا هذين المتغيرين توفرهما الجدوى التسويقية ضمن ما توفره من بيانات ومعلومات أخرى.

• إن هناك علاقة بين دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الاجتماعية فعلى سبيل المثال: توفر الجدوى التسويقية بيانات عن حجم الطلب على منتجات المشروع في السوق الخارجي، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في جدوى المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي، حيث يوجد معيار تحسين وتوازن ميزان المدفوعات ضمن معايير تفضيل المشروعات على مستوى الاقتصاد القومي.<sup>1</sup>

• إن هناك علاقة بين دراسة الجدوى الفنية للمشروع ودراسة الجدوى الاجتماعية على مستوى الاقتصاد القومي فمثلا تبحث دراسة الجدوى الفنية في أسلوب الإنتاج الملائم فنيا وقد يفسر عن ذلك أن يكون أسلوب الإنتاج كثيف العمل، فيكون ذلك متفقا مع ما تهدف إليه دراسة الجدوى الاجتماعية في جانب منها و المتعلق بالوظيفة.

#### 4- أهمية وأهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

أولاً: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية : تتمثل أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في:<sup>2</sup>

- المساعدة على الوصول إلى امثل هيكل مالي مقترح .
- توضح دراسات الجدوى الاقتصادية العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع .

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص- ص 44.

<sup>2</sup> جهاد فراس الطيلوني، مرجع سابق، ص- ص 22-23.

- يتوقف قرار مؤسسات التمويل فيما يتعلق بمنح الائتمان على دراسات الجدوى المقدمة لها، وكذلك تعتمد مؤسسات التمويل الدولية على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح مساعداتها لإقامة مشروعات التنمية الإقليمية في الدول النامية.
- التفكير في طرق وبدائل مختلفة، ومقارنة الأمثل.
- توضح دراسات الجدوى الاقتصادية الطريقة المثلى للتشغيل.
- تضع دراسات الجدوى الاقتصادية خطة أو برنامج لتنفيذ المشروع وتحدد أسلوب إدارة المشروع، وتحقيق التفاعل بين عناصر التشغيل والتمويل والتسويق.
- توضح دراسات الجدوى الاقتصادية الاستثمارات المطلوبة للمشروع العائد الاستثماري الذي يمكن أن يحققه المشروع في ظل فرص استثمارية مدروسة تحدد بشكل كبير درجة المخاطرة في الاستثمار.
- تساعد دراسات الجدوى الاقتصادية في الوصول إلى قرار بشأن الاستثمار أو عدمه، حيث يتطلب الأمر مجموعة من المعلومات والبيانات وأسلوباً علمياً للتعامل معها وتحليلها .
- تعرض دراسات الجدوى الاقتصادية منظومة متكاملة من بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.
- إتمام الدراسة المالية لمعرفة العوائد المتوقعة والفترة الزمنية التي يمكن أن يسترد فيها المشروع رأس مال المستثمر.
- تساعد الدراسة في وضع الخطط والبرامج الخاصة بمراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة كما تساعد أيضاً في إعداد برامج توفير والآلات والمباني والعمالة والتدريب وتخطيط الإنتاج.
- يعتبر توفير الموارد المالية من أهم المسائل لضمان قيام ونجاح المشروع وتساعد الدراسة المستثمر في معرفة احتياجات المشروع من الموارد المالية وتوقيتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 23.

- درجة الدقة في دراسة الجدوى تمكن المستثمر من الاعتماد عليها في فرص نجاح المشروع.<sup>1</sup>

### ثانياً: أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

تسعى دراسات الجدوى الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- اختيار المشروعات الاقتصادية التي تحقق أعلى منفعة صافية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

- إتاحة فرصة لاختيار تلك المشروعات التي تعمل على زيادة العدالة في التوزيع الدخل من خلال إدخال بعض الاعتبارات الاجتماعية عند تقييم المشروعات.<sup>2</sup>

- اختيار المشروعات الاستثمارية التي تساعد على حل المشكلات الاقتصادية في المجتمع مثل البطالة، التضخم... الخ الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة، والتي تقوم بدورها بعمل التعديلات على هذه الدراسة لتختبر الربحية للمشروع بجميع مستوياته.

- تقديم دراسات الجدوى للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع وجدارته الائتمانية مما يجعلها تقبل تمويله.

- تفيد دراسات الجدوى المستثمر في الاطمئنان على أمواله واستثماراته ليس في الوقت الحاضر فقط وإنما في المستقبل أيضاً من خلال معرفة:

- معدل العائد على الأموال المستثمرة.<sup>3</sup>
- نسب الضرائب .
- الزيادة في رأس المال.
- فترة الاسترداد.
- احتمالات التوسع.
- هيكل التمويل الأمثل.
- المقارنة بين البدائل التمويلية.
- تكلفة التمويل.

<sup>1</sup> عاطف جابر، طه عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 12.

<sup>3</sup> محمد فضيلي، و آخرون، المرجع السابق، ص 388.

- مناخ الاستثمار في الدولة.
- التدفقات النقدية للمشروع.

### III. المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية و معايير تقييمها لاختيار المشروع

#### III. 1- دراسة الجدوى الاقتصادية واختيار المشروع الأمثل.

هي دراسة علمية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة للاستثمار والتي قد تكون في كثير من الأحيان بشكل دراسات أولية تفصيلية ، ويمكن من خلالها التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة ويجب أن تصنف هذه الدراسات بالدقة و الموضوعية والشمولية ، فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجرى للتأكد من أن مدخلات المشروع ( إيرادات ) أكبر من مخرجاته ( تكاليف ) ، أو على الأقل مساوية له .

وتكمن أهمية دراسة الجدوى في أنها الوسيلة التي من خلالها يمكن الإجابة عن الأسئلة

التالية :

- ما هو أفضل مشروع استثماري يمكن القيام به ؟
- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره ؟
- أين يمكن إقامة المشروع الاستثماري ؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع و طرح منتجاته ؟
- من هي الفئة المستهدفة في المشروع ؟
- كيف سيتم إقامة المشروع ؟؛
- ما مدى حاجة المشروع من عمال و الآلات و غيرها ؟<sup>1</sup>
- كم سيكلف المشروع ؟
- هل سيحقق أرباحا أم لا ؟
- ما هي مصادر تمويل المشروع ؟

1 - محمد فضيلي ، و اخرون ، مرجع سابق ، ص-ص ، 388 - 398.

- كيف أختار مشروعاً من مجموعة مشاريع بديلة ؟
  - كيف أثبت أن المشروع مجد اقتصادياً؟<sup>1</sup>
- و بعد القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري يمكن أن نحصل منها على إجابة للتساؤلات أعلاه كما يلي :

- تقلل من احتمالية فشل المشروع و تقلل من هدر رأس المال
- تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة
- تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة
- تدعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.<sup>1</sup>

### III. 2- معايير تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية

إن فكرة تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية تقوم على أساس مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة لكل بديل ثم اختيار البديل الذي يحقق أكبر التدفقات في ضوء الشروط التي تحددها الغدارة، فهناك مجموعة من الطرق و الأساليب لتنفيذ هذا الأمر.

### III. 2-1- المعايير غير المخصصة

تعتبر هذه المعايير من أبسط وأقدم طرق تقييم المشروع و أكثرها شيوعاً، حيث أنها تقوم بإهمال التضخم في تقييم إيرادات المشاريع الاستثمارية.

#### أ- معايير فترة الاسترداد:

يقصد بفترة الاسترداد الفترة الزمنية اللازمة لاستيراد الأموال المستثمرة في المشروع من خلال ما يولده هذا المشروع من تدفقات ويمكن استخدامها كمعيار للإلغاء أو القبول<sup>2</sup> ويتم

$$\text{فترة الاسترداد}^3 = \frac{\text{قيمة الإستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية الثابتة}}$$

<sup>1</sup> مرجع سابق ، ص 398.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص141.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد السيرتي ، مرجع سابق، ص165.

### مزايا وسلبيات معيار فترة الاسترداد:

#### • مزايا معيار فترة الاسترداد:

- يمتاز بالسهولة الكبيرة في الحساب و بالتالي يمكن استخدامه كطريق سريع لإلغاء كل مشروع تكون توقعاته متواضعة<sup>2</sup>
- يحقق قدرا من الأمان للمشروعات التي تتأثر أعمالها بالتقلبات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة .
- يفيد في دراسة المشروعات شديدة الحساسية للمنافسة
- يعطي هذا المعيار مؤشرا مبدئيا وسريعا عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من البحث و الدراسة أم لا.

#### • سلبيات فترة الاستيراد:

- ينطوي هذا المعيار على نوع من الخداع و عدم الدقة، وهذا بسبب تجاهله لتغيير الأسعار في المستقبل وتأثيرها على العائد الصافي على الاستثمار عبر العمر الافتراضي لمشروع<sup>1</sup>
- لا يأخذ هذا المعيار فترة حياة المشروع بعين الاعتبار، إذ أنه يتجاهل ماذا سيحصل بعد فترة الاستيراد، و بالتالي فان مشروع له فترة استيراد 3 سنوات يمكن أن تكون فترة حياة 3 أو 5 أو 10 سنوات ،ومن الواضح إن القيمة الفعلية لمشروع معين تعتمد على فترة حياته التي من خلالها يستطيع تحقيق الأرباح<sup>2</sup>
- يتجاهل معيار فترة الاسترداد تكلفة رأس المال.
- ومن خلال ما سبق لا يمكن استخدامه كمعيار متكامل لاختيار الاستثمار بل يمكن إن يكون معيارا ثانويا .

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، مرجع سابق، ص ص: 132-133.  
<sup>2</sup> عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، مرجع سابق، ص- ص: 126-127.

### ب- معيار معدل العائد المحاسبي:

يعرف معدل العائد المحاسبي انه نسبة صاف الربح إلى رأس المال المستثمر، ويمكن حساب هذا المعدل بالنسبة للأموال المساهمة في المؤسسة أو بالنسبة لاستثمارات الكلية، ويلاحظ أن صافي الربح هذا يقصد به الربح بعد طرح أنواع التكاليف وأقساط الإهلاكات كافة.<sup>1</sup>

$$\text{ويمكن حسابه بالعلاقة التالية: معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{التكلفة الاستثمارية}}$$

### مزايا وسلبيات معيار معدل العائد النسبي:

#### • مزايا معدل العائد النسبي :

- سهل وكثير الاستعمال من طرف المشروعات كأداة للتقييم لاعتمادها على البيانات المحاسبية

- تساهم في مدى ربحية المشروع من خلال قياسه لمعدل العائد المتوقع

- يأخذ في الاعتبار عامل الربحية المتوقعة للاستثمار.

#### • سلبيات معدل العائد الربحي:

- لا يأخذ هذا المعيار القيمة الحالية للنقود في الاعتبار حيث يتجاهل تغير الأسعار في

المستقبل و تأثيرها على العائد الصافي على الاستثمار عبر العمر الافتراضي للمشروع

- تجاهل العمر الإنتاجي للاستثمارات المقترحة لأنه من الممكن أن يكون بصدد الاختيار

بين استثمارين أحدهما طويل المدى و الآخر قصير المدى و يعطينا نفس معدل العائد

المحاسبي، وعليه يجب أن يتم اختيار الاستثمار الذي يحقق عائد لمدة أطول بافتراض عدم

وجود قيمة متبقية لها في نهاية المدة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص285.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السيرتي، مرجع سابق، ص172.

### III-2-2- المعايير المخصوصة:

سنناول هنا المعايير التي تأخذ بين الاعتبار القيمة الحالية للنقود:

#### أ- معايير صافية القيمة الحالية

يعتبر صافي القيمة الحالية لمشروع استثماري الفرق بين القيم الحالية للتدفقات النقدية

الصافية المحققة خلال عمر الاستثمار وبين التكلفة هذا الاستثمار<sup>1</sup>

وعليه فان هذا المعيار يركز على خصم التدفقات النقدية، أي حساب القيمة الحالية

للتدفقات السنوية السالبة و الموجبة ، ثم إيجاد تراكم لهذه القيم الحالية.

ويمكن التعبير على معيار صافي القيمة الحالية من خلال المعادلة التالية:

$$Van = -I_0 \frac{CF_1}{(1+K)} + \frac{CF_1}{(1+K)^2} + \dots + \frac{CF_n}{(1+K)^n}$$

$I_0$ : مبلغ رأس المال المستثمر

$CK$ : التدفقات السنوية النقدية

$K$ : معدل الاستحداث

$n$ : فترة حياة المشروع

وينتج عنه ثلاث احتمالات<sup>2</sup>

-  $Van < 0$ : يعني صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع اكبر من الاستثمارات

المبدئية وبالتالي نجد للمشروع الاستثماري ربحية اقتصادية ويقبل طبقا للمعيار .

-  $Van = 0$ : أي تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع مع قيمة الاستثمارات

المبدئية ، وبالتالي يحقق العائد الحدي المتوقع فقط الذي يكفي لتغطية تكلفة الاستثمار ولا يترتب

عليه أي عائد إضافي وهنا يتوقف قبول أو رفض المشروع على اعتبارات أخرى وغالبا ما

يرفض لعدم توفر الجدوى الاقتصادية له.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص161.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السيرتي، مرجع سابق، ص174.

-  $Van > 0$ : يعني صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع أقل من الاستثمارات المبدئية و بالتالي ليس لمشروع الاستثماري ربحية اقتصادية ،وهو مرفوض طبقا للمعيار ،أما بالنسبة لمعدل الاستحداث فإنه كلما ارتفع انخفضت قيمة  $Van$

### مزايا وسلبيات معيار القيمة الصافية

#### • مزايا معيار القيمة الصافية:<sup>1</sup>

- أهم ميزة له مراعاته لتغيير قيمة النقود عبر الزمن وكذلك التغيرات في الأسعار كما يوضح مدى قدرة المشروع على تغطية تكاليف و تحقيق عائد إضافي.
- يفضل استخدامه عندما تكون التدفقات النقدية الداخلة تتراوح ما بين تدفقات نقدية موجبة و أخرى سالبة.
- يعكس قيمة البدائل الاستثمارية وذلك باستخدام سعر الخصم الذي يمثل من وجهة نظر البنك معدل الفائدة.

- يحدد المكاسب النقدية للمشروع طول العمر الافتراضي له.

#### • سلبيات معيار القيمة الصافية

- لا يعطي ترتيب سليم للمشروعات الاستثمارية في حالة اختلاف قيمة الاستثمار او العمر الإنتاجي كل مشروع عن الآخر.<sup>2</sup>
- يتجاهل هذا المعيار عوامل عدم التأكد وما يرتبط بها من مخاطر لها اثر على قيمة المشروع الاستثماري

ففي حالة المفاضلة بين أكثر من مشروع استثماري فإنه يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة موجبة في حالة المشروعات المتعارضة المانعة تبادليا ،أما المشروعات المستقلة فيمكن اختيار جميع المشروعات ذات القيمة الموجبة في حالة توفر الموارد المالية أما في حالة عدم توفر الموارد المالية يتم اختيار المشروع الذي يحقق أعلى قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 298.

<sup>2</sup> يوحنا عبد آل آدم، سليمان اللوزي، مرجع سابق، ص 162.

## ب- مؤشر الربحية (PI) Profitability Index

ويعرف على أنه : >> عبارة عن خارج قسمة مجموع القيمة الحالية لصافي التدفقات الداخلية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري محل الدراسة و يقيس هذا المعيار العلاقة بين مدخلات المشروع ومخرجاته في شكل نسبة بدلا من قيمة مطلقة<sup>1</sup>. فإذا كان المؤشر أكبر من الواحد الصحيح اعتبر مشروعاً مربحاً ، و العكس صحيح في حالة ما إذا كان أصغر أو مساو للواحد، وهو من الناحية التطبيقية عبارة عن نسبة صافي القيمة الحالية إلى تكلفة الإنفاق الأولية مضافاً إليها الواحد الصحيح. حيث يعتبر هذا الأسلوب مكملًا للأسلوب السابق وهو صافي القيمة الحالية و يقوم على المفاهيم نفسها ،ولكن يختلفان في أسلوب استخدام هذه المفاهيم، إذ تمثل صافي القيمة الحالية الفرق بين القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري من جهة و قيمة تكلفة المشروع من جهة أخرى في حين يمثل مؤشر الربحية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع منسوبة إلى تكلفة الاستثمار أي أن :

$$IP = \frac{\text{القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة المشروع من الاستثماري}}{\text{تكلفة المشروع الاستثماري}}$$

وقاعدة القراران يتم اختيار المشروع ذي المؤشر الأعلى<sup>1</sup>.

**مزايا وسلبيات معيار مؤشر الربحية:**

● **مزايا معيار مؤشر الربحية:**

- أهم ميزة له مراعاته لتغير قيمة النقود عبر الزمن و كذلك التغيرات في الأسعار ،كما يوضح مدى قدرة المشروع على تغطية تكاليف و تحقيق عائد إضافي.
- يعتبر أفضل من أسلوب Van عند ترتيب المشروعات الاستثمارية خاصة عند الاختلاف في الأحجام.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق،ص:300.

- يعكس هذا المعيار فعالية وإنتاجية الاستثمار حيث يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المستثمر لذا فإن هذا المعيار يعتبر مؤشرا جيدا لقياس الكفاءة الإنتاجية الاقتصادية للمشروع ويرجع ذلك إلى إن الاستثمارات المبدئية تشكل وزنا هاما في هذا المعيار.<sup>1</sup>

### • سلبيات معيار مؤشر الربحية

- هذا المعيار لا يراعي ولا يعالج مشكلة خطر عدم التأكد التي تصاحب التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة.

- يتجاهل نمط وقت حدوث التدفق النقدي عند ترتيب المشروعات الاستثمارية  
- أي خطأ في تقدير سعر الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية سيكون له أثر على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

وعلى الرغم من كل هذه العيوب إلا أن هذا المعيار يعتبر من أهم المعايير الفاصلة و المرجحة لحد كبير للمفاضلة بين مجموعة من المشاريع الاستثمارية.

### ج- معيار العائد الداخلي

هو معدل تكلفة الأموال الذي تتساوى عنده صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة و الخارجة بعد استدراك قيمة الاستثمار وهو المعدل الذي يجعل المشروع يحقق صافي قيمة حالية قدرها صفر و قد يجدد بطريقة المحاولة والخطأ و تقرر صلاحية المشروع في حال يصبح معدل الخصم أصغر من معدل العائد الداخلي لذلك يقارن معدل الخصم بمعدل العائد الداخلي لمعرفة تكلفة الأموال مقابل معدل العائد الداخلي.<sup>2</sup> و يحسب معدل العائد الداخلي كما يلي:

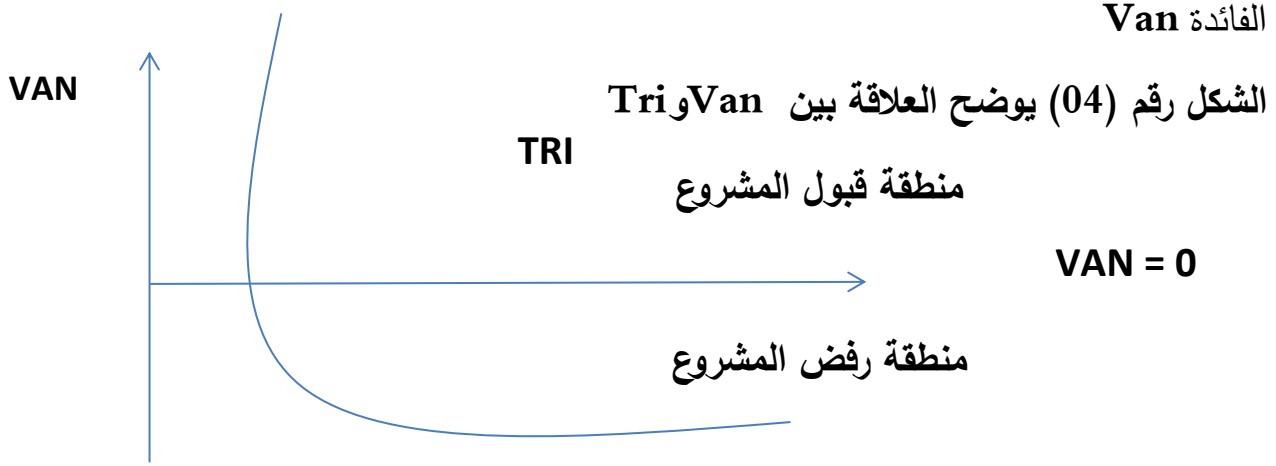
$$\text{معدل العائد الداخلي} = \text{معدل الخصم الأصغر} + \frac{\text{الفرق الأكبر المعدلين} \times \text{صافي القيمة الحالية عند معد الخصم الأصغر}}{\text{صافي القيمة الحالية عند الخصم الأصغر} + \text{صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم}}$$

أو

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص303.  
<sup>2</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم أصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007 ، ص154

$$\sum_{i=0}^n CF \times (1+t)^{-n} = I_0 \leftrightarrow VAN = 0$$

منطقة رفض المشروع و قاعدة القرار أنه يقبل كل مشروع يكون معدله الداخلي اكبر من معدل



المصدر: بوفليسي نجمة عثمان شهيرة ، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، الملتقى الوطني السادس حول دور الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية ، 2009، ص 10.

### مزايا و سلبيات معدل العائد الداخلي

#### • مزايا معدل العائد الداخلي:

- يراعي هذا المعيار تغير قيمة النقود عبر الزمن كما يوضح مدى قدرة المشروع على تغطية تكاليفه و تحقيق عائد إضافي.
- يعتبر معيارا كافيا في ترتيب المشروعات الاستثمارية من حيث درجة ربحيتها وجدواها الاقتصادية<sup>1</sup>
- يتميز بالموضوعية وبالتالي يعتبر مقياسا دقيقا للربحية ويعبر بوضوح عن القوة الايرادية للمشروع الاستثماري.
- يعبر عن ربحية المشروع الاستثماري كنسبة مئوية ، مما يتيح إمكانية المتابعة ومقارنة التنفيذ الفعلي بالقرارات المحسوبة.

<sup>1</sup> يوحنا عبد آل آدم سليمان اللوزي ، مرجع سابق ، ص 176.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 315.

• **سلبيات معيار العائد الداخلي**

- يتطلب هذا المعيار إجراء عمليات حسابية عدة و استخدام الاجتهاد الشخصي لأجل الوصول إلى النتائج بسرعة.

- لا يعتبر هذا المعيار كافيا عندما يراد الاختيار بين عدة مشاريع غير متجانسة (بالأخص بين عدة بدائل لنفس المشروع)

- عندما تكون هناك ندرة لمواد الاستثمار فان هذا المعيار يكون اقل جودة في اختيار المشروعات الاستثمارية مقارنة بمعدل مؤشر الربحية ولكنه يتفوق على معيار صافي القيمة الحالية في اختيار المشروعات الاستثمارية في هذه الحالة.

**III. 3- التحليل المالي للمشروع:**

عندما يقدم البنك على تمويل الاستثمارات فهذا يعني القيام بتجميد البنك لأمواله لفترة طويلة يجهل نسبيا ما سوف يحدث أثناءها ولهذا فإنه يقوم بقراءة مالية لحالة المؤسسة لهذا يركز البنك على استعمال بعض النسب الجوهرية.

- **طريقة التحليل بواسطة التوازنات المالية**

يتعلق التوازن بقدرة المؤسسة بالحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية ، و لأجل ذلك ينبغي معرفة ودراسة ثلاث مؤشرات و هي: رأس المال العام، احتياجات رأس المال العامل ووضعية الخزينة.

**أ- رأس المال العامل الصافي Fonds de roulement net**

غن المؤسسة المفترضة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل مستحقاتها، وهذا ما يضعها في حالة صعبة اتجاه دائئنها ،كذلك حدوث دوران بطيء للأصول المتداولة (انخفاض المبيعات، تسديد متأخر للزبائن ،دوران بطيء للمحزونات ...) يمكنه إن يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة ،وعليه يصبح من الضروري توفير هامش أمان أو فائض من الأموال من اجل مواجهة ذلك ،هذا الهامش يدعى رأس المال العامل، وهو ذلك المؤشر الذي يبين

كيفية تمويل الاستثمارات الثابتة، أو بالأحرى مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

- رأس المال العامل المتزايد: في هذه الحالة ينبغي التأكد من أن هذه الزيادة غير راجعة لزيارة في المديونية (طويلة المدى) لأن ذلك يعرض المؤسسة إلى تحمل تكاليف، أما إذا كانت هذه الزيادة سببها الأموال الخاصة، فيمكن القول بأن الوضعية المالية للمؤسسة في تحسن.

- رأس المال المتعامل متناقص: إذا كان هذا الانخفاض بسبب تمويل استثمارات جديدة، فسيعمل ذلك على تحسين وضعية المؤسسة على المدى الطويل.

- رأس المال العامل ثابت: هذا يعني أن المؤسسة تمر بحالة ركود، وهنا ينبغي مراقبة ما إذا كان ركودا مؤقتا في الاستثمارات أو تباطؤا مستمرا في التنمية<sup>1</sup>

### ب- احتياجات رأس المال العامل Les besoins en fonds de roulement

يعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا ومديونياتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) وإذا كان الفرق بينهما موجبا فإن المؤسسة في حاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة وحدة ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) كما يلي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{الأموال المتداولة} - \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد}$$

أو

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتخزين} - \text{الديون}$$

### ج - وضعية الخزينة

وهو ذلك المؤشر الذي يمكننا من معرفة الوضعية الحقيقية لخزينة المؤسسة، أي مجموع ما لديها من أموال جاهزة خلال دورة استغلالية ما، فهي تشمل صافي القيم الحالية التي تعتبر تحت تصرف المؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلف مصرفية}$$

أو

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

**الحالة الأولى:** رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل، وعليه يمكن تمويل مجموع الاحتياجات من فائض الأموال الدائمة، بالإضافة إلى مبلغ غير مشغل يحمل شكل متاحا، نقول حينها أن التوازن المالي محقق.<sup>1</sup>

**الحالة الثانية:** رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن الاحتياجات لم تمول إلا نسبيا، ويتحمل الفرق مصادر أخرى تتمثل في الديون قصيرة الأجل مثل السحب على المكشوف، تسيقات على الفواتير، خصم الأوراق التجارية، .... وغيرها. وعليه فإن وضعية المؤسسة من الناحية المالية تكون جيدة إذا كانت لها خزينة صافية معتبرة، ورأس مال عامل موجب (أي كافي لتغطية احتياجات رأس المال العامل على الأقل).

### 2 - التحليل باستعمال النسب المالية

إن النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي تركز كثيرا على تلك النسب المالية الأكثر دلالة وفائدة في معالجة وتفسير المعلومات والبيانات الخاصة بالمشروع الاستثماري، حيث تستعمل في هذا الإطار أربع مجموعات رئيسية:

أ- **نسب السيولة:** تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة

الأجل ودرجة توفر اليسر المالي للمؤسسة ويتم ذلك من خلال مجموعة من النسب أهمها:

1-نسبة السيولة السريعة : تقيس مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته خاصة القصيرة الأجل وبصورة فورية، وتتراوح هذه النسبة بين 0.8 و 1 بالنسبة لبائع التجزئة وبين 1.5 و 2 بالنسبة للشركات الكبرى وإذا فاقت 2 فإنها تشير إلى إدارة فقير للأصول المالية

وتحسب هذه النسبة بتطبيق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول سريعة التداول}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

حيث أن الأصول سريعة التداول = النقدية = الأصول المتداولة - المحزونات

نسبة التداول: وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك مدى الأمان الذي تحاول الإدارة المحافظة عليه لمقابلة عدم التوازن الناتج من التقلبات أو التغيرات في حسابات الأصول والخصوم المتداولة<sup>1</sup>.  
وتحدد هذه النسبة بتطبيق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتفاوتة}}{\text{الخصوم}}$$

حيث أن الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة.

ب- نسب النشاط: تقيس هذه النسب درجة السرعة والكفاءة التي تتحول فيها الحسابات المختلفة إلى نقدية أو إلى مبيعات، كما تعبر أيضا عن كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة و مجوداتها، ومن أهم هذه النسب نذكر:

- معدل دوران البضاعة: ويحدد هذا المعدل سرعة تحول المخزون السلعي إلى مبيعات، فكلما ارتفع هذا المعدل دل على كفاءة الإدارة للمخزون السلعي.

ويحسب هذا المعدل بتطبيق العلاقة الآتية<sup>2</sup>:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات السلعي}}{\text{متوسط المخزون}}$$

<sup>1</sup> ميلود بن مسعودة: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة 2008، ص 137.  
<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، دار النشر غير موجودة، فلسطين، 2008، ص 61.

- متوسط فترة التحصيل: وهذه النسبة يمكنها قياس سرعة التحصيل فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة فهي تعني التحصيل السريع لديوان المؤسسة، أما إذا كانت الفترة طويلة فيكون لها أثر سلبي على السيولة، وقد أثر كذلك على متوسط فترة الاستحقاق (ديون الغير على المؤسسة)<sup>1</sup>.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{اوراق القبض} + \text{المدينون}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

وتحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران رأس المال العامل: وهذه النسبة تدل على مدى كفاءة الإدارة في استغلال رأس المال العامل (الأصول الثابتة) فكلما زادت سرعة دورانه كلما قلت حاجة المشروع إلى الاعتماد على القروض القصيرة<sup>1</sup>.

ويحسب هذا المعدل بتطبيق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

ج/ نسبة الربحية (المر دودية): وتستخدم في قياس ربحية المؤسسة وكفاءتها التشغيلية، إذا تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات المتخذة والعائد المنتظر من عملية توظيف الأموال ومن هذه الأموال ومن هذه النسب نجد:

نسبة هامش الربح: وتستخدم هذه النسبة كمقياس للربحية العامة لنشاط المؤسسة فنرتفع هذه النسبة طالما كان الأداء ناجحاً، والعكس.

وتحسب كما يلي<sup>2</sup>:

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

<sup>1</sup> ميلود بن مسعودة: مرجع سابق، ص139.  
<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ: مرجع سابق، ص42.

نسب عائد الاستثمارات: وتوضح جدوى استثمار هذه الأصول في طبيعة النشاط الاستثماري الممارس، فكلما كانت النسبة مرتفعة تشجيع المساهمين على الاستثمار في هذا النشاط. وتحسب بتطبيق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة عائد الاستثمار} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة عائد الأموال الخاصة: وتعتبر عن نسبة كل وحدة نقدية وضعها المساهم داخل

المؤسسة وما يعود عليها من أرباح.

$$\text{نسبة عائد الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وتحسب بتطبيق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

3-2-د/ نسبة المديونية: تبين هذه النسبة مساهمة كل عنصر بالنسبة لمجموع ما في حوزة المؤسسة وتعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل ومقدرته على تسديد ديونها والتزاماتها طويلة المدى.<sup>2</sup>

ومن بين هذه النسب نذكر:

نسبة القدرة على السداد (الملاءة): وتعتبر هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها اتجاه الغير، كما أنها تقيس مقدار مساهمة المقرضين في تمويل أصول المؤسسة، وكذلك تفسير الأمان الذي يتمتع به الدائنون في الآجال القصيرة والطويلة. وتحسب بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

ولكي تكون المؤسسة قادرة على سداد ما عليها من الديون يجب أن تكون النسبة أكبر من 1 نسبة لديون إلى رأس المال: وتعتبر هذه النسبة عن المقارنة بين الأموال المقترضة والأموال المملوكة، وهي تقيم درجة المخاطرة المالية التي قد يواجهها المشروع الجديد، وتفضل بنوك التمويل أن لا تزيد من هذه النسبة عن 50%.

$$\text{نسبة الديون على رأس المال} = \frac{\text{ديون القصيرة الأجل}}{\text{مجموع رأس المال}}$$

وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سابق، ص 172.  
<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 110.

**نسبة الاستقلال المالي:** وتعتبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة من الناحية المالية وقدرتها على اتخاذ القرارات التمويلية والوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين.

وتحسب بالعلاقة التالية : **نسبة الإستقلال المالي** =  $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع رأس المال}}$

ولكي تكون المؤسسة مستقلة مالياً يجب أن تفوق النسبة وإلا المؤسسة تابعة للغير

<sup>1</sup> محمد طلال الكداوي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الحامد للنشر، الأردن، 2002، ص، 12.

## خلاصة :

من الأمور الأساسية التي يقوم بها البنك قبل قيامه بعملية التمويل تقييم المشاريع وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تحدد جدوى المشروع من عدمه وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول توصلنا إلى ما يلي:

- لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وبالغة لكل المشاريع فهي تساعد المستثمر في تصفية أفكاره الاستثمارية الأولية وتساعده في الوصول إلى فكرة استثمارية واحدة وذلك بحذف الأفكار الاستثمارية غير ملائمة ويتم دراسة الفكرة الاستثمارية الملائمة دراسة تمهيدية للحكم على مدى ملائمة المشروع المختار، ثم القيام بالدراسة التفصيلية للمشروع.
- تستخدم البنوك التحليل المالي للوقوف على مدى قوة ومتانة المركز المالي للعميل وهذا من خلال أدوات وأساليب التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات النسب المالية التي لها أهمية بالغة في اتخاذ القرار التمويلي الرشيد.
- تقوم المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للنقود على إهمال عنصر التضخم في تقييم إيرادات المشاريع الاستثمارية.
- يعتبر مؤشر الربحية أكثر كفاءة من مؤشر صافي القيمة الحالية في المفاضلة بين جدوى المشروعات الاستثمارية المتنافسة، لكن في حالة اختلاف تلك المشروعات، مع العلم أن المؤشرين يقودان إلى نفس النتائج في حالة تساوي تلك التكلفة.



# الفصل الثاني

## التمويل بالقروض المصرفية ومخاطرها.

### I. عموميات حول القروض المصرفية:

I. 1- مفهوم القروض المصرفية وظائفها.

I. 2- مصادر القروض المصرفية وخصائصها.

I. 3- أنواع القروض المصرفية.

I. 4- أهمية القروض المصرفية.

### II. ماهية سياسة الإقراض:

II. 1- مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها

II. 2- عوامل سياسية الإقراض.

II. 3- التقنيات البنكية المستعملة لمنح القروض.

II. 4- الضمانات المصرفية.

### III. مراحل منح القروض المصرفية:

III. 1- تكوين الملف-المرحلة الإدارية: Administrative.

III. 2- الدراسة الاقتصادية والمالية لملف القرض.

III. 3- خطوات منح القروض.

III. 4- تسيير ومتابعة القرض.

## تمهيد:

من أجل تغطية احتياجاتها المالية تلجأ المؤسسة والأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها، والبنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات وسائل عديدة من الائتمان وهي تقوم باختيار الوسيلة التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها و إمكانياتها المستقبلية.

ورغم الضمانات التي يشترطها البنك عند منحه القروض إلا أنه يعتبر ميدان المصرفي من الميادين الاقتصادية الذي يصل إلى مستوى مخاطرة والتي قد تتجم عنها آثار سلبية تهدد بقاء المؤسسات المصرفية ومنها البنوك، ومع ذلك فعملية منح القروض تبقى النشاط الرئيسي للبنك نظرا العائد الذي يحققه.

## I. عموميات حول القروض المصرفية:

سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز الوسيلة التي يلجأ إليها المستثمر في حالة ما إذا فاقت الاحتياجات الموارد المتوفرة لديه، حيث يجد نفسه مضطرا للبحث عن مصدر آخر، كأن يلجأ إلى البنك طالبا القرض مثلا.

### I. 1- مفهوم القروض المصرفية وظائفها.

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال لبنك تجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

#### أولاً:- مفهوم القرض:

يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعريف مختلفة لتوضيح الرؤية أ:ثر.

**القرض لغة:** "هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أو يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة - حسب العقد- وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر"<sup>1</sup>

**القرض اصطلاحاً:** "باللغات الأوربية فإن كلمة المقابلة لكلمة قرض هي "Crédit" أصلها هي الكلمة اللاتينية "Créditum" المشتقة من الفعل اللاتيني "Credere" أما اقتصادياً فالقرض يعني تسليف المال لتثمينه في الإنتاج والاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق مسبقاً.

وحسب تعريف Pleroy القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باستيراده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها (مصر: دار الجامعة الإسكندرية، 2000)، ص103.  
<sup>2</sup> شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص90.

كما يقول G.Petit Buit Aulis في كتابه حول مخاطر القروض البنكية، "منح البنك يعني منح الثقة، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله".

ونستنتج من هذه المفاهيم أن عمليات الاقتراض تعتمد على ثلاثة عناصر:

1-الثقة: لكي يتحقق عامل الثقة على العميل أن يقدم للمصرف ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض.

2-المدة: هي الأصل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.

3-الوفاء بالتسديد: الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا إليه الفائدة

ثانيا: وظائف القروض المصرفية :

للقروض البنكية أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية وهذا يعود لوظائفها العديدة والمتعددة ودورها البالغ في تنمية الاقتصاد حيث يمكننا تلخيص أهم وظائف القروض فيما يلي:

- وظيفة الإنتاج: أصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا وذلك لتزايد احتياجات الاستثمار الإنتاجي لتمويل العمليات الاستثمارية كما يستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال كما نجد البنوك تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل وزيادة الاستثمار.

- وظيفة تمويل الاستهلاك: يمكن الحصول على السلع الاستهلاكية عن طريق القرض الذي يقدمه البنك وهذا عن عجز الفرد عن توفيره عن طريق الدخل، أي المقصود بهذه الوظيفة حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية حاليا مقابل دفع مستقبلي حسب مدة القرض..

وظيفة تسوية المبادلات: تستخدم القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبرام الذمم بين مختلف الأطراف وهذه التسوية تتم بشيكات كوسيلة للتبادل مع الاعتماد أقل البنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة<sup>1</sup>.

هذه الوظائف الأساسية للقروض البنكية تنعكس آثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي وعلى بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي، الاستثمار والادخار.

### I. 2- مصادر القروض المصرفية وخصائصها.

أولا: مصادر القروض المصرفية: هناك مصدرين مهمين هما:

#### 1. عدم اكتمال السوق:

للعديد من المقترضين، مثل الشركات الصفر التي لا تستطيع إصدار ورقة تجارية، لا يوجد لائتمان البنك بدائل ولذلك إذا خفض احتياطه الفيدرالي احتياطات البنوك قلت قروضها. فبعض الشركات لن تحصل بعد الآن على الأموال التي تحتاجها لتنفيذ برامج استثماراتها إما لأن البنوك تضبط توزيع ائتمانيها أو لأنها تتقاضى الآن سعر فائدة مرتفع لدرجة أنها لا تريد الاقتراض بعد الآن، أما الشركات الكبرى تتأثر بصورة أقل لأن سعر الفائدة على الورقة التجارية لا يرتفع مثل سعر الفائدة على قروض البنوك<sup>2</sup>.

#### 2. أثر السياسة النقدية على القدرة الائتمانية للمقرضين المحتملين:

فبينما ترتفع أسعار الفائدة تتدهور ميزانيات شركات عديدة فلا بد من أن يدفعوا فائدة أكثر لقروضهم ذات الأسعار<sup>2</sup> المتغيرة غير المسددة بالضبط عن الوقت الذي قاد فيه السياسة النقدية التقليدية من خفض السوق لمنتجاتها. أكثر من ذلك، بينما تتحدر أسعار الأصول قيمة الضمانات التي يستطيعون تقديمها للمقرضين كذلك لذلك ترفع السياسة النقدية سعر الفائدة الذي يجب ان تدفعه شركات كثيرة بطريقتين:

<sup>1</sup>ناظم محمود النوري الشمري: النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1995، ص112.  
<sup>2</sup>صادي خديجة، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتفسير خطر عدم تسديد القرض. (رسالة ماجستير غير منشورة)، فرع تسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، سنة 1998 - 1999، ص 64.

السعر الصافي للفائدة ترتفع أقساطها التي تدفعها العديد من الشركات، خاصة الشركات الصغرى بالإضافة لذلك ، بما أن الشركات أصبحت الآن مقترضين أكثر تعرضا للخطر، قد تضبط البنوك التوزيع عليهم لذلك تهبط استثماراتهم .

ويوجد خلاف هام حول أهمية قناة ( مصادر ) الائتمان ( القروض ) يسأل النقاد هل البنوك<sup>1</sup> مجبرة حقا على اقتطاع القروض بكل هذا القدر عندما تقلل عمليات السوق المفتوحة من احتياطاتها لما لا يستطيعون بيع CDs ( شهادات الإيداع ) كبرى ( التي في مقابلها لا يوجد احتياج للاحتياطي ) ويستعيدون احتياجاتهم بهذه الطريقة؟ يجب مؤيدو وجهة نظر الائتمان بأنه لبعض البنوك، خاصة للبنوك الأقل شهرة ، فإن بيع CDS كبرى إضافة ( وبالتالي ليست مؤمنة بالكامل ) قد تكون مكلفة

**ثانيا: خصائص القروض المصرفية :**

يمتاز القرض بتوليفه من الخصائص تتكون من عدة نقاط إلا وهي المبلغ ، الفائدة الضمانات والمدة :

1. **الثقة :** تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية .
2. **الغرض من القرض :** ويمثل الهدف من اللجوء إلى الاقتراض .
3. **المبلغ :** هو قيمة المال الممنوح أي المقرض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف فورا بمجرد إتمام الاتفاق.
4. **الفائدة:** وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى نهاية المدة .
5. **الضمانات:** تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهون أي عندما لا يستطيع العميل تسديد القرض يستطيع من خلال الضمانات استرجاع قيمته.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 64.  
<sup>2</sup> صلاح الدين السيسى ، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 ، ص 111

### I-3- أنواع القروض:

إن تعدد العمليات المصرفية وتعقدتها أدى إلى ظهور العديد من القروض أهمها نوعين ، هما قروض الاستغلال وقروض الاستثمار ، واللذان سوف نشرح كل واحدة منهما بدقة على الترتيب:

#### I-3-1- قروض الاستغلال:

إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام أو بضعة شهور ولا تتجاوز السنة الواحدة ، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إن أرادت التغطية النية لتغطية الاحتياجات خزينتها وإذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدد كما تأخذ قروض الاستغلال أشكال نذكر منها:<sup>1</sup>

#### أ- قروض الصندوق:

تعرف هذه القروض بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق مباشرة أي الحساب الجاري للزبون وتتضمن أربعة أنواع:

#### - تسهيلات الصندوق:

تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات والواردات للزبون، إن مدة هذا القرض قصيرة جدا (بعض الأيام) وقابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر)، يهدف هذا القرض إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع فائدة، يستعمل هذا النوع من القروض في حالة دفع أجور العمال.

#### - السحب على المكشوف:

يعرف السحب على المكشوف على أنه يسهل الصندوق لكن لمدة طويلة قد تصل إلى عدة شهور، إن السحب على المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعملية وهذا المبلغ يزيد عن الرصيد الجاري للزبون ( الرصيد الدائن )

<sup>1</sup>صادي خديجة ، المرجع السابق، ص 65 .

يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها والمعروفة لمدة المكشوف (التي تتحول فيها الحساب من الدائن إلى المدين ) وقد تصل هذه إلى سنة واحدة وذلك راجع إلى أن العجز في أن الخزينة لا يكون بسيطاً أي أن المصاريف تفوق بكثير عائدات المؤسسة تلجأ المؤسسة إلى السحب المكشوف في حالة شرائها لكميات كبيرة من المواد الأولية أو حين تقوم بتسديد حصص الموردين .... الخ .

#### - القروض الموسمية :

يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثل الزراعة ، السياحة والمبيعات الموسمية لبعض البضائع، تقوم المؤسسة في هذه الحالة والفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلى في فترة لاحقة ولكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف ( مواد أولية، تخزين، نقل ) تلجأ للبنك ليغطيها كل مصاريفها على أن تسديد المبلغ بالمداخيل الأولى للعملية

#### - القروض المتتالية :

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع ( إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة ) مع العلم أن العملية لها خطوط كبيرة للنجاح ولكن تتطلب وقتاً طويلاً لاسترجاع الموارد، ويتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية .

#### ب-الإعتمادات بالتوقيع ( القروض بالإلزام ):

هو عبارة عن إعاره إمضاء البنك للمؤسسة المستفيدة، يسمح هذا الاعتماد للمؤسسة بأن تقوم بتعجيل مدخلات الأموال وتأجيل مخرجات الأموال من الصندوق ويتم هذا الاعتماد حسب الأشكال التالية :

● **الضمان الاحتياطي:** هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون ويعتمد البنك هنا بالتسديد في ميعاد استحقاق الورقة التجارية الخاصة بالمدين ( زبون البنك ) لصالح دائنة ( المورد ويكون على شكل توقيع منظمة على الورقة التجارية نفسها .

• **الكفالة** : يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه ( المدين ) لغيره ( الدائن ) أن يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو على عاتق زبونه في حالة عجز هذا الأخير عن الدفع لدائنه وتأخذ الأشكال التالية: الكفالات الجمركية، الكفالات الجبائية والكفالات الخاصة بالأسواق العمومية .

• **القبول** : يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ ولكن بالتوقيع فقط .

ج- **القروض الخاصة**: هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة سواء المخزون أو الحقوق وتتضمن التسبيقات على السلع ، التسبيقات على الأسواق العمومية والخصم التجاري .

### I-3-2 قروض الاستثمار:

توجه قروض الاستثمار لتميل المحجوزات ووسائل، والتسديد لا يكون مؤكداً إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة، وبصفة عامة يمكننا أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما:<sup>1</sup>

1- **عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات**: يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من

الطرق الكلاسيكية في التمويل هما:<sup>1</sup>

#### أ- قروض متوسطة الأجل:

هي قروض تمكن المؤسسات من تطوير وتجديد أجهزتها وتحقيق مخططاتها المتعلقة بتنمية حجم صادراتها، تتراوح مدة القروض من سنتين إلى خمسة سنوات وأحياناً سبع سنوات ويقدم هذا القرض غالباً إلى أصحاب الصناعة والتجارة وعلى المقاولين والمصدرين شريطة أن يتعلق هذا القرض بفائدة اقتصادية تقود منفعتها على المصلحة العامة ويمكن تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلى :

<sup>1</sup> المرجع السابق ، صص 65-66.

- قروض لتنفيذ المشاريع:

تحتاج المؤسسات إلى تنفيذ المشاريع المختلفة إلى مجموعة وسائل لتمارس نشاطها أراضي مباني ... الخ ، فالمؤسسة تحتاج إلى أموال كبيرة ومهمة عندما تلقي بصناعة ذات أثمان عالية، كما أنها تحتاج إلى توسيع مجالاتها فعليا أن تحصل على قطعة أرض ، تحقيق البناء وتجهيز هذه المباني الجديدة ، وفي مثل هذه الحالات تلجأ المؤسسة إلى البنك وتطلب منه القروض لتنفيذ المشاريع .

- قروض لشراء التجهيزات:

تواجه المؤسسات في بعض الأحيان برنامج استثماري مهم ، خاصة إذا تعلق الأمر ببرنامج جديد أين تحتاج إلى تمويلات لشراء التجهيزات التي تتوافق مع إنتاجها ، فيقدم البنك القروض وتشتترط أن تكون هذه التجهيزات من السوق المحلية .

- قروض لتجديد الديون :

تقدم هذه القروض للمؤسسة عند أجل تسديد الديون ولا تكون قادرة على التسديد <sup>1</sup>.

- قروض متوسطة الأجل غير معبئة:

حجم القروض المعبئة يمثل 3/2 من مجموع التمويلات البنكية وتمثل تقنية إنجاز هذا القرض في التنسيق في حساب خاص أو تحويله إلى حساب جاري للمؤسسة المستفيدة وهي قروض لا يمكن إعادة تمويلها .

- قروض متوسطة الأجل معبئة :

على خلاف القروض الغير معبئة تتركز على عامل التمويل فيمثل سند لأمر بالنسبة للبنك تمويل على شكل قرض بنوي، الذي يمكن تطهيره مع كل ما يحمله من ضمانات متعلقة بحقوق المؤسسة ، ويمكن أن يكون هذا القرض موضوع إعادة التمويل.

ب- قروض طويلة الأجل: تعتبر القروض طويلة الأجل من المصادر الثابتة التي تسمح

للمؤسسة بوضع تحت تصرفها الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الطويلة الأجل المتمثلة في بناء المصانع ، الحصول على التجهيزات التقنية ... الخ .

<sup>1</sup>الطاهر لطرش: تقنيات البنوك ، (ط3)، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون ، 2004 ، ص-ص74-75.

تزيد مدة هذه القروض عن سبع سنوات أحيانا ، ومرحلة تعويض هذه الاستثمارات تكون طويلة، ويستفيد من هذا القرض المؤسسات العامة والخاصة وتمنح في غالب الأحيان لمؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية ، وعادة لقاء رهن عقاري، مع الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي أصبحت مجمل البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض .

## 2- قروض الإيجار:

يقصد به تلك العملية التي يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك يوضع الآلات والمعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة المؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط تم الاتفاق عليها، وتسمى " ثمن الإيجار" ويمكن من التعريف استنتاج خصائص الائتمان الإيجاري والمتمثلة في:

يقوم المتعامل الاقتصادي ، زبون البنك باختيار العتاد الذي يريد اقتناءها لدى مورد ويتفق<sup>1</sup> معه على شروط عقد الشراء.

- بعد دراسة البنك للملف وحصوله على موافقة تمويل ليرم العقد على المورد مع استلامه نيابة عنه

- دفع البنك للمورد قيمة المعدات ويتلقى الفاتورة باسمه.

- يبرم عقد القرض الإيجاري مع العميل إذ يلتزم بموجبه هذا الأخير بدفع أقساط محددة طيلة مدة الإيجار، ويستفيد بالمقابل من حق الانتفاع به.

تسحب الأقساط الواجبة الدفع من قبل المستأجر على أساس تقسيط رأس الإيجار والربح المرتبط به على عدة فترات الإيجار التي تستحق فيها الأقساط .

يتم تحديد هذا الربح انطلاقا من معدل مردود سنوي يضعه البنك قياسا على معدل الفائدة البديل ويمكن تقسيم القرض الإيجاري إلى:

- قرض إيجار المنقولات.

<sup>1</sup>المرجع السابق ، ص-ص 75-76.

- قرض إيجار العقارات .

1. **قرض إيجار المنقولات:** يعرف قرض إيجار على أنه منقول عندما يخص أصلاً منقولاً من التجهيزات وموارد ضرورية وذلك على شكل تأجير مقابل الحصول على إيجار لمدة ثابتة سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً لاستعماله في نشاطه مقابل ثمن الإيجار، وفي نهاية الفترة تعطي للمستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائياً .

2. **قرض إيجار العقارات:**

هو عملية تقوم بها المؤسسة من خلالها تأجير أملاك غير منقولة للاستعمال المهني، إما مشتراة من قبل أو هي مبنية لحسابها وتقوم عملية القرض في ثلاث مراحل :

- تقوم المؤسسة المختصة أو البنوك بامتلاك عقار ( شراءه )

- تستأجر المؤسسة العقارية لزبونها لمدة تتراوح بين 8 أو 20 سنة مقابل دفع ثمن الإيجار<sup>1</sup>

- نهاية المدة يمكن لزبونها أن يشتري العقار منه ثمن الحقيقي .

وخلاصة القول أن القرض الكلاسيكي يختلف عند فكرة القرض الإيجاري ، وبالرغم من أن الهدف واحد وهو تمويل الاستثمارات ، حيث أن القرض الإيجاري لا يمنح أموال نقدية إلى المقترض، وإنما يقدم أصول عينية أو استثمارات مادية إلى الزبون ، وينتظر من هذا الأخير التسديد على أقساط حتى يكون مجموع هذه الأقساط المدفوعة يفوق ثمن الاستثمار .

#### I-4- أهمية القروض المصرفية :

تتضح أهمية القروض وفق نظريتين ، الأولى وفقاً لوجهة نظر البنوك التجارية والثانية في دور منح القروض في النشاط الاقتصادي ، فمن وجهة نظر البنك فإن الإقراض يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ، ومن خلاله يستطيع أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 76.

<sup>2</sup>صلاح الدين السيسي، المرجع السابق ، ص 110 .

تحقيق أهداف المرجوة، ومن جانب آخر فإن الإقراض البنكي له دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني يتمثل في :

- إن للتسهيلات الائتمانية ( أي سهولة الحصول على قروض من طرف الزبائن ) يمثل دورا هاما في الاقتصاد وهذا نظرا لتوفير احتياجات السيولة اللازمة للتغطية للاحتياجات الداخلية والخارجية المختلفة .

- يجب أن يكون الإقراض متوازنا مع الاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي هذا يرجع لتأثير التسهيلات الائتمانية على الحالة الاقتصادية العامة ، فالمبالغة في حجم القروض قد يؤدي إلى آثار تضخم مضررة للاقتصاد ، في حين أن الانكماش في منح القروض قد يؤدي إلى صعوبة في مواصلة المشروعات لنشاطها .<sup>2</sup>

- توفير الأموال اللازمة لقطاعي الزراعة والصناعة لما لهذين القطاعين من دور حيوي في توفير احتياجات المجتمع ورفع معدل نمو الصادرات والحد من الاستيراد بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية بالشكل الذي يمكنهم من تنمية نشاطاتهم بسهولة وتجنب التعرض للأزمات الاستيراد والتصدير .

- الإقراض البنكي يعمل على تدفق فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة بكفاءة إلى الاستخدامات<sup>1</sup> الأكثر إنتاجية التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية .

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 110 .

## II- ماهية سياسة الإقراض :

### II-1- مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها :

إن محور قرار الإقراض يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح القرض عندما يطلبه العميل (الفرد أو شركات الأعمال) أو رفض الطلب، وهنا تكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح القرض، لذلك سياسة الإقراض يجب أن تكون مرنة غير جامدة بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المفيدة للحركة والعمل.

### أولاً: مفهوم سياسة الإقراض:

تعرف على أنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، والأنواع والأنشطة التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها<sup>1</sup>.

كما تعرف أيضاً سياسة الإقراض أنها: مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض فهي تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وتعرف كذلك سياسة الإقراض بأنها: إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص20.

<sup>2</sup>عبد العزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتماني في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد(3)، 2006، ص194

ثانياً: مكونات سياسة الإقراض:

هناك العديد من البنوك الهامة التي يجب أن تتضمنها سياسة الإقراض فعلى الرغم من صعوبة مناقشة كل البنود التي يجب أو تشتمل عليها سياسة الإقراض المكتوبة، إلا أنه يمكن توضيح بعض البنود الأكثر أهمية مثل:

1- **حجم الإقراض:** يجب أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض الممنوحة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة (رأس المال والودائع)، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انطلاقاً من حجم الودائع<sup>1</sup> النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة السحب والنفقات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها.

2- **تشكيلة القروض:** لتفادي الخسارة أو الركود الذي يمكن أن تحدث في قطاع معين فإنه يمكن أن تكون تشكيلة البنك المتعلقة بنوع تشكيلة القروض التي يمنحها وذلك من حيث المدة (قروض قصيرة، طويلة، متوسطة الأجل)، أو من حيث القطاعات التي تقوم بتمويلها (متعددة، متنوعة)<sup>2</sup>، كما أو القيود التي تفرض على البنوك بصدد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن تؤثر على تشكيلة القروض، وأيضاً على نمو الإقراض طويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك.<sup>3</sup>

3- **مستويات اتخاذ القرار:** ينبغي أ، تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية المسؤولة عن قبول منح القرض من عدمها بما يضمن السرعة في اتخاذ القرارات، وذلك لتحديد الحد الأقصى والأدنى لمنح الائتمان وهذا بهدف التحكم في سياسة الإقراض.<sup>4</sup>

4- **شروط ومعايير منح القروض:** يقوم البنك بتحديد شروط الواجب توفرها لقبول طلب الحصول على القرض ولكن هذا بعد تحديد نوعية القرض التي يتعامل بها البنك وهاتين

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد، **جودة، إدارة الائتمان**، ط1، دار وائل للطباعة، عمان-الأردن، 1999، ص209.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 1996، ص216.

<sup>3</sup> محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص270.

<sup>4</sup> صلاح الدين الحسن السيسى، مرجع سابق، ص39.

الخطوتين تشكلان أساس القبول المبدئي، وبعدها تتم إجراءات أخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.

5- **التكلفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية:** تعتبر المصاريف أو أسعار الفائدة شكل من أشكال التكلفة المترتبة على منح القروض، إذ لا بد من وجود معايير إرشادية تزودها إدارة القروض لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك .

6- **الرصيد المعوض:** ويشير إلى حجم الودائع بدون فائدة التي يجب على المقرض أن يضعها في البنك كشرط للحصول على القرض ، حيث أن الإدارة التي تحدد نسبة الرصيد المعوض المطلوب ، كما يجب أن تحدد أيضا آجال استحقاق الأنواع المختلفة من القروض التي يمكن أن تقدمها ، وما إمكانية تغيير آجال الاستحقاقات للأنواع المختلفة من القروض وإذا حدث وكان هناك خسائر في بعض أنواع القروض ما هو الإجراء الذي ستتخذه الإدارة بصدد ذلك ؟ وتقوم الإدارة بكل هذه الإجراءات وذلك لتحوط ضد المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها القروض .<sup>1</sup>

7- **إطار أو هيكل القرض:** يجب أن تتضمن سياسة الإقراض أبعاد أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات وأنواعها وشروطها، والعلاقة التنظيمية بين العميل والبنك والاعتبارات الخاصة بالالتزامات والقروض التي توجد خارج بنود الميزانية، فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات العمل قروض في المستقبل يحصل منها البنك على رسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها التخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها البنك<sup>2</sup>

## II-2- العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض :

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض لعل من أهمها :

1- **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع ، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط

<sup>1</sup> عبد الغفار الحنفي ، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 - 2008 ، ص 251 .  
<sup>2</sup> محمد صالح الحناوي ، السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 271.

البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الأعداد للقروض قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الأعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين. كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء .

**2- موقع البنك :** حيث يحدد موقع البنك درجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

**3- رأس مال البنك :** تتأثر سياسة الإقراض برأس مال البنك وهذا لأن كل من رأس المال واحتياطياته يعتبر أن حاجز أمان يجنبان البنك من الوقوع في الخسائر، حيث أن كلما زاد رأس المال والاحتياطيات زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر، أو تحمل المخاطر التي تؤدي معظمها إلى الخسائر، كما أ، لرأس مال البنك دور مهم لدى كل من المودعين والمقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك، مما يدل على قدرته على مواجهة المصاعب الاقتصادية، وبالتالي قدرته أكبر على سداد التزاماته.

**4- المركز المالي للتعامل:** تعتمد البنوك على مجموعة من المؤشرات المالية للتأكد من سلامة ومتانة المركز المالي للمقترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته.<sup>1</sup>

**5- الربحية:** تعتبر الربحية من بين العوامل التي يجب مراعاتها في أي سياسة إقراض، وبالتالي فإن كان غرض البنك هو تحقيق أقصى للأرباح فإنه سيعتمد سياسة إقراض مرنة، عكس البنوك التي تعتمد مستوى محدد من الأرباح ولا تريد أن تتعرض للخسائر، وبالتالي فإنها ستتباع سياسة إقراض متشددة، وعليه فالفرق بين المتشدد والمرن يتمثل في هامش المخاطرة، حيث يكون هذا الأخير عالي عند اعتماد سياسة مرنة ويكون منخفض في الاعتماد على السياسة المتشددة .

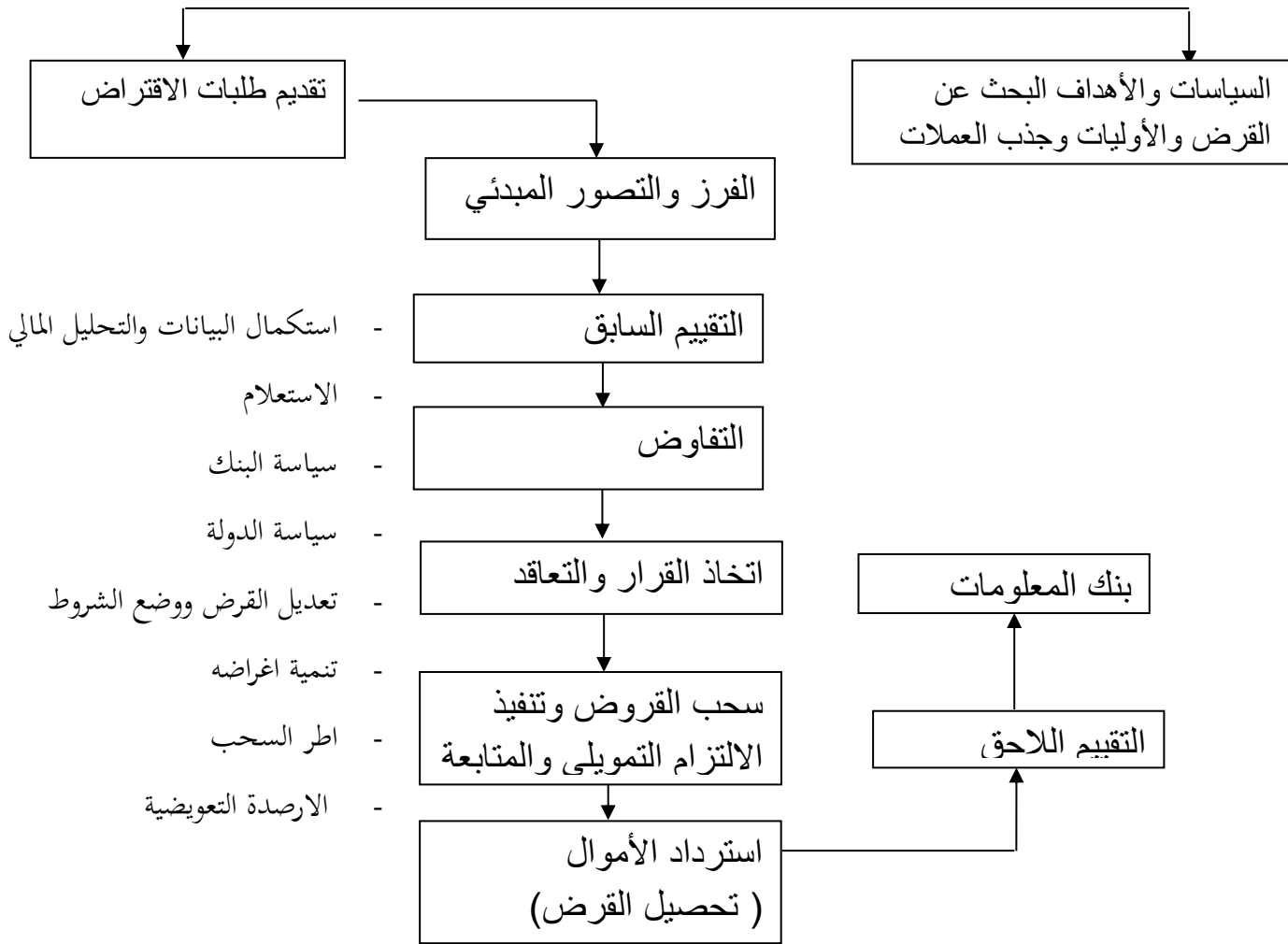
<sup>1</sup>صباح رمضان: إدارة مخاطر التمويل البنكي للمؤسسات المصرفية، في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب في الجزائر دراسة حالة بنك الجزائر الخارجية بورقلة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ورقلة، 2010/2011، ص39.40

6- سياسة البنك المركزي والسلطات النقدية: يتبع البنك المركزي سياسات تؤثر في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، ففي فترات السياسة النقدية المتساهلة تحاول البنوك التجارية زيادة قروضها عن طريق تخفيف شروط الإقراض، كما يتبع البنك المركزي مجموعة من الأساليب لتعيين حدود الأنواع المختلفة من القروض<sup>1</sup>.

### II-3- التقنيات البنكية المستعملة لمنح القروض:

يمكن عرض الخطوات التي تتبع لمنح القرض في الشكل الآتي:

شكل رقم (05) التقنيات البنكية المستعملة لمنح القروض



المصدر : بسمة العربي ، مرجع سابق ، ص 22

يتضح من الشكل السابق أنه في إطار السياسات الاقتراضية والأهداف والأوليات تتم الخطوات التالية :

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص40.

- 1- البحث عن القرض وجذب العملاء: حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض .
- 2- تقديم طلبات الاقتراض : وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ، يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات .
- 3- الفرز والتصويت المبدئي : تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتقوية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات ، وتبدأ عملية التحليل الائتماني ، وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة .
- 4- التقييم: يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير على المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل .
- 5- التفاوض: بعد وضع السياسة الافتراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض، تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل، فالبدائل في محدد التفاوض يجب أن يتم على أساس " أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس " أنا أكسب وأنت تخسر"
- 6- اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا للعقد بالتوقيع .
- 7- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة : حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية .
- 8- استرداد الأموال: عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض .
- 9- التقييم اللاحق: والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ولمعرفة<sup>1</sup> نقاط الضعف لتلقيها مستقبلا .

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق ، ص-ص- 137 - 135

10- **بنك المعلومات** : من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها ، والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.<sup>1</sup>

#### II-4- الضمانات المصرفية :

لقد شهدت الضمانات المصرفية تطورا عبر العصور، فمنذ عام 1804 إلى يومنا هذا عرفت الضمانات المصرفية تغيرات وتطورات حيث بدأ مرحلة تحسين الضمانات الكلاسيكية وانتهت هذه المرحلة بفقدان جزء من أهميتها بالنسبة للدائنين الذين أصبحوا يبحثون عن ضمانات تكون بديلة عن سابقتها، وهذا ما جعل المشرعين إلى العمل لرد الاعتبار لها حين عرفت تطورا في القرن السابق .

هناك نوعين من الضمانات هما :

#### II-4-1- الضمانات الحقيقية :

إن الإقراض البنكي يقوم على أساس الثقة بين المقرضين والمقترض ووعده هذا الأخير بالتسديد أجلا لكن البنك لا يكتفي بهذا الوعد وبالتالي يطلب ضمانات تسمح له من استرداد حقه في الآجال المحددة ونظريا تنقسم الضمانات إلى قسمين هما الضمانات الحقيقية (العينية) والضمانات الشخصية وهذا ما يعرف بالتقسيم الكلاسيكي للضمانات المصرفية .

الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري، في حالة عدم القدرة عن التسديد عند حلول ميعاد استحقاق الدين ويمكن تجسيد هذه الضمانات في ثلاثة أنواع :

1. **الرهن الرسمي**: الرهن الرسمي هي تأمينات عينية تعبر عن إرادة التعهد في عقد مكتوب من طرف موثق، في حالة عدم التسديد في ميعاد الاستحقاق يستطيع الدائن بيع أموال ثابتة لكي يدفع لنفسه ، فالرهن الرسمي يستعمل بكثير في قروض الاستثمار(عقارات منازل...) وعرفه المشرع الجزائري في القانون المدني المادة 882 منه "الرهن الرسمي يكسب به الدائن

<sup>1</sup>الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص-ص ، 165-168.

حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين والتالين له في المرتبة في استثناء حقه من ثمن العقد في أي بلد كان "

2. **الرهن الحيازي**: الرهن الحيازي رهن يلتزم به شخص ضمانا لدينه عليه أو على غيره بأن يسلم إلى الدائن أو إلى أجنبي يعنيه المتعاقدين شيئا يترتب عليه الرهن حقا عينيا يخول له الحبس إلى أن يستوفي الدين ، من جهة أخرى لا يكون محل الرهن الحيازي إلا ما يمكنه استقلالا بالمزاد العلني من منقول أو عقار .

من هنا نرى للرهن الحيازي أنواع هي:

- الرهن الحيازي للمعدات والأدوات. الرهن الحيازي للمحلات التجارية<sup>1</sup>
- الرهن الحيازي على العقارات
- الرهن الحيازي للصفقات العمومية
- الرهن الحيازي للأوراق التجارية

3. **الأولويات** : الأولوية هي حق ممنوح من طرف القانون لعدد معين من الدائنين ويمكن أن تكون أيضا على العقارات والمنقولات .<sup>1</sup>

#### II-4-2- الضمانات الشخصية :

عكس الضمانات الشخصية التي توجد فيها سهولة في تحديد وتغطية مخاطر القرض لوجود مقابل مادي، فالضمانات الشخصية هي تعهد من شخص قد يكون هذا الشخص هيئة مالية كالدولة أو الجماعات المحلية أن يسدد دين المدين إذا كان الدائن غير قادر على ذلك عند حول ميعاد الاستحقاق و ضمانات الشخصية أنواع هي:<sup>2</sup>

أ- **الكفالة** : هي ابتكار لعرف المصرفي خدمة للعمليات المتعلقة بالاقتصاد عموما حيث أن تقديمها يمثل البديل المقبول عن النقد المطلوب دفعه من المكفول لتأمين العمل معين حيث

<sup>1</sup> القانون المدني الجزائري ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، 1999، ص 230.  
<sup>2</sup> خالد وهيب الرادي ، العمليات المصرفية الخارجية ، ( ط 2 ، الأردن : دار المناهج عمان ، 2000 ) ص 121

تؤدي في هذا الإطار عملا تجاريا رغم أنها مدينة بطبعتها حسب ما ورد في القانون المدني<sup>1</sup> الجزائري المادة 651 منه.

وتجدر الإشارة إلى أن الكفالة من أهم الضمانات الشخصية الهادفة إلى تحقيق مصلحة كل من الدائن والمدين من حيث تسهيل عملية الائتمان حيث أنها تمثل للأول وسيلة أمن وطمأنينة لدائن وهذا الوجود طرف آخر يمكن أن يسأل وفاء الدين فهي بذلك تحقق له:

- الثقة الغير المحدودة.

- لا تلقي عليه أعباء معينة كتلك التي تلقي عليه في الرهن أو غيره من الضمانات كالالتزام بالمحافظة على الشيء المرهون.

- في حين وبالنسبة للمدين فإنها تسمح له بالحصول على ما يحتاجه من قروض كما نجد لها نوعين:

■ **الكفالة البسيطة:** هو عقد يعطي للكفيل بمناقشة الدائن عن أمواله المتكفل بها، كما أنه له الحق في تجديد العقد اتجاه المدين.

■ **الكفالة النظامية:** هذا النوع من الكفالات يجعل الكفيل كالمدين الرئيسي له نفس الالتزامات وفي هذه الحالة فإن الدائن يختار عند تاريخ الاستحقاق الأكثر قدرة على التسديد كما أن هذا النوع يعد أكثر ضمانا للدائن وأكثر راحة له عن العقد العادي.<sup>2</sup>

ب- **الضمان الإضافي:** الضمان "الإضافي الاحتياطي" هو الالتزام يمنحه شخص في العادة هو البنك بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها مدين الأوراق التجارية فهو تعهد يضمن القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.

فالضمان الإضافي يهدف إلى تأكد عملية دفع الحقوق المالية والذي لا يكون إلا بتوقيع الضامن على الورقة المالية ليمثل تعهد بالوفاء والالتزام ومعنى هذا أنه مرتبط بمفهوم الشخص

<sup>1</sup> القانون المدني الجزائري ، مرجع سابق ص 170.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 170.

والتعهد عن طريق العقد المبرم بين الطرفين (البنك والذبون) حيث أنه يعبر عن معاملة تجارية وتجدر الإشارة إلى الضمان الإضافي شكلين هما:

**الشكل الأول:** على الورقة التي يتم من خلالها الدفع وهذا بوضع عبارة مقبول كضمان.

**الشكل الثاني:** يأخذ الضمان الإضافي صيغة العقد يعبر عنه من خلال عبارة مقبول<sup>1</sup> كضمان.

### III المراحل التي يمر بها عملية تقديم القروض:

إن عملية منح الائتمان من قبل البنوك، تمر بمراحل أربعة، الأولى مرتبطة بتكوين الملف ودراسة من الناحية الإدارية المحصنة، بينما المرحلة الثانية تتعلق بتحليل وتحديد وضعية المقترض (المالية، الاقتصادية) وكذا النشاط و المنتج أو الخدمة المزمع تمويلها، أما في المرحلة الثالثة التي تكمن وهي إجراءات منح القرض وتحصيله، أما المرحلة الرابعة فتكون في حالة واحدة وهي الموافقة على منح القرض المعني، ومن ثم يتم تحديد الاحتياجات المالية الفعلية، وتتم بعدها عملية متابعة وتسيير القرض المقدم وعليه يكمن بيان هذه المراحل على النحو التالي:

#### III-1-1- تكوين الملف-المرحلة الإدارية: Administrative:

وفي هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة وخاصة بالمقترض والقرض ذاته، بغية تكوين ملف القرض المزمع تقديمه ودراسته ومنحه، وعليه فخلال هذه المرحلة يتم تكوين ملف طلب القرض يستعمل الوثائق التالية:

#### 1- مكونات ملف القرض:

إن الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية:

- **طلب القرض:** وهو ذلك الطلب المقدم من العميل سواء بشكل طلب خطي يوضح فيه نوع القرض المطلوب أو في شكل نموذج مسحوب من البنك ذاته وهو الأمر الغالب في بنوكنا اليوم.
- **عقد القرض:** وهو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض.

<sup>1</sup>Les Suretés du Crédit-Clet éditions Banque-Paris 1983-P18 :M. Remillevet

- مستند كفالة: إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصيته (أي ضمان شخص).
  - وثائق الرهن: إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية، يتطلب الأمر تقديم بيانات تثبت ذلك<sup>1</sup>.
  - وثيقة وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة: أي تبين التطورات الدائنة والمدنية لرصيد الزبون بالبنك.
- إن هذه الوثائق تشكل ملف القرض، لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض، لكي يشكل فيما بعد الأساس المعتمد عند المتابعة ودراسة طلب القرض ذاته، مع بعض الاختلافات البسيطة تبعاً لطبيعة القرض ونوعه، فمثلاً ملف قرض استثماري ينبغي أن يشمل الوثائق التالية:
- وثيقة طلب قرض استثماري مسلمة من قبل البنك، ينبغي ملؤها بعناية تامة من طرف العميل.
  - الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.
  - الميزانيات وجداول حسابات النتائج (لثلاثة سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قائمة) التقديرية لمدة ثلاثة سنوات لاحقة إذا تعلق الأمر بتمويل مشروع استثماري.
  - السجل التجاري.
  - فاتورة تقديرية ومخطط تمويل للأشغال والبناءات والهيئات المزمع انجازها.
  - سندات الملكية الصناعية والأراضي في طور البناء.
  - القانون الداخلي للمؤسسة (إذا تعلق الأمر بشركة).
  - تحويل الجمعية العامة القائم بأعمالها بالتقاعد على القروض وتقديم ضمانات باسمها.
  - نشرة رسمية تبين إنشاء الشركة وتطوراتها.

<sup>1</sup> أبو عتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 62-65.

## 2- الدراسة القانونية والإدارية للملف:

من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها، وسريان نشاطها، مثلاً صحة التجاري ونشاط المؤسسة، الاستغلال أو الاحتلال الشرعي بمقرات المؤسسة (أو العميل مع البنك) سواء الإدارية أو الصناعية... الخ، ومدى قانونية المخول لهم بالإدارة والتقاعد باسم المؤسسة أو المتعامل مع البنك، التأكد من صحة البيانات المالية<sup>1</sup> والمحاسبية المقدمة للبنك... الخ.

## 3- استعلامات عن العميل (المقترض):

إن البنك يعمل على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول متعامليه وسمعتهم الائتمانية، وفي هذا الشأن يراعي البنك عند قيامه بالاستعلام عميلة، محددان أساسيان، في الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات وتكلفة ذلك البحث، بحيث ينبغي عليه أن يحصل على قدر كبير من المعلومات في أقصر فترة ممكنة وبأقل تكلفة في الوقت نفسه، وإلا ضيع على نفسه فرصة توظيف لأمواله قد تكون غاية في الربحية.

إن البنك يهتم جميع المعلومات المتعلقة بعميله ونشاطه، وموقع أو قوة منتوجه في السوق ومستقبل نشاطه، وكذلك مدى توفره على موارد بشرية مؤهلة وكفاءة في مجال نشاطه.

هناك الكثير من المصادر يمكن أن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله وسوف يلجأ إلى أقلها تكلفة وأكثرها منفعة (للبنك) ولعل من أهم المصادر ما يلي:

- البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حيث يتم الاتصال بتلك البنوك التي لا تبخل عن المصرف فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلبها (حول العميل) في أوقات قياسية إن أمكن

ذلك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 65.

- رجال الأعمال والتجار عامة: حيث عادة ما يكون لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة ولا يستهان بها في والمالي، وذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين على أحوال معاملاتهم اليومية .

- **القوائم المالية المحاسبية** : فهي تشكل أفضل وسيلة استعلامية عن طالب القرض، لذلك فإن البنك لا يدخر جهدا في تحليلها بكل دقة بحثا عن مواطن الضعف ومواطن القوة قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض، حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشأن القرض .

- **المقابلات الشخصية** : في الكثير من الأحيان خاصة إذا تعلق الأمر بقرض كبير القيمة ولمدة طويلة ينتقل أعوان البنك إلى محل أو مؤسسة المتعامل لمعرفة ولإطلاع أكثر على نشاط العميل ، وعادة ما يتم الحصول على معلومات هامة انطلاقا من هذه الزيارات<sup>1</sup>

للعلماء في مكان أعمالهم وتجدر الإشارة إلى أنه في مجال الحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء طالبي القروض، هناك في بعض الأنظمة المصرفية (كما هو الحال في الأردن ) ، هناك يتم مركزة جميع المعلومات عن طالبي القروض، وكذا عن أصحاب القروض (القائمة والمستهلكة) من مختلف البنوك لدى البنك المركزي، الذي ينشأ هيئة مختصة أو مصلحة خاصة بالاستعلامات عن طالبي القروض على المستوى الوطني، والتي مفادها جمع المعلومات من جميع المتعاملين مع البنوك الموجودة على تراب الدولة ككل حتى تكون على علم وعلى إطلاع دائم بطالبي القروض الممارسين ( القدماء ) وطالبي القروض الجدد ، ومن ثم تعمل على تزويد البنوك بالمعلومات الكافية والآنية وفي أقل وقت ممكن من متى طلبت منها ذلك، علما بأنها تركز (البنوك المركزية ) على مدى التزام المتعاملين بتسديد ديونهم عند استحقاقها.

### III -2- الدراسة الاقتصادية والمالية لملف القرض:

بعدها يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب الاقتراض بما تضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته، أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية

<sup>1</sup> المرجع السابق ، صص 65 ، 66.

والمحاسبية التي قدمها العميل ، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية للملف ككل على النحو التالي:

1- **الدراسة الاقتصادية:** إن الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل ما يلي:

أ- **العامل البشري:** فالدراسة تركز على أهم عنصر في الائتمان ألا وهو الثقة في العميل المقترض، هذه الثقة تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه متعامله في مجال نشاطه مع مرور الزمن .

إن تعدد وتكرار المعاملات بين البنك وعملية يمكنه من تقدير هذا الجانب المعنوي من عقد القرض .

ب- **العامل الاقتصادي :** وهو يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، يهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض<sup>1</sup>

ج- **العامل النقدي :** دراسة السياسة النقدية العاملة للدولة من حيث معدل الفائدة ، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض ... الخ من السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح الائتمان

د- **العامل الاجتماعي :** وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزمع تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة التي يمكن أن تضحي ببعض نواحي النشاط نتيجة سياسة معينة يمكن أن تعود سلبا على العميل.

هـ - **دراسة المنتج:** وهو يتعلق بدراسة طبيعة المنتج هل هو كماله، تنافسي، ضروري، أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله، ومن هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي.

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص-ص- 66- 67.

2- دراسة السوق: وهي دراسة تهدف أساس إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا بواقع أعماله، وتحديد وزن المؤسسة في السوق ونصيبها في القطاع ككل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ومدى استيعابها لكل من السوقين، فضلا عن مدى توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على التوغل في السوق بقوة ومدى مواكبتها للتكنولوجيا المعاصرة في مجال التسويق بشكل عام، يهدف التيقن من قدرة العميل على زيادة ربحيته مستقبلا من خلال الحفاظ أو العمل على زيادة وكسب أسواق جديدة لمنتوجه.

3- الدراسة الفنية: كما يمكن أن تكون هناك دراسة فنية أو تقنية للمشروع المراد تمويله خاصة إذا تعلق الأمر بقرض متوسط أو طويل الأجل أي قرض استثماري، هنا البنك قد يلجأ إلى دراسة الأرضية المراد إقامة المؤسسة عليها بالاستعانة بالمهندسين المختصين في التهيئة العمرانية، وكذا المختصين في جميع النواحي الفنية للمشروع، فضلا عن دراسة آلة العمل ذاتها وطبيعة التجهيزات المستخدمة وكيفية استخدامها<sup>1</sup> وتشغيلها، وما هي مستويات طاقة إنتاجها والتقنيات المستخدمة في التنظيم والتسويق بشكل عام .

#### 4- الدراسة المالية : ( تحليل الوضعية المالية لطالب القرض )

بناء على الوثائق المالية والمحاسبية ، ممثلة في الميزانيات الفعلية أو التقديرية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية ( التقديرية ) تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ، من خلال حساب جملة المؤشرات المالية ، التي من شأنها أن تعطي للبنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء و مردوديته المالية وربحيته بشكل عام .

وهي كذلك تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على استغلال جميع أصولها بشكل فعال بحيث يمكنها ذلك من تحقيق الربح الوفير ، ومن ثم فكلما زادت النسبة كلما دل ذلك على حسن استغلال موجودات المؤسسة مهما كان شكلها أو نوعها .وبشكل عام فيما يتعلق بالتشخيص المالي

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص-ص 68-69.

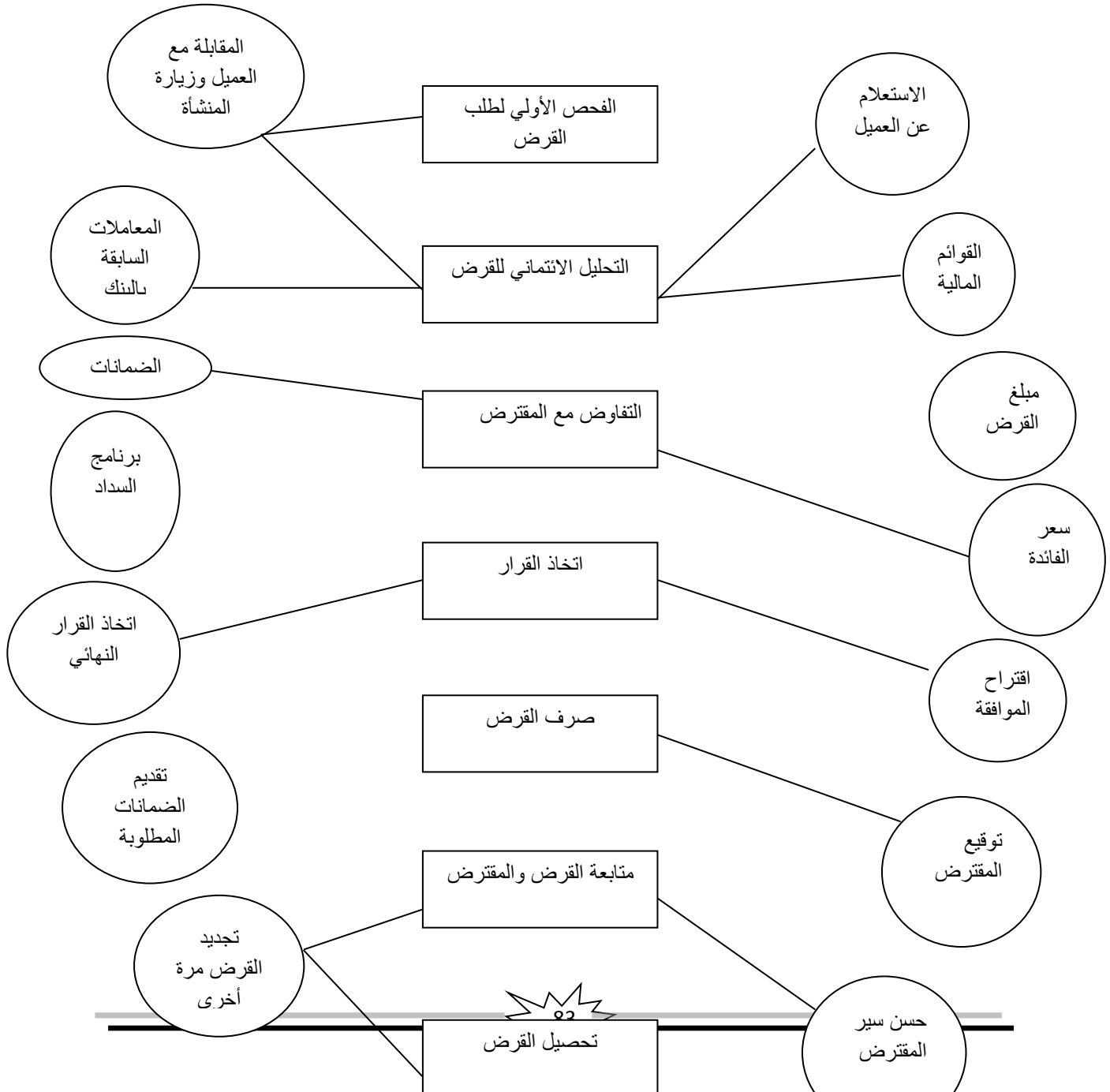
للمؤسسة ( موضوع الاقتراض من البنك ) بناء على الوثائق المالية والمحاسبية الواردة إليه ، فإنه يركز على نسب معينة ذات علاقة بالنواحي التالية:

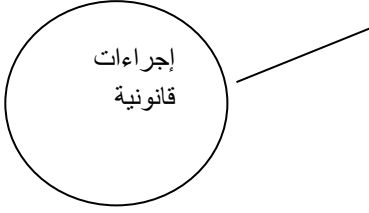
- الهيكل المالي للمؤسسة .
  - القدرة على الوفاء والاستدانة للمؤسسة .
  - السيولة لدى المؤسسة
  - مردودية نشاط المؤسسة .
  - وعليه فإن البنك عادة ما يلجأ إلى استخدام النسب التالي بيانها :
  - أ- فيما يلي يتعلق بقروض التسيير ( قصير الأجل ) نذكر :
  - رأس المال العامل (FR)
  - الاحتياجات من رأس المال العامل (B.F.R)<sup>1</sup>
  - معامل دوران المخزون (C.R.S)
  - مدة دوران العملاء (D.R.F)
  - مدة دوران الموردين (D.R.F)
  - ب- فيما يتعلق بقروض الاستثمار ( قروض طويلة الأجل ) بالإضافة إلى ما سبق من مؤشرات ونسب نذكر :
  - الأصول الصافية (الحقيقية)
  - نسبة الأموال الخاصة إلى الديون طويلة الأجل .
  - القدرة على التمويل الذاتي .
  - نسبة الديون الطويلة إلى التمويل الذاتي
- III-3 - خطوات منح القرض :

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص- ص ، 75 - 76 .

يتم منح القرض بعدة خطوات رئيسية وهي: الفحص الأولي لطلب القرض ، والتحليل الائتماني للقرض، والتفاوض مع العميل ، واتخاذ القرار، وصرف القرض، ومتابعة القرض والمقترض، وتحصيل القرض ، وذلك كما يوضحه الشكل رقم ( 06 )

شكل رقم (06) خطوات منح القرض:





المصدر : محمد صالح الحناوي والسيدة عبد الفتاح عبد السلام ، ص 281

1- **الفحص الأولي لطلب القرض :** يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، وخاصة من حيث غرض القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد ، ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك، والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام ، وكذلك النتائج التي تفسر عنها زيادة المنشأة وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها . وفي ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه .

### 2- التحليل الائتماني للقرض:

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة بالبنك، ومدى ملائمة رأس ماله من خلال التحليل المالي، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

### 3- التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل، يمكن تحديد

مقدار القرض، والغرض الذي سيستخدم فيه، وكيفية صرفه، وطريقة سداده، ومصادر السداد، والضمانات المطلوبة، وسعر الفائدة والعمولات المختلفة.<sup>1</sup> ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منها.

#### 4- اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أم عدم قبوله لشروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، معلومات على مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وموقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته، وملخص الميزانية عن السنوات الثلاثة الأخيرة والتعليق عليها، ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض. وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

#### 5- صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.

#### 6- متابعة القرض والمقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد<sup>2</sup> السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعد التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تأجيل السداد، أو تجديد القرض لفترة أخرى.

<sup>1</sup> محمد الصالح الحناوي، والسيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص- ص، 279 - 281.

### 7-تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق لديه، وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى

### III-4- تسيير ومتابعة القرض :

اعتمادا على الدراسة الاقتصادية والتشخيص المالي للزبون طالب القرض ، يتم اتخاذ قرار قبو منح القرض وهذا يتطلب :

1-تحديد الاحتياجات المالية الفعلية : من خلال التحليل الدقيق للوضع المالي للزبون يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية ، عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالية في حدود الإمكانيات المالية للبنك ن علما بأن تكلفة القرض تشمل عناصر مختلفة أهمها :

- مبلغ الفائدة : ويتم حسابها انطلاقا من معدل الفائدة المطبق على القرض ، فهذا المبلغ يمكن أن يكون ثابتا طيلة فترة القرض خاصة إذا كانت الفترة قصيرة ، كما ويمكن أن يكون عرضه للمراجعة باستمرار حسب الأحوال أو الظروف الاقتصادية .

الإنفاق بشأن دفعها مقدما على فترات أو مع أصل القرض ذاته .

- العمولة والنفقات: وهي عبارة عن الأجر الذي يتقاضاه البنك لقاء أتعابه عند فتحه لملف طلب القرض ، على اعتبار أن البنك تكلفة دراسة طلبات القروض وتكوين ملفات إدارية لذلك تكاليف معينة ، ينبغي تغطيتها وهذه التكاليف تقع على عاتق طالب القرض لذلك فهي تدخل ضمن مكونات تكلفة القرض ، بالإضافة للعمولة ، ينبغي أن تشمل تكلفة القرض جميع تلك النفقات بعد أن يحدد البنك الاحتياجات الفعلية لزيونه ، وذلك في إطار الإمكانيات المالية المتاحة لديه ، يقوم بتحديد الضمان المطلوب أو المقدم لقاء الحصول على القرض والضمانات أنواع كما عرفنا .

2- **المتابعة المالية** : إن هذه المتابعة تهدف أساسا للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القرض ، لذلك تجد البنك حذرا جدا في مجال تحديد كيفية صرف القرض ومتابعة ذلك بكل دقة ، بحيث يتم الاتفاق على كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده، هل سيتم دفعة واحدة، أم على دفعات ، وينبغي هنا تحديد تواريخها، وكذلك الحال للتسديد ، هل يتم تسديد أصل القرض وفأئذته دفعة واحدة أم على أقساط ؟... الخ<sup>1</sup>

بعدها يتم متابعة ذلك ميدانيا وبكل دقة ، ضمن الإستراتيجية العامة للبنك التي لا تخرج عن:

- تمكين البنك من تلبية طلبات المودعين وتنفيذ التزاماته المالية .
- السماح للبنك بإعداد جدول للمتابعة الفعالة لجميع استخداماته وكذا موارده المالية.
- إن عملية المتابعة هذه ينبغي أن تكون منظمة بشكل جيد حيث لا تحمل البنك أي تكلفة إضافية، لذلك فكل البنوك لجأت في هذا المجال إلى أتمته (إدخال الإعلام الآلي) جميع عمليات القروض، منذ منحها إلى غاية تسديدها.

3- **تسيير ملف القرض**: حيث يتم تجميع كل الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف واحد (مركز)، يشكل أساسا عملية تسيير ومتابعة القرض ميدانيا، أي العمل على تجسيد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض وما تضمنه هذا الأخير على أرض الواقع، ويتم التركيز في هذا المجال على:

- كيفية صرف القرض.
- كيفية استخدام القرض أو أجوه استخدام القرض.
- كيفية التسديد وتواريخها.
- متابعة وضعية الضمانات.

<sup>1</sup> بوعتروس عبد الحق ، مرجع سابق ، ص-ص 78-79.

علما بأن الزبون لا يمكن له صرف القرض إلا بفتحه حسابا بنكيا، كما أنه لا يمكن له البدء في استهلاك القرض "إلا برخصة القرض"، "Autorisation De Crédit" طبقا لنموذج معين موجود لدى البنك به المعلومات التالية:

• وضع القيد في السجل التجاري:

وينبغي التأكد من الجهة الممضية على رخصة القرض هل هي مخول لها قانونا. بعد كل هذه الإجراءات تتم عملية مباشرة في استهلاك القرض ومتابعته ميدانيا حتى استهلاكه نهائيا وكذا الوقوف والسهر على استرجاعه في أوانه المحددة، وفي حالة وقوع أي نزاع تحال القضية إلى مصلحة المنازعات.<sup>1</sup>

4- المتابعة القانونية للأخطار (المنازعات): قد يترتب عند تنفيذ عقد القرض ومتابعته بعض النزاعات، نتيجة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليها، أو نتيجة عدم التزام المقرض بالوفاء بقرضه عند حلول أجله، أو أي شيء من هذا القبيل، وفي هذا المجال، إن بنك الجزائر قد نص على ضرورة المتابعة<sup>2</sup> القانونية للأخطار، في تعليمته رقم 74-94، هذه التعليمات التي تتركز أساسا على الخلافات الناشئة من البنك وعملائه، بحيث يسهر على أن تكون العلاقة بين البنك والعميل قانونية ودقيقة.<sup>1</sup>

❖ بعدما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وإتمام المرحلة الثانية المتعلقة بدراسة طلب القرض ألا وهي تحليل الوضعية المالية لطالب القرض مهما كانت طبيعته، يتم اتخاذ القرار المناسب بشأن منح القروض من دون ذلك، حسب التنظيم المعمول به في كل بنك فيما يتعلق بمنح القرض، فإذا حدث وكان قرار منح القرض غير موفق بمعنى أ، البنك اتخذ قرار بعدم منح القرض لسبب من الأسباب، ينبغي عليه تبليغ المتعامل بقراره هذا في أقرب وقت ممكن مع ذكر أسباب الرفض، وهنا تتوقف عملية دراسة القرض.

<sup>1</sup> مرجع سابق ، ص-ص 79-80.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 80.

أما في حالة ما إذا كان قرار البنك موفق، أي أنه اتخذ قرار يمنح بموجبه إلى العميل القرض المطلوب، في هذه الحالة ننتقل إلى المرحلة الموالية والأخيرة فيما يتعلق بتسيير ودراسة طلبات القروض، ألا وهي مرحلة المتابعة والتسيير للقرض الممنوح.

علما بأن قرار منح القرض بالنسبة للبنوك التجارية يكون عن طريق لجان خاصة، تعمل على اتخاذ قرار منح القرض بالاعتماد على النصوص التنظيمية والتشريعية المعمول بها والارتباط بطبيعة القرض وحجمه، فكل وكالة بنكية ليست لديها الحرية الكاملة والمطلقة بشأن الفصل في جميع طلبات القروض، فإذا كان القرض المعني داخل في إطار مهام الوكالة، فلها مهلة أسبوعين لا قرار ذلك، أما إذا كان هذا القرض خارج عن مهامها، أي لا يمكن الفصل فيه بمفردها، تقوم بإرسال الملف إلى الجهة العليا منها أي إلى الإدارة المركزية أو الجهوية حسب الأحوال، ودائما في ظرف أسبوعين من استلام الملف، وبعد الفصل في منح القرض يتم تبليغ ذلك في أسرع فترة ممكنة إلى الوكالة<sup>1</sup>

#### IV. -مخاطر القروض المصرفية:

##### IV. -1- مفهوم مخاطر القروض المصرفية وأنواعها:

##### أولا: مفهوم مخاطر القروض المصرفية:

إن دراسة المخاطر أمر مهم بالنسبة لكل مشاكل التسيير حيث تكون بعض المتغيرات خارجة عن سيطرتنا وهدف هذه الدراسة هو تحليل أنماط اتخاذ القرار في حالة التأكد، فالمصرف يخشى أن يختلف مدينه عن القيام بالتزاماته في المدة المحددة وهذا يعني أن المخاطرة في القروض المصرفية ناجمة عن احتمال عدم استطاعة المقترض تسديد مبلغ القرض، خاصة وأن الاقتراض يتضمن تأجيل الدفع والوديعة به في المستقبل ويمكن تقديم مفهوم المخاطرة كما يلي:

- "التزام يحمل في طياته ارتياب مرفوق باحتمال ربح أو ضرر سواء هذا الأخير تدهور أو خسارة"

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص77.

- "تمثل المخاطرة بالنسبة للبعض الخسارة القصوى وللبعض الآخر تشتت النتائج، يستطاع تقديره بمعامل التشتت-الانحراف المعياري-"وهناك من يرى تسيير المخاطر تسيير الكوارث.<sup>2</sup>
- وقد عرف Resca، J-الخطر " في الحقيقة لا يوجد قرض معفي من الخطر مهما كانت الضمانات المتعلقة به، فإن وجد القرض حتما وجد الخطر المرفق له"
- ومن الكلمة اللاتينية"-Resca- أخذت كلمة -Risque- المخاطرة مفهومها المعبر عن الانقطاع بالنسبة لحالة منتظرة وهو انحراف عن المتوقع".<sup>1</sup>

### ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية:

للأخطار مصادر مختلفة، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية ومنها ما له علاقة مباشرة بالمؤسسة الطالبة للقرض ومنها كذلك ما هو بعملية تسيير البنك ونوع القرض المطلوب ومن ثم أهم المخاطر التي سنعرضها من خلال موضوعنا هذا تتمثل في:

#### 1-خطر سعر الفائدة:Les Risque De Taux D intérêt:

وهو خطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة، ونظرا لتطورات اللافحة بهذه المعادلات ينعكس الأمر على وضعية البنك ويشكل هذا النوع المخاطر خطورة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى فالفارق بين المعادلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك حيث يمكن أن يرتفع معدل الإقراض وبالتالي تحدث خسارة ولا بد من البنك أن يحصل على موارد بأقل التكاليف الممكنة سواء في إطار علاقاته مع البنوك الأخرى أو بنك الجزائر.

<sup>1</sup> Mathieu M Exploitation Bancaire Et Risque De Crédit 1995 P21

## 2- خطر سعر الصرف: Le Risque De change:

هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكنة أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعة للبنك لذا يجب التمييز بين:

أ- الوضعية الكلية لسعر الصرف:

ويعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية والديون كذلك بالعملات الأجنبية وهو ما يسمى بـ "الرصيد الصافي"

ب- وضعية سعر الصرف:

وهي تحديد الديون والحقوق بالعملات الأجنبية، فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بنفس تلك العملة، وفي هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة يؤدي إلى:

- وضعية سيئة: إذا ارتفع سعر صرف العملة.

- وضعية حسنة: إذا انخفض سعر صرف العملة.

على العكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتها في هذه الحالة البنك في وضعية طويلة يؤدي هذا إلى:

- وضعية حسنة: إذا ارتفع سعر العملة.

- وضعية سيئة: إذا انخفض سعر العملة.

## 3- خطر السيولة: Le Risque De Liquidité:

يتحقق خطر السيولة في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاتها أن يقابل التزامه أو آجال دفع قروض استلقتها من السوق النقدية أو المالية بسيولة حالية إلا بعد القيام بعملية البيع أي تحقق لأصوله.

<sup>1</sup>الشم أحمد، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، فرع إدارة الأعمال، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر: سنة 2002، ص 70.

من خلال هذا الاستعراض يمكننا استنتاج أن خطر السيولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الخاصة بالبنك أي الحالة الصافية له ومن جهة أخرى بالوضع الخارجية للأسواق المالية وإمكانية حدوث هذا الخطر يتحقق في الحالات التالية:

- سحب كبير للودائع من طرف المودعين.
- تذبذب صورة البنك، عدم وضع الثقة فيه من طرف محمل منشطي الساحة المالية والبنكية.<sup>1</sup>
- حدوث أزمة سيولة خانقة تؤدي إلى تدهور الوضع المالي للبنك.

ففي هذه الحالة-خطر السيولة-يجد البنك نفسه مرغماً إلى التوجه نحو السوق النقدية من أجل إعادة خصم أوراقه التجارية وهذا يؤدي بالبنك بتحمل معدلات فائدة مرتفعة، أما في حالة عدم إمكانية إعادة الخصم فإنه يلجأ إلى بنك الجزائر لطلب القرض، وهنا يطبق عليه فائدة أكبر من الذي يطبق على القروض الممنوحة لزيائته.

#### 4- خطر القرض: Le Risque De crédit :

هو عجز الزبائن عن إرجاع القروض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد وهو من أسباب إفلاس معظم البنوك

##### أ- خطر عدم التسديد:

يعتبر هذا النوع من الخطر الأسوأ من الأخطار الأخرى عن عدم التسديد الكلي أو الجزئي من طرف المؤسسة لديونها في الوقت المحدد، ويحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدينة الموضوعة كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد تلك الأموال، ويرتبط هذا الخطر أساساً بنشاط المؤسسة، إنشائها وكيفية تسييرها وكذا زبائن المؤسسة والسوق الذي تتحرك فيه.

##### ب- خطر التجميد:

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص-ص 70-72.

يقصد به عدم تسديد الزبون الديون المقرضة له في الوقت المحدد أي عدم التوافق بين تواريخ الاستحقاق وتواريخ التسديد، وينعكس هذا مباشرة على البنك، إذ أ، هذا الأخير يشتغل بودائع عملائه، فعندما يوافق على منح قرض للغير أي تعبئتهم بالموارد التي ليست ملكا له، في حين أن أصحاب هذه الموال قد يسحبوا من حساباتهم أموالا في أي وقت فالخطر الذي يمكن أن يواجهه البنك من طرف المودعين باعتبار أن تلك الأموال التي منحت في شكل قروض للغير لم تسدد في ميعاد استحقاقها وبالتالي تعتبر أموال مجمدة.

#### 5- خطر السوق : La risque de Merche :

وهي المخاطر التي تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف.

#### 6- خطر القدرة على الوفاء بالدين : Le risque de solvabilité :

هو ذلك الخطر الذي يكون فيه رأس المال الخاص غير كاف للامتصاص الخسائر المحتملة والحذر من هذا الخطر يجب التنظيم المحكم للأرصدة الأدنى لرأس المال<sup>1</sup>.

#### IV. 2- أسباب نشوء المخاطر القروض :

هناك عدة عوامل لنشوء مخاطر الائتمان منها الخارجية والداخلية :

- 1-العوامل الخارجية : تتمثل في تغيرات الأوضاع الاقتصادية سواء كان ذلك نحو الركود أو الكساد أو حصول انهيار غير متوقع في الأسواق المالية .
- 2-العوامل الداخلية : في مقدمتها نجد ضعف إدارة الائتمان وعدم كفاءة الجهاز المصرفي سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي .
- 3-إضافة إلى عدم وجود سياسة ائتمانية مناسبة ورشيحة بالإضافة إلى ضعف إجراءات منح الائتمان أو متابعته والرقابة عليه .

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص73.

4- وقد ينتج أيضا عن عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض ،لأن العميل يعتبر السبب الرئيسي لهذه المخاطر وذلك لعدم استطاعته أو عدم وفائه بالتزامات أو الائتمان وفوائده للبنك في أوقاتها المحددة أو تماطله في ذلك .<sup>1</sup>

#### IV. -3- مخاطر القروض المصرفية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية :

يتضمن كل مشروع استثماري عنصر أو أكثر من عناصر المخاطر التي تعرف على أنها الخسائر أو الأضرار التي تصيب المستثمر والناجمة عن عدم التأكد من التنبؤ للعوائد الاستثمارية الممتدة على عدة فترات غالبا ما تكون أطول من فترات الإنفاق الاستثماري ،يمكن تقسيم مخاطر المشاريع الاستثمارية بشكل عام إلى نوعين رئيسيين :<sup>2</sup>

##### أولا : المخاطر النظامية :

وهي مخاطر السوق وتنشأ عن عوامل تؤثر فيه كالبينة والمحيط تتعلق بنظام المالية العام، فهي تأثر في المستثمرين كافة دون استثمار مصدرها الرئيسي التطورات التي تطرأ على الساحة الدولية والمحلية سياسيا واقتصاديا واجتماعية ، نتيجة تغير أسعار الأدوات الاستثمارية نظرا للظروف المحيطة وتمثل في :

##### أ- مخاطر أسعار الفائدة :

لتقلبات أسعار الفائدة أثر على أرباح المستثمر فيضطر المستثمر عند تعرضه لمثل هذه المخاطر إلى بيع السندات أو أي نوع من الأوراق المالية التي يملكها لحاجته إلى النقد الجاهز فإذا كانت أسعار الفائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها سندات فإنه سيضطر إلى بيعها بأقل من قيمتها الاسمية ، والعكس أيضا صحيح بأنه سيتمكن من بيعها بأعلى من قيمتها الاسمية إذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أقل من الفائدة التي تحملها السندات.

##### ب- مخاطر السوق: هي مخاطر التي تنتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات

الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائد لها ، فانخفاضها يؤثر على المتعاملين نتيجة

<sup>1</sup>بريك حيزية ، أساليب قياس المخاطر المالية للبنوك، دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقلة، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، ورقلة ، 2010 / 2011 ،ص 35.

<sup>2</sup>عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قريبا قصب، مدخل معاصر في "الإدارة المالية" ،ط1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ،ص 172.

لعملية المضاربة التي تعمل على عدم الاستقرار وتؤثر على أحجام التداول تبعاً لسلوك المستثمرين .

### ج- مخاطر التضخم والائتمان :

إن ارتفاع معدل التضخم يعني انخفاض في القوة الشرائية مما يدفع بالمستثمر إلى التنازل عن اسمه وسندياته خوفاً من الانخفاض الأكثر وهذه المخاطر تتحملها في العادة الاستثمارات ذات العائد الثابت خاصة إذا كان عائدها أقل من معدل التضخم<sup>1</sup>.

### ثانياً المخاطر غير النظامية :

وهي المخاطر الناتجة عن العوامل الخاصة بطبيعة ونوع الاستثمار ولا علاقة لها بالنظام المالي العام وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار فيها ويسمى أيضاً مخاطر<sup>2</sup> العمل وتتمثل أساساً في:

أ- **مخاطر النشاط الصناعي:** تصيب هذه المخاطر نوعاً من الصناعة تنعكس على المتعاملين فيها وتؤثر على المشروع والإنتاجية وذلك لعدة أسباب منها ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة والحملات الإعلامية من المنافسين، والتطور العلمي وتغيير أذواق المستهلكين.

### ب- مخاطر اجتماعية وسياسية:

تنتج هذه المخاطر عن التغييرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدواته كالتأسيس لبعض المشاريع التي تلجأ إليه بعض الدول الذي يؤثر على مصلحة المستثمر، وكذلك الحروب والاضطرابات السياسية بالإضافة إلى رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج.

### د- مخاطر الإدارة المالية:

<sup>1</sup> طارق عبد عال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ن الإسكندرية ، 1999 ، ص 229.  
<sup>2</sup> بريك حيزية ، مرجع سابق ، ص 36.

غالبا ما تكون نتيجة سوء التخطيط لعدم القائمين على إدارة المشروعات واتخاذ القرارات السليمة وارتكاب الأخطاء الإدارية على ذلك يؤثر سلبا على نسبة السيولة<sup>1</sup>.

#### IV. -4- آليات التقليل من المخاطر المصرفية:

تختلف آليات تقليل المخاطر من مشروع لآخر، ومن خطر لآخر، ومن طريقة تمويل إلى آخر حيث أن الاستثمار وبما أنه التضحية بقيمة حالية للحصول على قيمة مستقبلية سيتضمن حتما مخاطر عديدة ومتعددة ويجب على المستثمر مواجهتها وتفاديها وذلك باتخاذ الطرق التالية:

##### أولاً: الإجراءات المتخذة لتفادي مخاطر الاستثمار بصفة عامة:

يتخذ المستثمرون طرق عديدة لتفادي المخاطر وتقليلها وتعتمد الطريقة على نوع المخاطر المراد تقليلها حيث نلخصها فيما يلي:<sup>2</sup>

- قياس المخاطر النظامية ببعض المعاملات والمعايير من أجل التخفيف من حدتها.
- استعمال أسلوب التحوط باستعمال عقود المستقبلات لمواجهة المخاطر النظامية بشكل ملائم.
- يلجأ المستثمرون إلى التنوع المحفظة المالية الاستثمارية بمعنى توزيع مبلغ المحفظة على أصول مختلفة.
- ولكي يصح التنوع يجب أن يكون معدل الارتباط بين هذه الأصول سالبا وقويا حيث يؤدي هذا الارتباط بين عناصر مختلفة إلى تخفيض مخاطرها.

##### ثانياً: الإجراءات المتخذة لتقليل مخاطر تمويل المشروع بالقروض البنكية:

يوجد هناك عدة طرق يتخذها البنك لتفادي أو تخفيض مخاطر تمويل المشاريع وذلك عن طريق اتخاذ هذه الإجراءات:

##### 1. تحديد وتقسيم الأخطار:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص38.  
<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي: إدارة البنوك التجارية، مركز دلتا للطباعة، الطبعة الثانية، 1996، ص132.

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك التجارية عند ممارستها لنشاطها العادي المتمثل في منح القروض تنويع النشاطات أو القطاعات التي يتعامل معها من أجل محاولة التحكم في الأخطار ، بالإضافة لمتابعة القروض الممنوحة لكل قطاع وذلك من أجل معرفة القطاعات أو الزبائن التي تشكل أكثر خطر من غيرها . أما بالنسبة لتحديد الخطر فإنه ينفذ بطريقتين:

- تثبيت ووضع حد أقصى لمجموع الأصوات ذات الخطر مقارنة مع مجموع الميزانية وهذا مايعني إتباع طريقة متشابهة لحساب نسبة الأسعار أو الملاءة المالية .<sup>1</sup>
- قيام البنك بوضع حدود قصوى للقروض الممنوحة لمقترض واحد أو مجموعة من المقترضين في قطاع أو نشاط اقتصادي

## 2- متابعة الالتزامات ( متابعة القروض )

يجب على البنوك أن تقوم عن طريق المسيرين والمدراء بتشكيل دوريا الإجراءات والسياسات المتعلقة بالقروض و التوظيفات، وتعمل على التمييز بين حقوقها حسب درجة<sup>2</sup> الخطر الذي تشكله، إلى الحقوق جارية أو حقوق مصنفة وتكوين مؤونات أخطار القروض :

- **الحقوق الجارية:** هي كل الحقوق التي يتم استرجاعها كاملة في أجلها المحددة حيث تشكل لها مؤونة عامة ب 1 إلى 3 % وهي مؤونة ذات طابع احتياطي لجزء من رأس المال.
- **الحقوق المصنفة :** وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات :

- **الحقوق ذات المشاكل القوية:** وهي الحقوق التي يمكن استرجاعها ولكن بعد أجل يفوق الأجل المتفق عليه ، حيث تشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 30 %

- **الحقوق الجد خطيرة :** وهي الحقوق التي تتميز بإحدى الميزتين : عدم التأكد من استرجاع المبلغ بكامله ، التأخر في دفع المبلغ والفوائد بمدة تصل بين 6 أشهر وسنة وتشكل لها مؤونة تقدر حوالي 50%

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 132.

<sup>2</sup> كمال رزيق ، فريد مورتل، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية ، بحث مقدم إلى : المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية ، جامعة فيلادلفيا – كلية العلوم الإدارية والمالية ، الأردن ، ص 11 ، تاريخ التصفح (2015|04|02) .

- **الحقوق الميئوس منها:** وهي الحقوق التي لا يستطيع البنك استرجاعها بالطريقة العادية وإنما حتى يستعمل كل طرف الطعن الممكنة من أجل تحصيلها ، ويكون لها مؤونة تقدر ب 100 %<sup>2</sup>

3 - **أخذ الضمانات:** تعتبر الضمانات ملجأ للبنك لتحقيق من سلامة القرض من أجل اجتناب الحالات غير المتوقعة كعدم القدرة على السداد، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتيازاً خاصاً على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان - أما من الناحية الاقتصادية ، فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلاً، وتنقسم الضمانات إلى ما يلي:

أ- **الضمانات الشخصية:** وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين " في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق ومن أهم الضمانات:

- **الكفالة منها:** الكفالة البسيطة والكفالة الحقيقية<sup>1</sup>

- **الضمان الاحتياطي**

- **رسالة النية .**

ب- **الضمانات الحقيقية:** وهي عبارة عن وضع شيء ملموس كضمان على الدين ويعطي هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية لضمان استرداد القرض، ومن أهم الضمانات نذكر ما يلي:

- **الرهن العقاري منها الرهن الاتفاقي، الرهن القانوني والرهن القضائي .**

- **الضمانات التي تعطي حق الحجز للبنك:** منها رهن البضائع ن رهن الآليات والسيارات ورهن سند التخزين الفلاحي.

<sup>1</sup>M.Remilleret ،les suretes du crédit ،ed c let banque ، paris ن 1983،p،p،17-18.

- الضمانات التي لا تعطي حق الحجز للبنك : منها رهن المحل التجاري ورهن المعدات والآلات.<sup>1</sup>

### خلاصة :

تعتبر المشاريع الاستثمارية كثرة تملكها الدولة ، وذلك لأنها تعمل على دعم اقتصاد البلد وتطويره، ولكونها تدفع الشباب لتنمية قدراتهم الفردية وتطويرها، إلا أن المشاريع الاستثمارية محفوفة بالمخاطر وهذا لأنها تضحية بمنفعة حالية للحصول على منفعة مستقبلية ولذلك يعمل المستثمر على استعمال العديد من الطرق ... من أجل تقييم مشروعه ودراسة جدواه .  
من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن :

- التمويل عنصر أساسي لاستمرار المشروع في نشاطه و نموه ، فلا يمكن لهذا الأخير تحقيق أهداف أو تطبيق برامجه بدون هذا العنصر الحيوي الذي يسمح له بتغطية

<sup>1</sup>Ammour benhalima ، partique des techniques bancaire ، édition dahleb alger، 1997،p58.

الاحتياطات اللازمة لداء مختلف الأنشطة ، ومن ثم يمكن القول أن الحصول على التمويل من مختلف مصادره هو جوهر كل عملية استثمار مما يجعله يلعب الدور الأساسي في خلق المشاريع الاستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة .

- تقوم البنوك التجارية بدراسة الكفاءة المهنية للعميل ومعرفة قدراته الإدارية وكفاءته الشخصية وذلك لاتخاذ قرار منح القرض من عدمه .

- باعتبار الخطر عنصرا ملازما للقروض، لذا تلجأ البنوك إلى مجموعة من السياسات لمواجهةها أو على الأقل التقليل من حدتها، وذلك لكي يضمن البنك سلامته من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بحالات عدم السداد.

# الفصل الثالث

دراسة تطبيقية حول كيفية اتخاذ قرار تمويل مشروع في بنك القرض الشعبي  
الجزائري (CPA) - وكالة مسيلة-

I. بطاقة فنية لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري.

I. 1- نشأة وتطور المؤسسة

I. 2 المؤسسة (تعريفها ، مهامها ، أهدافها).

I. 3- الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرحه.

I. 4- أنواع القروض و الضمانات المقدمة من طرف بنك CPA.

II. دراسة ملف فرض استثماري مقدم للبنك (CPA).

II. 1- الشروط الواجب توافرها في المقترض.

II. 2- مكونات دراسة ملف قرض استثماري.

II. 3- مراحل دراسة ملف قرض استثماري.

II. 4- الإجراءات التي تسبق اتخاذ قرار منح القرض.

III. دراسة حالة تمويل قرض استثماري ببنك CPA.

III. 1- الدراسة التقنية للمشروع.

III. 2- تقييم بنك cpa للمشروع الاستثماري.

III. 3- معايير تقييم المشروع.



## تمهيد:

بعد استعراضنا للإطار النظري لموضوع "دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطر"، سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة ميدانيا على وكالة القرض الشعبي الجزائري cpa - وكالة مسيلة-.

مع محاولة التعرف دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية و مدى رضا الزبائن عنها في هذه الوكالة، ولذلك قمنا بتقديم بطاقة فنية للتعريف بوكالة عينة الدراسة، و تدعيما لهذه الدراسة قمنا بدراسة حالة قرض في ظل المخاطرة وهو مشروع الأجرور \_Briqueterie\_ وهذا الفصل قسمناه إلى ثلاث أما في المبحث الثاني فخصصناه لدراسة ملف قرض استثماري مقدم للبنك (cpa)، وفي المبحث الثالث فكان بعنوان دراسة حالة تمويل قرض استثماري بالبنك.



## I. بطاقة فنية لبنك القرض الشعبي الجزائري.

### I. 1- نشأة وتطور المؤسسة:

أنشئ القرض الشعبي الجزائري سنة 1996 برأس مال قدره 15 مليون دينار وقدّر هذا على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت متواجدة في عهد الاستعمار تم دمج البنوك التالية :

- البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري.

- البنك الشعبي الجزائري والصناعي لوهران.

- البنك التجاري والصناعي لقسنطينة.

- البنك التجاري والصناعي لعنابة.

- البنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة.

إلى جانب هذه البنوك تم إدماج، ثلاثة بنوك أجنبية وذلك ابتداء من 1967 .

- شركة مرسيليا عام 1968.

- التعاونية الفرنسية للإقراض و البنوك عام 1972.

- البنك المختلط الجزائري-المصري.

وتبعاً للإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر فقد تمت هيكلته لينبثق عنه بنك

التممية المحلية سنة 1985 و تحول إليه 40 وكالة و 550 موظفاً و 8900 حسابات عملائه .

واستمرار لسلسلة الإصلاحات فقد شهد القرض الشعبي الجزائري عدة تحولات قانونية:

أصبح القرض الشعبي الجزائري بعد صدور القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في عام

1988 مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كلياً.

وإبتداء من عام 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية، الدولة

وضعت البنوك العمومية تحت سلطة وزارة المالية.

وبعدما أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض-

القانون رقم 10|90 الصادر بتاريخ 14|04|1990 تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة

مجلس النقد والقرض و أصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر .



وقد شهد القرض الشعبي الجزائري عدة تغيرات مرتبطة بالاقتصاد الوطني ابتداء من مرحلة التركيز مرورا بالتخصص ثم استقلالية المؤسسة وكذا الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثت عدة تغيرات على المستويين الإداري والهيكلية للبنوك وأصبحت المؤسسة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري في عام 1990 بعد ظهور استقلالية المؤسسات SPA، أما عن رأس مال المؤسسة فقد عرف تطورات مستمرة منذ نشأته وكانت كما يلي :

- في عام 1966 ← 15 مليون دينار جزائري.
- في عام 1983 ← 200 مليون دينار جزائري.
- في عام 1992 ← 5.6 مليون دينار جزائري.
- في عام 2000 ← 9.31 مليون دينار جزائري.
- في عام 2010 ← 48 مليون دينار جزائري.

#### I. 2- المؤسسة مهامها وأهدافها:

أولا : المهام القرض الشعبي الجزائري:

تبعاً للقوانين و التشريعات الجزائرية و باعتبار أن القرض الشعبي الجزائري واحد من بين البنوك الجزائرية فهو يقوم بمعالجة مختلف العمليات المتعلقة بالقرض و الصرف من خلال:

-استقبال الودائع و جمع رؤوس س الأموال على أشكال مختلفة، الحسابات الجارية، حسابات الرصيدة سندات الصندوق ،دفاتر الادخار...الخ

- العلاقة بين زبائنهم ومورديهم الخارجيين ،توطين الاستيراد

- يساعد القرض الشعبي الجزائري الدولة، وكذا الجمعيات والأجهزة العمومية لتطبيق كل

عمليات الإقراض أو التدخل في هذه العمليات لحسابهم أو تحت ضماناتهم بغرض تسهيل نشاط

زبائنه فالقرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ،وتتمثل مهامه في تنمية

وترقية القطاعات التالية:

- قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن.

- قطاع الصحة والأدوية.



- التجارة والتوزيع.

- السياحة و الفنادق.

- الإعلام والاتصال.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الصناعات اليدوية و الحرف.

يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تقديم أنواع أخرى من الخدمات حسب الإمكانيات المتاحة

لديه و حسب ما يطلبه الزبائن من بينها :

- بطاقات القرض

- القرض العقاري

و غيرها من الخدمات الأخرى.

**ثانيا - أهداف القرض الشعبي الجزائري :**

- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحولات اللازمة عن طريق تقوية

المراقبة .

- التطوير التجاري و ذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير و كذا التسويق .

- التوسع ونشر الشبكة و اقتنابه من الزبائن و كذا العمل على التسيير المحكم للموارد

البشرية .

- تقدير الوسائل المادية و التقنية حسب الاحتياجات .

- تحسين وتطوير أنظمة المعلومات و كذا الوسائل التقنية .

- التسيير الديناميكي لخزينة البنك .

- التحكم في القروض و كذا التسيير المحكم للمديونية الخارجية .

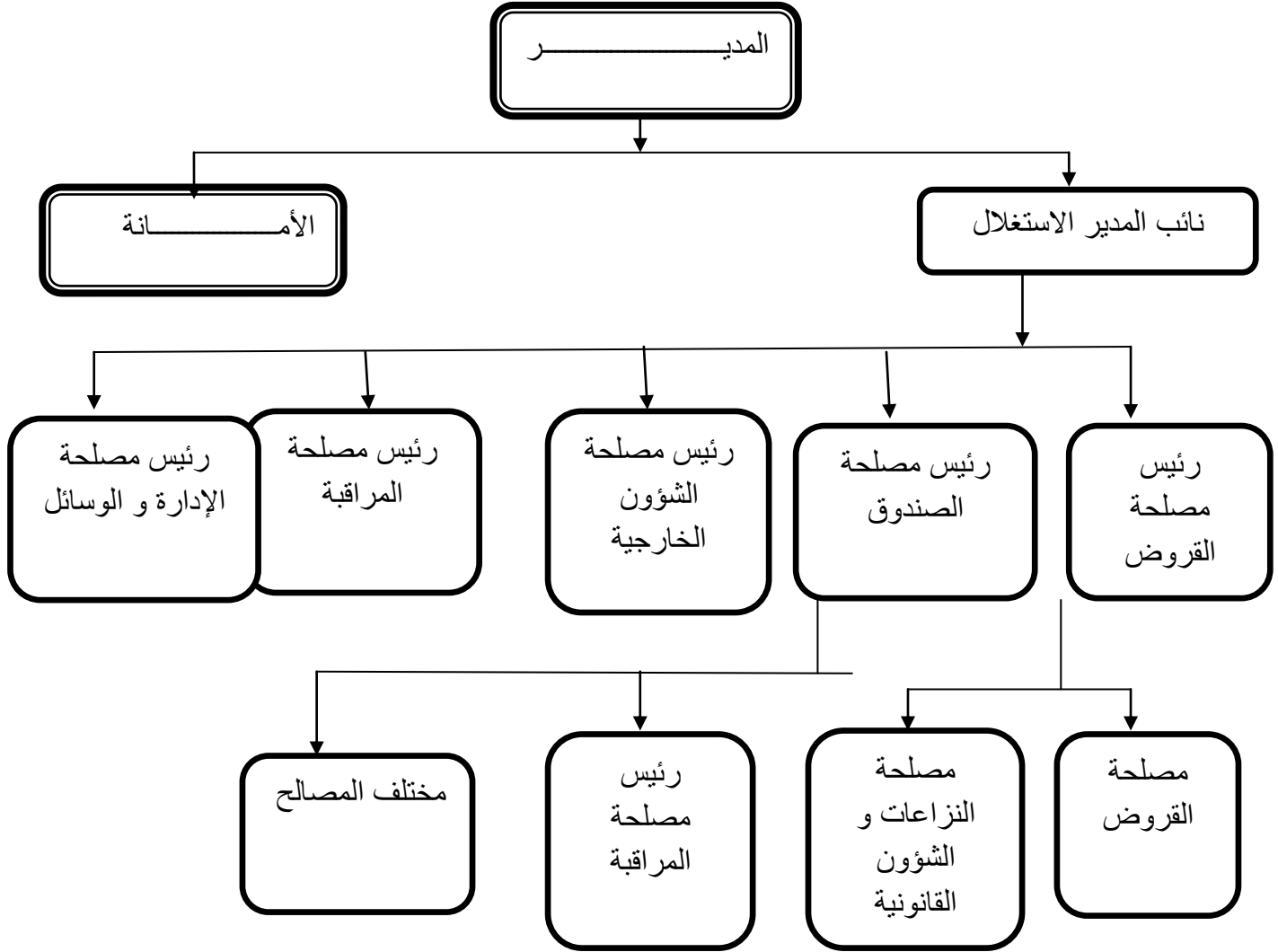
- عملية وضع و تقوية التقديرات و مراقبة التسيير على مستوى مختلف المراكز

المسؤولية.



### I. 3- الهيكل التنظيمي للوكالة CPA بالمسيلة :

الشكل رقم (07): يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر : حسب السجلات و الوثائق الخاصة بالبنك.

وبنك القرض الشعبي الجزائري كغيره من المؤسسات له إدارة تقوم بتسييره وتتكفل بالأمور

الإدارية داخل البنك و هنا بواسطة تناسق جهود كل من مديرية الوكالة الأمانة، الخلايا.

أ-مديرية الوكالة: المديرية هي الجهاز الموجود على رأس الوكالة حيث يشرف عليها

المدير الذي يعتبر المسؤول الأول عن إدارة الوكالة وتسييرها فهو يعمل على تحريك وتنسيق

ومتابعة نشاط الوكالة من خلال ممارسة السلطة السليمة على موظفي الوكالة و اتخاذ كل

القرارات الملائمة بين الموظفين من خلال إعطاء الأوامر والتعليمات التي تهدف أولا وأخيرا إلى

ضمان التسيير الجيد و الفعال للوكالة.



**ب-الأمانة:** تعتبر الأمانة بمثابة همزة وصل بين المدير وباقي موظفي الوكالة و كذا الزبائن، بحيث تقوم بإبلاغ التعليمات الآتية من المدير إلى الموظفين كما أنها تقوم من جهة أخرى باستقبال الزبائن و تحديد المواعيد وربطها للالتقاء بمدير الوكالة، بالإضافة إلى هذا فإنه يوكل إلى الأمانة استقبال الصادر والوارد البريدي .

**ج-الخلايا:** هذه الخلايا تكون تابعة للمدير مباشرة وهي:

**أولاً: الخلية القانونية:** يشرف عليها إطار قانوني أو أكثر وتعهد إليها كل الأعمال القانونية والذي من بينها:

- متابعة القروض المعسرة وكذا الإشراف على البيع بالمزاد العلني
- تصفية الشركات ومتابعة القضايا على مستوى المحاكم.
- القيام بعملية حجز القضائي وغير القضائي
- فتح وغلق الحسابات.

**ثانياً: خلية التكوين:** تعمل هذه لخلية بالتنسيق مع المديرية العامة على القيام بدورات تكوينية لفائدة موظفي الوكالة قصد تحسين مستواهم ومسايرة التطورات الحادثة في مجال العمليات البنكية.

**ثالثاً: خلية الإعلام الآلي:** هي خلية يشرف عليها مهندس في الإعلام الآلي يقوم بصيانة الأجهزة التي توجد بالوكالة.

**رابعاً: مصلحة الصندوق:** تعتبر مصلحة الصندوق وجه البنك الذي يقابل زبائنه وهي مكلفة بتنفيذ العمليات المتعلقة بحركة النقود كالسحب والدفع والتحويلات وكذا القيام بفتح حسابات.

**خامساً: مصلحة القرض:** وهي مصلحة تابعة لنيابة المديرية للقرض ولذا فإن لها تنظيم خاص بها ومن أهم أهدافها:

▪ العمل على توطيد العلاقة بين البنك والزبون من خلال توفير شروط الاستقبال وكسب ثقة الزبائن.

▪ تشجيع الاستثمارات من خلال منح قروض.



■ العمل على المساهمة في تحقيق التنمية في جميع المجالات في إطار تطبيق سياسة الدولة.

**سادسا: مصلحة المراقبة:** هي مصلحة تتولى مراقبة شرعية الوثائق المستعملة وكذا الوثائق المرسلة بحيث تقوم بإبلاغ المعني بالأمر في حالة عدم مطابقة الإمضاء أو في حالة التزوير.

**سابعا: مصلحة الإدارة و الوسائل:** تقوم بتسيير شؤون العاملين بالوكالة مصلحة الشؤون الخارجية: تقوم بكل الأعمال المتعلقة بالاستيراد والتصدير لزبائن الوكالة كالتوطين - الاعتماد المستندي والخصم المستندي.

#### I. 4-أنواع القروض و الضمانات المستعملة من طرف بنك cpa .

أولاً: أنواع القروض:

تختلف القروض بحسب استعمالها ومدة صلاحيتها فعموما تنقسم إلى ثلاثة أقسام وهي:

#### 1-قروض تمنح للمؤسسات متوسطة وكبيرة :

أ-قروض الاستغلال: وهي قروض موجهة لتمويل الدورة الاستغلالية وهي قروض صالحة لمدة عام وقابلة للتجديد.

ب-قروض الاستثمار: تمنح للمؤسسات متوسطة وطويلة وكبيرة وهي موجهة من أجل إنشاء مشروع أو توسعة مشروع (زيادة قدرة الإنتاج)، تجديد أو إضافة منتج جديد تتراوح مدة القروض ما بين 7سنوات بما فيها سنتين مدة التأجيل إلى 10سنوات وما فوق وبنسبة فوائد منخفضة ومدعمة من طرف الخزينة العمومية في إطار التعليمات الوزارية لشهر جوان 2011.

#### 2- القروض العقارية: وهي قروض طويلة المدى أقصى مدة 30 سنة موجهة :

-شراء مسكن جديد مثلا: LPA أو LPP(السكن التساهمي مدعم أو سكن التساهمي العمومي) بنسبة فائدة منخفضة ما بين 1و3 بالمئة على أساس أن مدخول الزوجين لا يفوق 107000دج.

- قروض موجهة لبناء مسكن.



- قروض موجهة لترميم مسكن قديم.

- قروض موجهة لشراء مسكن قديم.

**3- قروض تشغيل الشباب :** حيث نجد ثلاث أنواع :

- AUSEJ 19-30 سنة -10.000.000 دج.

- CNAC 35-50 سنة 1000.00 دج.

- AUGEM كل الأعمار 1000.00 دج.

**ملاحظة:** هناك نوع آخر من القروض في انتظار التعلية للتطبيق بما يعرف بقروض الاستهلاك وهي موجهة ل:

- شراء أدوات كهر ومنزلية ( على أساس أن يكون منتج وطني).

- شراء سيارات المنتجة وطنيا (سامبل).

المنتظر تطبيقها ابتداء من شهر جويلية المقبل.

**ثانيا: الضمانات المستعملة من طرف بنك cpa :**

تنقسم حسب أنواع القروض :

**1- فيما يخص القروض الموجهة (الاستغلال ، الاستثمار ) الموجهة للمؤسسات المتوسطة**

**والكبيرة :نجد**

- الرهن الحيازي للمعدات وأدوات في حالة تمويلها.

- كفالة الشركاء في حالة شراكة أو كفالة الشريك الوحيد.

- الرهن الحيازي لمعدات النقل.

- التأمين متعدد الأخطار المهنية .

- التأمين بكل الأخطار على معدا النقل.

- كفالة الضمان من الصندوق ضمان القروض الاستثمارية CG.C.I إذا كانت قيمة

القرض أقل أو يساوي من 300 مليون دينار جزائري (30مليار).



## 2- فيما يخص القروض العقارية :

- الرهن العقاري من الدرجة الأولى على العقار الممول (موضوع القرض)
- التأمين على الحياة تغطي مدة القرض العقاري.
- التأمين متعدد الأخطار للبناء تجدد كل عام.

## 3- فيما يخص القروض الموجهة لتمويل الشباب:

نجد :

- الرهن الحيازي للمعدات والأدوات.
- التأمين متعدد الأخطار المهنية.
- الرهن الحيازي لمعدات النقل.
- التأمين متعدد الأخطار على معدات النقل.

## II. دراسة ملف قرض استثماري مقدم للبنك (CPA).

يمنح البنك قروض لكل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها في حالة وقوعها في عجز أو احتياج إلى الأموال، ولضمان نجاح عملية القرض واسترجاعه وجب على البنك وضع شروط و سياسات محكمة لمنح القروض وتتمثل في كيفية حصوله على معلومات وكيفية جمعها و تحليلها لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض أو رفضه.

### II. 1- الشروط الواجب توافرها في المقترض.

- السمعة الجيدة والأهلية ، يجب أن يكون محل ثقة خال من السوابق العدلية ، كما يهتم البنك إذا كان الزبون (المقترض ) قاصر أم لا.
- أن يكون النشاط الممول اقتصادي أي يساهم في التنمية الاقتصادية .
- أن يكون النشاط الممول موافقا لعادات وتقاليد المجتمع.
- مدى فعالية النشاط الاقتصادي ، حيث يخدم المجتمع من ناحية البطالة و الاستهلاك.
- الدراسة المالية، أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق الميزانيات التقديرية والقوائم المالية.



## II. 2- مكونات ملف طلب قرض استثماري.

### الفرع الأول: طلب القرض :

يكون ممضي من طرف الشخص المكلف بالمؤسسة ويكون فيه نوع القرض وقيمة القرض المراد اقتراضه من البنك وكذلك الضمان الممنوح مثل : عتاد أو أراضي وغيرها

### الفرع الثاني: الوثائق القانونية و الإدارية :

- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري .
- القانون الأساسي للشركة .
- تعديلات القانون الأساسي للشركة .
- نسخة مصادق عليها لصفحة ملكية أو عقد إيجار .
- اتفاقية الحساب الجاري .
- البطاقة الجبائية .
- محضر الجمعية العامة للشركاء .

### الفرع الثالث: الوثائق المحاسبية و المالية :

- 3 ميزانيات ختامية و جدول حساب النتائج .
- الميزانيات و جدول حساب النتائج التقديرية لمدة 05 سنوات .
- دراسة اقتصادية و تقنية للمشروع .
- فاتورة شكلية أو عقود تجارية لمعدات التحصيل .
- كل بيان يدل على المصاريف المنفعة في إطار المشروع .
- مخطط مالي تقديري .
- قياس الاستغلال المنتظر انجازهم من طرف مكتب معتمد .

### الفرع الرابع : الوثائق الجبائية و شبه الجبائية :

- وثيقة ضريبة جديدة ( على الأقل 03 أشهر ) .
- وثيقة شبه ضريبة جديدة ( على الأقل 03 أشهر ) .



## II. 3- خطوات دراسة ملف قرض استثماري .

### الفرع الأول: تقديم المستثمر :

أولاً: "شخص طبيعي" :

- الاسم واللقب .
- تاريخ ومكان الازدیاد .
- عنوان المستثمر الخاص .
- سيرة ذاتية ( لمحة حقيقية عن مؤهلاته و خبراته )

ثانياً: "شخص معنوي" :

- اسم ولقب المستثمر .
- الصفة القانونية .
- التسمية الاجتماعية .
- عنوان المقر الاجتماعي .
- وصف النشاط المعني .

### الفرع الثاني: تقديم المشروع :

- تعريف المشروع .
- نوعية المشروع .
- فرع النشاط .
- طبيعة الاستثمار ( إنشاء ، توسيع ) .
- موقع النشاط ( بلدية ، دائرة ، ولاية ) .
- تعريف طبيعة الإنتاج .
- قدرة الإنتاج السنوية .



## II. 4- الإجراءات التي تسبق اتخاذ قرار منح القرض.

توجد بعض الإجراءات التي تسبق أي قرار منح قرض والتي يقوم بها المصرفي وتلخص كالتالي :

- اتصالات بين المقترض و المصرفي و التفاوض .
- تقديم المقترض للملف (ذكرته سابقا).
- التحليل المالي للمشروع .
- الزيارة الميدانية للموقع وهذا للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، وهذا من جانب مصلحة العقارات وعمال البنك مع تدوين مكتوب ومؤرخ حول الزيارة والتحقق و تحويل ملكية ذلك الضمان .
- إرسال ملف القرض لمديرية البنك المتواجد بالجزائر العاصمة حيث يتم تصوير الملفات عن طريق السكانير أو إرسالها عن طريق البريد الالكتروني وهذا ليتم دراستها من قبل لجنة القرض للإدلاء برأيها إما بالقبول أو بالرفض .

## III. دراسة حالة تمويل قرض استثماري ببنك CPA.

سنتناول في هذا المبحث لأهم الدراسات والخطوات التي يقوم بها البنك أثناء قيامه بتمويل مشروع استثماري، وتتمثل هذه الدراسات في :

### III. 1- الدراسة التقنية للمشروع:

تعتبر الدراسة التقنية للمشروع ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنك فهي التي تساعد في تحليل الائتمان و إعطاء لمحة عن المؤسسة الطالبة للقرض والمشروع المراد تمويله.

#### أولاً: التعريف بالمؤسسة

- 1- الطبيعة القانونية : شركة ذات أسهم .
- 2- مقرها : ذراع الحاجة ولاية مسيلة.
- 3- الغرض : -توسيع المشروع -



### ثانيا: تقديم المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى توسيع المشروع -Briqueterie- ويقتضي من أجل تطبيق هذا المشروع الاستثماري من أجل الإنتاج سلسلتان من الإنتاج إلى 2.000.000.00 أورو بما يعادل 2.200.000 مليار دينار جزائري لأنه مواد التي تستعمل فيه تستورد من الخارج-فرنسا- أما من أجل النقل ( استلام البضائع وتفريغها) فيستلزم 471.273 مليار دينار جزائري.  
-مبلغ القرض: 2.509.688.000.00 دج.

-مدة القرض: 08 سنوات بما فيها 02 سنوات مدة تأجيل .

-نسبة الفائدة: 5.25% منها 2% على عاتق الخزينة العمومية.

-القسط: كل 03 أشهر .

-تاريخ التعبئة: 2014|12|31.

-تاريخ أول قسط للسند: 2017|03|31.

-عدد الأقساط: 24 قسط

**ملاحظة:** الخزينة العمومية تأخذ على عاتقها نسبة من فوائد وهذا داخل في إطار تطبيق التعليمات الوزارية المؤرخة في أوت 2011 والتي تهدف إلى تسهيل وتشجيع الاستثمار المنتج  
ثالثا: عوامل الإنتاج: وتتمثل عوامل الإنتاج في :

1-الموارد البشرية :

-عمال مؤهلين .

- عمال مختصين.

2-تجهيزات الإنتاج : وتقدر التجهيزات المستعملة كما يلي :

- مباني : 1.159.222 دج.

- معدات و أدوات : 2.133.400 دج.

- معدات النقل : 376.288 دج.



3-المواد الأولية : تتمثل أساسا في : تراب ، (Argile) ، جبس .

رابعا : الضمانات : نظرا لطبيعة المشروع ولقيمة الغلاف المالي على شكل قرض لتمويله ومن أجل ضمان هذا الأخير وبالرجوع للقوانين الداخلية للبنك المتعلقة بالتحكم في الخطر فإن الضمانات هي كالتالي:

- الرهن من درجة الأولى (أرض + بناء).

- الرهن الحيازي لمعدات و تجهيزات الإنتاج.

- الرهن الحيازي لمعدات النقل.

- كفالة الشريك الوحيد.

- تأمين متعدد الأخطار المهنية.

- تأمين كل الاخطار لمعدات النقل.

خامسا :تقييم تكلفة المشروع : وتتمثل تكلفة المشروع في جميع التكاليف المكونة لها ويمكن استعراضها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (01) : تقييم تكلفة المشروع : الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري

| عناصر المشروع               | المبالغ             |
|-----------------------------|---------------------|
| أراضي                       | 0منحت من طرف الدولة |
| مباني                       | 1.159.222           |
| معدات و أدوات               | 2.133.400           |
| معدات النقل                 | 426.288             |
| تجهيزات أخرى                | 11.669              |
| معدات مكتب                  | 6.851               |
| مصاريف وخدمات متعلقة بالبنك | 30.700              |
| <b>التكلفة الكلية</b>       | <b>3.764.130</b>    |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (وكالة مسيلة ) بما أن المشروع المراد تمويله هو توسيع المشروع فإنه يحتاج إلى توسيع المؤسسة والتي قدرت تكلفتها ب 1.159.222دج وكذلك شراء معدات و أدوات بمبلغ 16420000 دج ، إلا أن هذه الأخير ترفقها مصاريف النقل والتي قدرت ب 426.288 دج ، وفيما يخص تجهيزات أخرى



فقدت ب 11.669 دج و معدات المكتب ب 6.851 دج وأخيرا مصاريف وخدمات متعلقة بالبنك فقدت ب 30.700 دج ، وبالتالي فإن التكلفة الكلية للمشروع هي 3.764.130 دج ، وتعتبر القيمة بمثابة الاستثمار المبدئي، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه.

**سادسا : الهيكل التمويلي :** سنحاول معرفة الهيكل التمويلي للمؤسسة الذي سيوضح فيما إذا كانت ستعتمد بشكل أكبر على الاستدانة أم على أموالها الخاصة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم : (02) : الهيكل التمويلي للمشروع : الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار جزائري**

| عناصر هيكل التمويل | المبلغ    | النسبة |
|--------------------|-----------|--------|
| المساهمة الشخصية   | 1.254.442 | 33.34  |
| القرض البنكي       | 2.509.688 | 66.66  |
| المشروع الكلي      | 3.764.130 | 100    |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على طلب قرض المقدم من طرف CPA وكالة مسيلة.

من خلال الجدول أعلاه تبين أن البنك ساهم في تمويل المشروع بنسبة 66.66 % ، أي بمبلغ قدر ب 2.509.688.000 دج، أما العميل فإن مساهمته الشخصية تقدر ب 1.254.442.000 دج أي بنسبة 33.34 %.

ومنه يتبين أن المشروع يعتمد بدرجة كبيرة على القروض البنكية، مما يجعل هذا صعب أن يوازن بين العائد من هذا المشروع والفوائد التي سيدفعها من هذا القرض.

## II.2- تقييم بنك CPA للمشروع الاستثماري.

سنتناول في هذا المطلب النسب المالية التي يعتمد عليها البنك في تحليل القرض واتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض ، وتتمثل هذه النسب في:



أولاً : مخصصات الإهلاك :

جدول رقم (03) : جدول مخصصات الإهلاك أصول المشروع: الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار جزائري

| البيان         | 2011  | 2012  | 2013  | 2014   |
|----------------|-------|-------|-------|--------|
| مخصصات الإهلاك | 62582 | 69143 | 89987 | 143298 |

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (وكالة مسيلة)

ثانياً : جدول إهلاك القرض :

قام البنك بإعداد جدول إهلاك قرض متوسط الأجل قيمته 2.509.688.000 دج وبمعدل فائدة قدره 5.25 % بما فيها 2 % ، مع العلم أن القسط كل ثلاث أشهر وأن تاريخ أول قسط 2017|12|31.

الوحدة : 10<sup>3</sup> ← دينار جزائري

جدول رقم (04) جدول إهلاك القرض

| تاريخ القسط | مبلغ القسط الأصلي | الفائدة العادية (I) | TVA  | المبلغ الكلي للقسط | مبلغ القرض المتبقي |
|-------------|-------------------|---------------------|------|--------------------|--------------------|
| 2017 03 31  | 418.281           | 15.203              | 2585 | 436069             | 2.091.408          |
| 2017 12 31  | 418.281           | 12.500              | 2125 | 432906             | 1.673.127          |
| 2018 03 31  | 418.281           | 9.795               | 1665 | 429741             | 1.254.847          |
| 2018 12 31  | 418.281           | 7.113               | 1209 | 426603             | 836.563            |
| 2019 03 31  | 418.281           | 4.387               | 746  | 423414             | 418.281            |
| 2019 12 31  | 418.281           | 1.684               | 286  | 420251             | 0                  |
| 2020 03 31  | 418.281           |                     |      |                    |                    |
| 2020 12 31  | 418.281           |                     |      |                    |                    |
| 2021 03 31  | 418.281           |                     |      |                    |                    |
| 2021 12 31  | 418.281           |                     |      |                    |                    |
| 2022 03 31  | 418.281           |                     |      |                    |                    |
| 2022 12 31  | 418.281           |                     |      |                    |                    |



**المصدر :** وثائق مقدمة من طرف البنك (دراسة البنك لملف القرض)

للعلم نسبة الفائدة مخفضة للإشارة نسبة الفائدة المعمول بها 5.25 % بحيث 2 % على عاتق الخزينة العمومية والباقي 3.25 % على عاتق الزبون.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنك استعمل في حساب إهلاك القرض طريقة القسط المتساوي في السداد، حيث نلاحظ أن طريقة التسديد تكون في نهاية كل ثلاث أشهر حيث نلاحظ أن الفائدة تتناقص من سنة لأخرى حيث في سنة 2017 بلغت الفائدة 15.203 % أما في سنة 2018 فكانت 12.500 % وفي سنة 2019 فبلغت 9.795 % وفي سنة 2020 فوصلت إلى 7.113 % أما في سنة 2021 فكانت 4.387 % وفي السنة الأخيرة 2022 فبلغت الفائدة إلى 1.684 % بمقدار ثابت والسبب هو رأس المال الأصلي يتناقص من فترة زمنية لأخرى بمقدار الإيداع الدوري .

وتكمن أهمية إعداد البنك لجدول إهلاك القرض هي متابعة المركز المالي للعميل خلال كل فترة زمنية من فترات القرض.

**ثالثا : الميزانية المالية للسنوات الحقيقية و التقديرية (2012-2020).**

إن إعداد الميزانية المالية بشكل دقيق أمر فائق الأهمية بالنسبة للمحلل المالي، حيث يتم إعدادها بالاعتماد على الميزانية المحاسبية، ويتم إعدادها كما هو موضح في الجدول أدناه :



جدول رقم (05) : الميزانية المالية للسنوات الحقيقية و التقديرية للمؤسسة ← الوحدة 10<sup>3</sup>  
بالدينار الجزائري

| 2020            | 2019            | 2018           | 2017           | 2014           | 2013            | 2012                | الأصول                            |
|-----------------|-----------------|----------------|----------------|----------------|-----------------|---------------------|-----------------------------------|
| -               | -               | -              | -              | -              | -               | -                   | قيم غير ملموسة                    |
| 8400            | 8400            | 8400           | 8400           | 8400           | 8400            | 8400                | أراضي                             |
| 1182481         | 1351407         | 1689259        | 1294308        | 204269         | 204296          | 135086              | مباني                             |
| 9297047         | 9297047         | 2200000        | 2200000        | 842996         | 976063          | 105268<br>4         | معدات و أدوات                     |
| 4712725         | 1885090         | -              | 37340          | -              | -               | -                   | معدات والنقل                      |
| -               | -               | -              | -              | -              | -               | 69182               | تثبيبات أخرى                      |
| -               | -               | -              | -              | 33633          | 23420           | 14071               | مخصصات<br>الاهتلاك                |
| <b>15200653</b> | <b>12541944</b> | <b>3897659</b> | <b>3540048</b> | <b>1022091</b> | <b>10165389</b> | <b>125128<br/>1</b> | <b>مجموع الأصول<br/>الثابتة</b>   |
| -               | -               | -              | -              | 58096          | 77673           | 74599               | مخزونات                           |
| -               | -               | -              | -              | -              | 1390            | -                   | زبائن                             |
| -               | -               | -              | -              | 744            | 439             | 1296                | تسبيقات<br>الاستغلال              |
| -               | -               | -              | -              | -              | -               | -                   | تسبيقات على<br>الحساب             |
| -               | -               | -              | -              | -              | -               | -                   | البنك                             |
| -               | -               | -              | -              | 34116          | 1311            | 2988                | صندوق                             |
| -               | -               | -              | -              | <b>92956</b>   | <b>80813</b>    | <b>78882</b>        | <b>مجموع الأصول<br/>المتداولة</b> |
| <b>15200653</b> | <b>12541944</b> | <b>3897659</b> | <b>3540048</b> | <b>1115048</b> | <b>1246202</b>  | <b>133016<br/>3</b> | <b>مجموع الأصول</b>               |

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملاحق رقم (01، 06، 07، 08، 09)

الملاحظة : الأراضي بقيت بنفس المبلغ ألا وهو 8400 لأن الدولة منحت له الأرض في إطار

امتياز



| 2020           | 2019           | 2018           | 2017           | 2014           | 2013           | 2012           | الخصوم                        |
|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|----------------|-------------------------------|
| -              | -              | -              | -              | 465000         | 140086         | 140086         | رأس مال الشركة                |
| 465438         | 465438         | 465438         | 400161         | 1766           | 352            | -              | مؤنات                         |
| -              | -              | -              | -              | 90944          | 28271          | 15356          | الأرباح الداخلية              |
| -              | -              | -              | -              | -              | -              | -8307          | الأرباح الخارجية              |
| <b>465438</b>  | <b>465438</b>  | <b>465438</b>  | <b>400161</b>  | <b>557710</b>  | <b>168709</b>  | <b>147135</b>  | <b>مجموع الأموال الخاصة</b>   |
| -              | -              | -              | -              | -              | -              | -              | ديون طويلة الأجل              |
| -              | -              | -              | -              | 387399         | 581099         | 774799         | قروض بنكية                    |
| 200483         | 390455         | -              | 560000         | -              | -              | -              | ديون الاستثمار                |
| <b>200483</b>  | <b>390455</b>  | -              | <b>560000</b>  | <b>387399</b>  | <b>581099</b>  | <b>774799</b>  | <b>مجموع ديون طويلة الأجل</b> |
| <b>665921</b>  | <b>855893</b>  | <b>465438</b>  | <b>960161</b>  | <b>945109</b>  | <b>749808</b>  | <b>921934</b>  | <b>مجموع الأموال الدائمة</b>  |
| -              | -              | -              | -              | 169938         | 496393         | 408228         | ديون قصيرة الأجل              |
| -              | -              | -              | -              | 3360           | 11481          | 30047          | موردون                        |
|                |                |                |                | 166578         | 481788         | 378181         | ديون أخرى                     |
| 490815         | 561074         | 634432         | 592254         | -              | -              | -              | ديون على الحساب               |
| 37206          | 35435          | 33747          | 32140          | -              | 3124           | -              | ضرائب ورسوم                   |
| <b>528021</b>  | <b>596509</b>  | <b>668179</b>  | <b>624394</b>  | <b>339876</b>  | <b>992786</b>  | <b>816456</b>  | <b>مجموع ديون قصيرة الأجل</b> |
| <b>1193942</b> | <b>1452402</b> | <b>1133617</b> | <b>1584555</b> | <b>1284985</b> | <b>1742594</b> | <b>1738390</b> | <b>مجموع الخصوم</b>           |

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملاحق رقم (01، 06، 07، 08، 09)

ملاحظة: سنتين 2015-2016 يمثلان نفس المعطيات للوحدة القديمة، وفي نفس المدة يتم أتمام أشغال المشروع الجديد واستيراد معدات و أدوات ،معدات وتجهيزات اللازمة و التنبؤ بالدخول في الإنتاج 2017 الذي يمثل أول سنة لنشاط الوجدتين معا.

تحليل الميزانيات المالية: لتحليل المالية قمنا بتحليل كل جانب على حدى كما يلي :

### 1- جانب الأصول :

نلاحظ من خلال الميزانيات المالية للسنوات المالية 2012/2020 نمو متزايد من سنة لأخرى حيث نلاحظ أن الأصول الثابتة بلغت قيمتها في سنة 2012 بما يعادل 1251281 دج و في



سنة 2013 بلغت 10165389 دج ثم انخفض في سنة 2014 ليلبغ 1022091 دج و يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مخصصات الإهلاك في هذه السنة، أما بالنسبة للسنوات الباقية فنلاحظ أنه ارتفع خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 و 2020 و بلغت قيمتها على التوالي 3540048 دج و 3897659 دج و 12541944 دج و 15200653 دج، وكان في تزايد مستمر خلال هذه السنوات و يعود ذلك لارتفاع في المعدات و الأدوات .

أما فيما يخص الأصول المتداولة فنلاحظ ارتفاع مستمر خلال السنوات المالية حيث بلغت قيمتها بما يعادل 78882 دج و 80813 دج و 92956 دج على التوالي خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014 وهذا الارتفاع راجع لارتفاع المتاحات لدى المؤسسة ثم تتعدم خلال السنوات الباقية، وبالنسبة لإجمالي الأصول فنلاحظ من خلال الميزانيات المالية لسنوات المالية 2020/2012 انخفض خلال السنتين 2013 و 2014 بما يعادل 124620 دج و 1115048 دج على التوالي ويعود ذلك لانخفاض في الصندوق، خلال السنوات الباقية فنلاحظ ارتفاع المستمر في القيم خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 و 2020 حيث بلغت قيمها بما يعادل 3540048 دج و 3897659 دج و 12541944 دج و 15200653 دج على التوالي و هذا راجع لارتفاع في الأصول الثابتة .

## 2- جانب الخصوم :

أما بالنسبة لعناصر الخصوم فنلاحظ أنه في تذبذب و ذلك يعود إلى الارتفاع المستمر للضرائب و الرسوم .  
فبالنسبة للأموال الدائمة فنلاحظ أنه في سنة 2013 انخفض بما يعادل 749808 دج أما خلال السنتين 2014 و 2017 فنلاحظ ارتفاع بقيمة 945109 دج و 960161 دج على التوالي أما بالنسبة لسنة 2018 نلاحظ أنه انخفض بقيمة 465438 دج و هذا راجع لغياب القروض الطويل والمتوسطة الأجل، أي أن المؤسسة اعتمدت في نشاطها على القروض قصيرة الأجل فقط، ثم ارتفع في سنة 2019 بقيمة 855893 دج أما بالنسبة للسنة الأخيرة انخفض مرة أخرى بما يعادل 665921 دج.



وفيما يخص الديون قصيرة الأجل نلاحظ ارتفاع خلال سنة 2013 بقيمة 992786 دج ثم انخفضت خلال سنة 2014 بما يعادل 339876 دج أما خلال السنتين 2017 و 2018 ارتفع بقيمة 624394 دج و 668179 دج على التوالي وهذا بسبب الاعتماد المؤسسة في نشاطها على القروض متوسطة الأجل ، إلا أنها في السنتين الأخيرتين 2018 و 2019 تبدأ في الانخفاض بما يعادل 596509 دج و 528021 دج وهذا راجع لانخفاض في قيمة الموردون.

رابعا : مؤشرات التوازن المالي : لتحليل مؤشرات التوازن المالي نعتمد على ثلاث مستويات وهي :

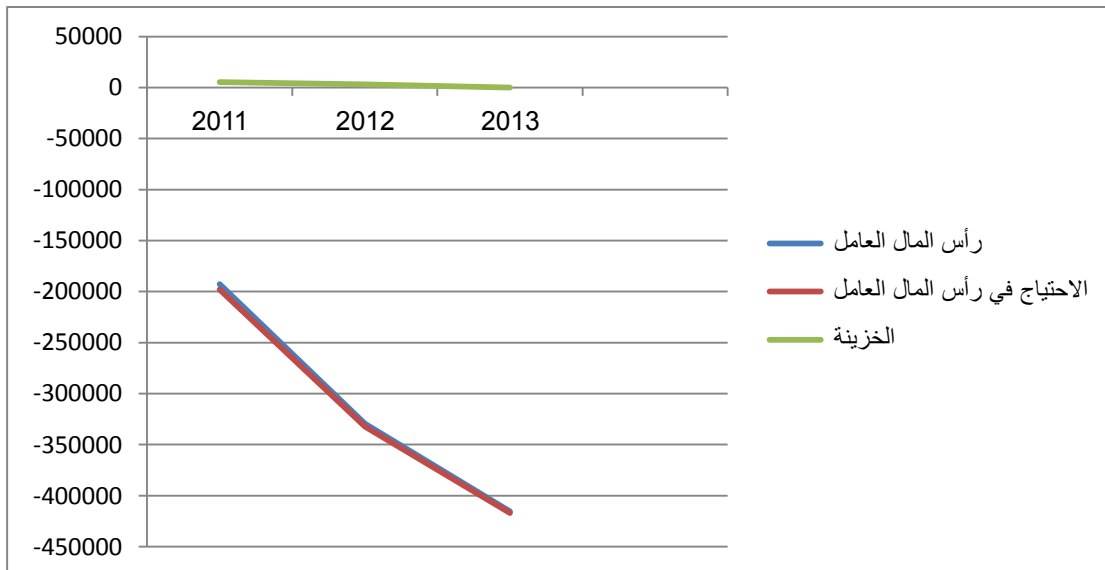
جدول رقم (06) : مؤشرات التوازن المالي الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار جزائري

| العناصر                          | 2011    | 2012    | 2013    |
|----------------------------------|---------|---------|---------|
| رأس المال العامل (1)             | -192729 | -329346 | -415504 |
| الاحتياج في رأس المال العامل (2) | -197910 | -332333 | -416891 |
| الخزينة (1) - (2)                | 5181    | 2987    | 1387    |

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01).

ملاحظة : لا يجب أن يكون رأس المال العامل سالب يجب عليه أن يزيد في رأس مال الشركة أو يطلب قرض .

الشكل رقم (08) يوضح مؤشرات التوازن المالي





مما سبق يمكن استخلاص ما يلي :

أ. رأس المال العامل (FR) : نلاحظ أن FR سالب و في تناقص من سنة لأخرى ، مما يجب على المؤسسة أن تزيد في رأس مالها أو تطلب قرض ، و هذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية .

ب .الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) :نلاحظ أن BFR سالب من سنة لأخرى حيث في سنة 2011 بلغ 197910- وبالنسبة لسنة 2012 بلغ 332333- أما في سنة 2013 فبلغ 416891- وهذا يدل على أن المؤسسة في هذه الفترة لا تستطيع أن تغطي كل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة مواردها.

ج. الخزينة (T) : نلاحظ أنها موجبة و متناقصة من سنة لأخرى، باعتبار أن رأس المال العامل غير كافي لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وعليه نقول أن المؤسسة في حالة عجز، ولتفادي هذه الوضعية ينبغي إما تخفيض الاحتياجات الدورية و رفع الموارد الدورية ، أو الزيادة في الأموال الدائمة و تقليل الاستعمالات الثابتة.

خامسا : التحليل باستعمال النسب المالية :

1. نسب المديونية : و المتمثلة في :

جدول رقم (07) : نسب المديونية

| 2014     | 2013    | 2012    | 2011   |                      |
|----------|---------|---------|--------|----------------------|
|          |         |         |        | <b>نسب المديونية</b> |
| % 100.07 | % 15.66 | % 12.44 | % 9.78 | الاستقلالية المالية  |
| % 42.03  | % 10.98 | % 7.14  | % 4.94 | القدرة على السداد    |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق و السجلات المقدمة من طرف الوكالة.

نسبة السيولة إلى رأس المال = ديون قصيرة الأجل / مجموع رأس المال

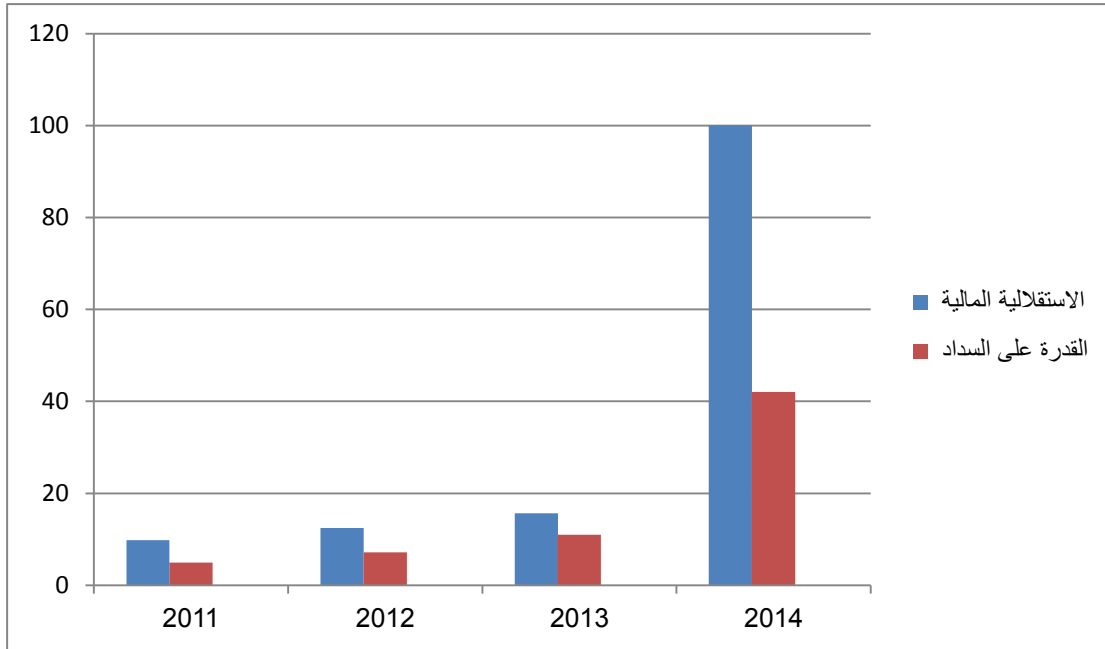
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

القدرة على السداد = طاقة التمويل الذاتي / مجموع الديون



طاقة التمويل الذاتي هي النتيجة الصافية+مؤونات و اهتلاكات

الشكل رقم (09): نسب المديونية



نسبة الاستقلالية: الاستقلالية المالية يجب أن تكون أكبر من 0.66 %

يستحسن أن تكون نسبة الاستقلالية أكبر من 0.66 %، و بما أن نسبة الاستقلالية لجميع السنوات أكبر من 0.66 % فهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا و قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين .

نسبة القدرة على السداد: بما أن نسبة القدرة على السداد في كل السنوات أكبر من 1 فإن المؤسسة قادرة على سداد ديونها اتجاه الغير أي أن المؤسسة تتمتع بدرجة كبيرة من الأمان في الآجال القصيرة وطويلة .

2- نسب السيولة : ونميز فيها السيولة العامة و السيولة الفورية و يمكن استعراضها في

الجدول التالي :



### جدول رقم (08) : نسب السيولة

| 2014    | 2013    | 2012    | 2011    |                      |
|---------|---------|---------|---------|----------------------|
|         |         |         |         | <b>نسب السيولة</b>   |
| % 54.70 | % 16.28 | % 19.32 | % 36.07 | نسبة السيولة العامة  |
| % 0.20  | % 0.00  | % 0.01  | % 0.02  | نسبة السيولة الفورية |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق و السجلات المقدمة من طرف الوكالة.

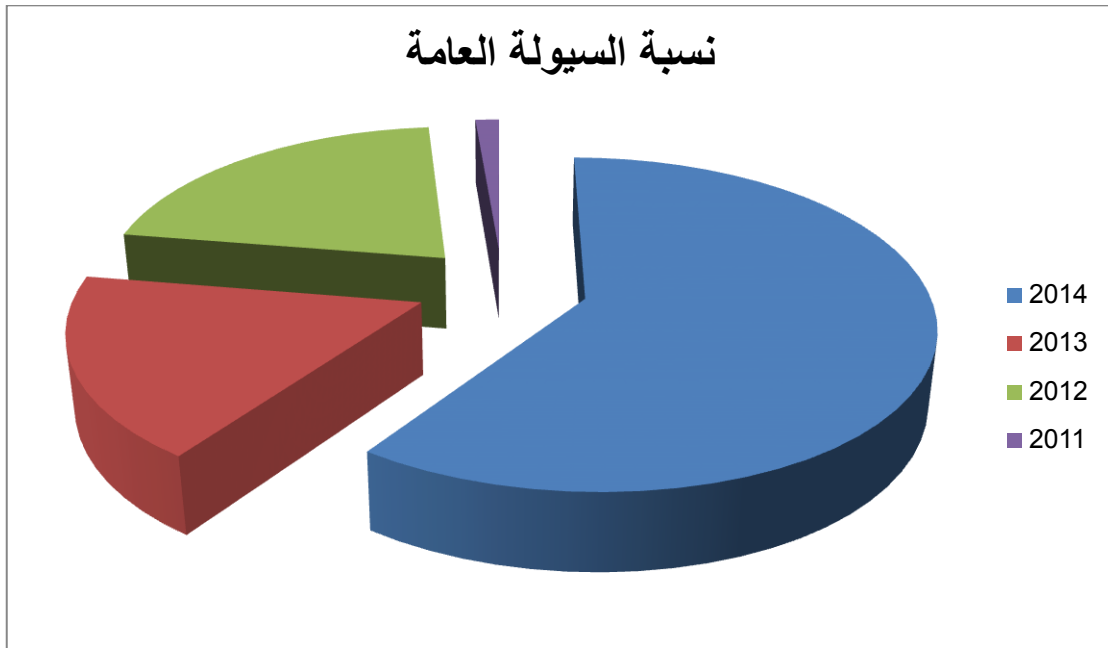
نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

**نسبة السيولة العامة:** تسمح بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تسديد ديونها

قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، نلاحظ أن السيولة العامة في كل السنوات أكبر من 1 و هذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بهامش كاف ، مما يجعل البنك أن يعطي ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل، و ذلك عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى السيولة جاهزة دون عناء وفي .

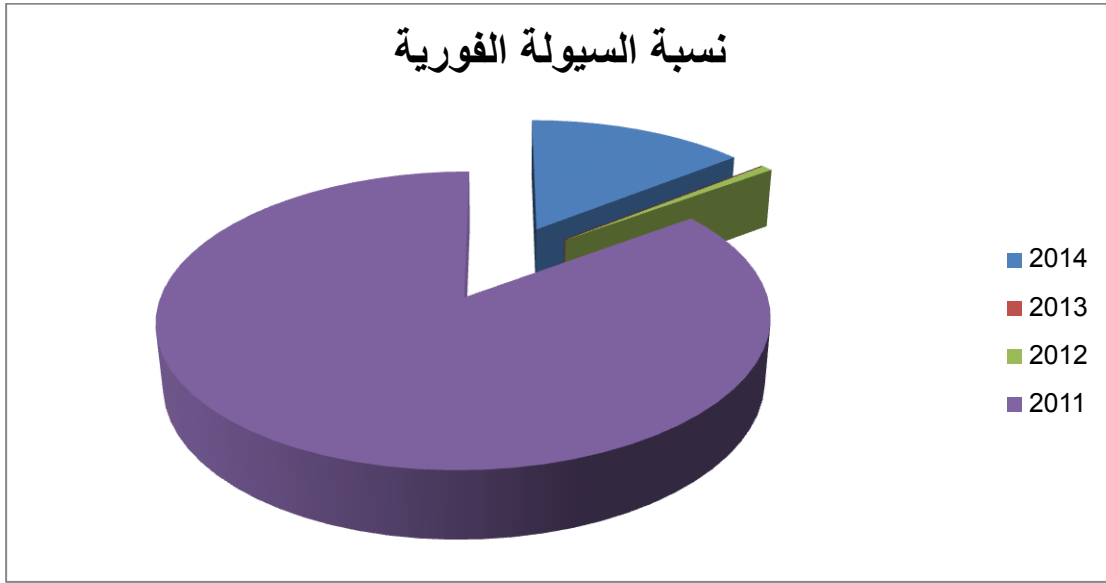
### الشكل رقم (10) : يوضح نسبة السيولة العامة





**نسبة السيولة الفورية:** تسمح بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة قيمها الجاهزة، ويشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.8 % و بما أن المؤسسة نسبتها في كل سنة أقل بكثير من النسبة المتلى (0.8 %) و التي تقدر بـ 0.02 % ، 0.01 % ، 0.00 % ، 0.20 % بالترتيب فإن المؤسسة غير قادرة على المواجهة الفورية لديونها قصيرة الأجل و ذلك باستعمال قيمها الجاهزة .

شكل رقم (11): يوضح نسبة السيولة الفورية



3-نسب المردودية (الربحية) : ويتم حساب معدلات المردودية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (09) : نسب المردودية

| 2014    | 2013    | 2012    | 2011   |                      |
|---------|---------|---------|--------|----------------------|
|         |         |         |        | <b>نسب المردودية</b> |
| % 10.52 | % 5.26  | % 4.67  | % 0.35 | المردودية الاقتصادية |
| % 16.31 | % 16.76 | % 10.44 | % 1.19 | المردودية المالية    |

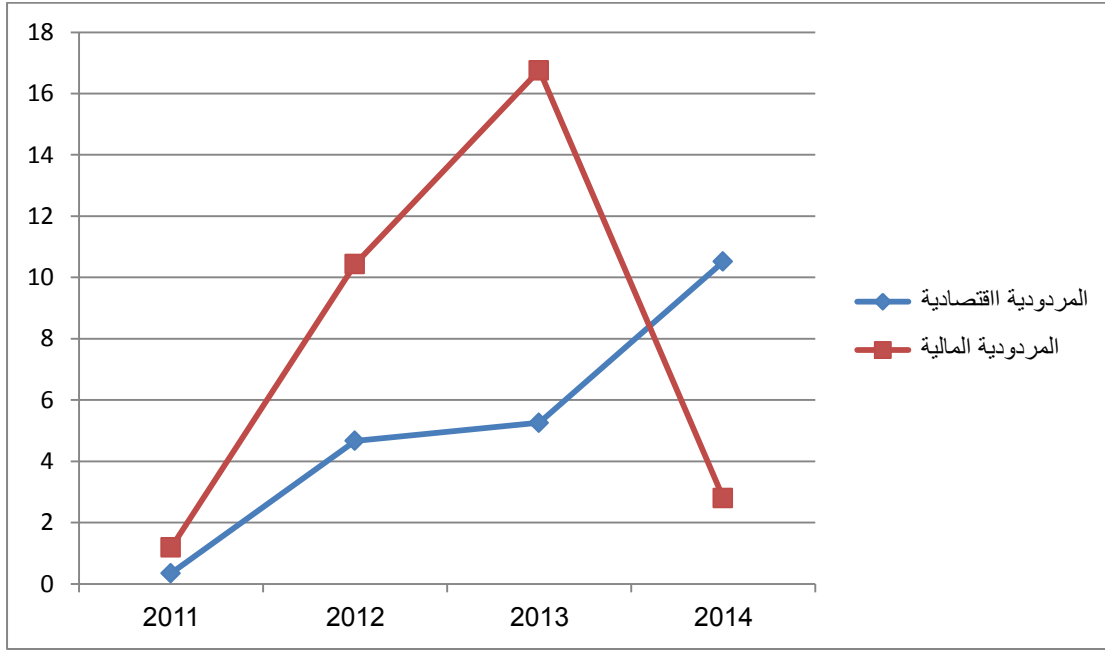
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق و السجلات المقدمة من طرف الوكالة.

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية (دون المصاريف المالية) / مجموع الأصول

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة



### الشكل رقم (12): يوضح نسب المردودية



-نسبة المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن المردودية الاقتصادية في كل السنوات في ارتفاع مستمر وهذا مؤشر على أن المشروع له جدوى ، وبالتالي هذا يشجع البنك في الإقدام على منح القرض للعميل .

المردودية الاقتصادية تكون يبين بتتابع ويسمح بمعرفة إذا كان للإقراض تأثير ايجابي أو سلبي على مردودية المؤسسة .

-نسبة المردودية المالية: نلاحظ أن نسبة المردودية المالية في ارتفاع مستمر خلال السنوات الحقيقية الثلاث (2011، 2012، 2013) وهذا يدل أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها اتجاه الدائنين خلال هذه السنوات، أما في سنة 2014 شهد انخفاض بنسبة 16.31% وهذا يدل على أن المؤسسة في تلك السنة غير قادرة على تسديد ديونها .

تسمح المردودية المالية ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تسديد ديونها، وهو مؤشر يسمح للمؤسسة بتحديد قدرة الإقراض .

#### 4- القدرة على التمويل الذاتي : يبين التمويل الذاتي القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل

الاستثمارات التي تقوم بها، ويمكن أن نوضحها أكثر باستعراض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي من خلال حسابها في الجدول التالي :



الوحدة 10<sup>3</sup> ← دينار جزائري

### الجدول رقم (10) : القدرة على التمويل الذاتي

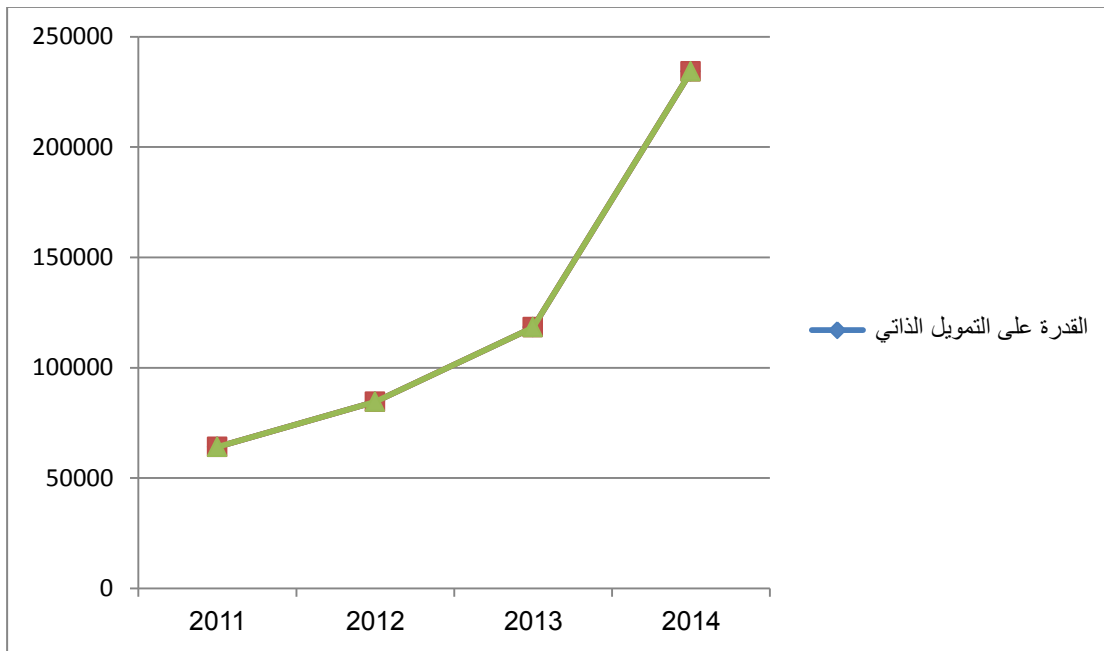
| 2014   | 2013   | 2012  | 2011  |                           |
|--------|--------|-------|-------|---------------------------|
| 234242 | 118257 | 84499 | 64086 | القدرة على التمويل الذاتي |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق و السجلات المقدمة من طرف الوكالة.

القدرة على التمويل الذاتي caf = نتيجة الصافية للدورة + مخصصات الاهتلاكات و

المؤونات.

### الشكل رقم (13): يوضح القدرة على التمويل الذاتي



القدرة على التمويل الذاتي (caf): نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر عبر

كل السنوات وهذا يدل على تزايد أرباح المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تمويل

استثماراتها بالاستغناء عن القروض البنكية خلال مدة منح القرض أي أنها قادرة على تسديد

قروضها عند حلول أجلها.

يمكن استغلال أهمية القدرة على التمويل الذاتي فيما يلي :

-رفع من رأس المال.

-التمويل الذاتي .

-تسديد الأرباح على الشركاء .

-تكوين المؤونات .



### III. 3- معايير تقييم المشروع .

نظرا للمخاطر المترتبة عن اتخاذ قرارات خاطئة ، فإنه ينبغي المفاضلة بين مختلف الاقتراحات المتعلقة بالتمويل البنكي طويل المدى وفقا لطرق موضوعية ، وسوف نعرض في هذا المطلب أهم الطرق والتمثلة في :

1. **التدفقات النقدية** : خلال سنوات عمر المشروع تحقق المؤسسة من وراء عائدات سنوية ، كما تقوم بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار، ويمكن توضيح أكثر من خلال الجدول التالي :

**جدول رقم(11): جدول التدفقات النقدية** : الوحدة  $10^3$  ← دينار جزائري

| 2020    | 2019    | 2018    | 2017      | القيمة المبدئية |                         |
|---------|---------|---------|-----------|-----------------|-------------------------|
| 1859332 | 1342388 | 9450392 | 3752483   | -61000705       | النتيجة الصافية         |
| 4005607 | 4005607 | 4005607 | 400560705 | 40056705        | مخصصات الإهلاك          |
| 5864939 | 5347995 | 4950646 | 4380855   | 339560          | CAF طاقة التمويل الذاتي |
| 5864939 | 5347995 | 4950646 | 4380855   | 339560          | التدفق النقدي cf        |
| 1394003 | 1807509 | 1272710 | 7776455   | 339560          | التدفق النقدي المتراكم  |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (05-02-01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفق النقدي متزايد من سنة لأخرى ، حيث كان القيمة المبدئية تقدر ب 339560 دج أما في سنة 2017 فنلاحظ أنه ارتفع بمعدل نمو قدره 2290.1 % ، أما في سنة 2018 فنلاحظ أنه انخفض بمعدل 16.37% إلا أنه في سنة 2019 شهد ارتفاع بمعدل 142.02% هذا راجع لارتفاع في النتيجة الصافية ، أما بالنسبة لسنة 2020 شهد انخفاض بمعدل 77.12% ، وهذا راجع لانخفاض في النتيجة الصافية و ارتفاع في نفس الوقت لمخصصات الإهلاك.



## 2- معيار فترة الاسترداد (DR) \*

$$586493980+534799544+495064633+438085543+339560=DR$$

$$=2054783260 \text{ دج}$$

يتضح من خلال حساب مدة الاسترجاع وذلك باستخدام التدفق النقدي المتراكم أن فترة الاسترداد قدرت ب 3 سنوات و 6 أشهر و 3 أيام أي أن هذه الفترة أقل من العمر الإنتاجي للمشروع و الذي يقدر ب 5 سنوات وهذا يدل على أن البنك قادر على استرداد أمواله قبل فترة الاستحقاق .

## 3- معيار معدل العائد المحاسبي (TRC) \*

يمكن حساب معدل العائد الداخلي بالمعادلة التالية :

$$TRC = \frac{\text{متوسط الأرباح الصافية}}{\text{متوسط تكلفة}}$$

حيث متوسط الأرباح الصافية

$$TRC = \frac{-61000705+37524838+94503928+134238839+185933275}{5} = 391200175 \text{ دج}$$

$$\text{متوسط تكلفة الاستثمار} = \frac{2054783260}{2} = 1027391630 \text{ دج}$$

$$TRC = \frac{391200175}{1027391630} = 0.3807 \text{ أي } 38.07\%$$

نلاحظ أن معدل العائد المحاسبي الذي سيحققه المشروع خلال عمره الإنتاجي كان بمعدل 38.07 % .

## 3- معيار القيمة الحالية (VAN) \*

جدول رقم (12) يمثل معيار القيمة الحالية :

| 2020    | 2019    | 2018    | 2017    | القيمة المبدئية |  |
|---------|---------|---------|---------|-----------------|--|
| 5864939 | 5347995 | 4950646 | 4380855 | 339560          | التدفق التقدي cf                             |
| 0.05    | 0.09    | 0.17    | 0.30    | 0.55            | Coefficient d'actualisation<br>معامل التحديث |
| 3049766 | 4813196 | 8465605 | 1314257 | 1867580         | معيار القيمة الحالية                         |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق و السجلات المقدمة من طرف الوكالة.



المعدل : 7 %

$$5021691 = I_0$$

$$7.27 = \text{TRI} \text{ معدل العائد الداخلي}$$

$$DA 54090 = \text{VAN}$$

$$0.90 = \text{IR}$$

$$\text{بما أن } \alpha = 2\% \text{ فإن } k = 1 - \alpha \text{ ومنه } k = 0.98$$

TRI: Taux Interne de Rentabilité

IR: indice de rentabilité

بما أن صافي القيمة الحالية موجبة أي أن التدفقات النقدية الداخلة تزيد عن مبلغ الاستثمار ، أو بعبارة أخرى إيرادات هذا المشروع تغطي تكاليفه . وبالتالي فإن البنك سيقبل المساهمة فيه لكونه مشروع مربح.

5- معيار مؤشر الربحية (IP):

$$IP = \frac{\sum cf / (1 + k)^t}{(i_0)}$$

$$IP = \frac{20883995 / (1 + 0.98)^5}{(5021691)} = 1.37 \text{ DA}$$

بما أن هذا المؤشر أكبر من 1 فإن هذا يعني أن مجموع التدفقات الداخلة أكبر من مجموع التدفقات الخارجة ، و بالتالي كل واحد دينار منفق من قيمة القرض ، يدر الأرباح 1.37 دج ، و هذا ما يؤكد ربحية المشروع.

6- معيار معدل العائد الداخلي (TRI):

$$\text{TRI} = \frac{cf}{(1+k)} + \frac{cf_2}{(1+k)^2} + \frac{cf_3}{(1+k)^3} + \frac{cf_4}{(1+k)^4}$$

$$\text{TRI} = \frac{339560}{(1+0.98)} + \frac{4380855}{(1+0.98)^2} + \frac{4950646}{(1+0.98)^3} + \frac{5347995}{(1+0.98)^4} + \frac{5864939}{(1+0.98)^5} - (5021691)$$

$$\text{TRI} = 2467404.82 \text{ DA}$$



بما أن معدل العائد الداخلي كبير فهذا يعني أن هذا المشروع يعطي كل المصاريف المالية الناجمة عن القروض ، على هذا الأساس فإن البنك قد يقبل تمويل المشروع.

#### قرار اللجنة:

بعد الدراسة المالية التي قامت بها لجنة القروض اتضح أن المشروع مربح و أن العميل قادر على تسديد مبلغ القرض كله ، بالإضافة إلى أن العميل قد تعامل معهم من قبل وهو يمتاز بالسمعة الحسنة وبالتسديد في الآجال المحددة له .

كما يعتبر قطاع النشاط هذا مهم جدا في ولاية المسيلة نظرا للطلب المتزايد على هذا المنتج (الأجور ) حيث تمتاز هذه المؤسسة برأس مال كبير كذلك يعتبر المشروع المقترح أي توسيع مشروع الأجور بما يتماشى مع التطورات الحالية والطلب المتزايد عليه .

و بالتالي فإن اللجنة قررت منح القرض للعميل لما يتوفر فيه من شروط كافية من ضمانات و سمعة جيدة للعميل ، وحسب المعلومات المعطاة لنا من بنك القرض الشعبي الجزائري cpa فإن القرض سيتمنح للعميل خلال الأشهر القادمة من هذه السنة يعني سنة 2015 .



### خلاصة الفصل :

إن البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري يقوم بدراسة شاملة و عميقة للوضع المالية للمؤسسة و معرفة مدى إمكانياتها على تسديد ديونها في أجل استحقاقها، وذلك من خلال دراسة ملفات استثمارية .

فالمشروع الاستثماري يمر عبر دراسات مالية و معايير تقييم خاصة ، تعمل من خلالها البنوك على قرار تمويل مشروع ما ، كما أن أي بنك يهدف إلى جلب و زيادة زبائنه من خلال منح القروض و الخدمات ، إلا أن هذه العمليات و بالأخص منح القروض تتميز بمخاطر عديدة و متعددة ينبغي للبنك تفاديها و التقليل منها ، كما أن السياسة المنتهجة في تقييم و تمويل المشاريع تختلف من بنك لآخر و كل منها تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح و تنمية و تطوير الاقتصاد من خلال دعم و توفير السيولة لبعض المشاريع التي لا يمكن لها النمو و التطور دون تمويل و الذي يكون مصدره بالضرورة عن طريق القروض البنكية .

و من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية :

### النتائج :

من خلال حسابنا لنسب التحليل المالي و معايير المفاضلة تبين لنا :

- أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل و ذلك لأن الخزينة موجبة طول فترة الدراسة ، لكن عليها القيام باستثمار هذه الأموال .

- اتضح من خلال حساب المديونية أن المؤسسة مستقلة ماليا ، و كذا اتضح من خلال حساب مؤشر القدرة على السداد أن المؤسسة تتمتع بدرجة كبيرة من الأمان في الآجال القصيرة و طويلة الأجل .

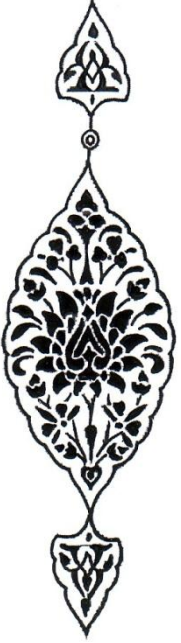
- أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان كاف ، أي أنها قادرة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة جاهزة دون عناء و هذا ما أكدته نسبة السيولة العامة .



-اتضح من خلال نسب المردودية التي هي في ارتفاع مستمر وهذا مؤشر أن المشروع له جدوى، مما يشجع البنك في الإقدام على منح القرض للعميل وبما أن المردودية المالية هي أيضا في ارتفاع مستمر وهذا مؤشر يسمح للمؤسسة بتحديد قدرة الإقراض.

-يعتبر المشروع المراد تمويله مجد، حيث اتضح من خلال حساب كل من: صافي القيمة الحالية كانت موجبة، مؤشر الربحية قدر بـ 1.37 أي أكبر من 1، معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الفائدة يفسر هذا بأن المشروع يغطي كل المصاريف المالية الناجمة عن القرض .  
و باعتبار كل هذه المؤشرات في صالح المؤسسة فإن البنك قد قبل تمويل المشروع باعتبار أن العميل قادر على تسديد قيمة القرض عند آجال الاستحقاق.

خاتمتی



## خاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في انتعاش الاقتصاد الوطني فهو يعتبر أحد وسائل التمويل الفعال إذ يمكن القول أنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي الوطني، وذلك من خلال المساهمة في تنمية الاقتصاد عن طريق تقديم رؤوس الأموال على شكل قروض للفئات والمؤسسات في مجال الاستثمار مقابل الحصول على فائدة، حيث تعتبر البنوك الممول الرئيسي للمشاريع الاستثمارية، وهي تسعى لتوسيع اهتمامها بمنح القروض وفق أسس ومبادئ علمية دقيقة، معتمدة في اتخاذ قراراتها النهائية المتعلقة بمنح القرض على :

أدوات التحليل المالي باستعمالها لمختلف مؤشرات التوازن المالي من أجل معالجة وتحليل الميزانية، وتستعمل أيضا الخزينة حتى تتمكن من إيجاد الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المشروع الاستثماري، والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية قصيرة، وتعتمد البنوك أيضا على النسب المالية بمختلف أنواعها وباعتبار الخطر عنصرا ملازما للقرض، يجب إقامة عمليات تتعلق بتأمين القروض وذلك حتى يضمن البنك سلامته من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بمجالات عدم التسديد.

بالإضافة إلى استعمال مؤشرات تقييم المشاريع الاستثمارية كاستعمال معيار القيمة الحالية الصافية، معيار العائد الداخلي، فترة الاسترداد، حيث تعتبر هذه المؤشرات من أبرز تقنيات التقييم المستعملة لاتخاذ قرارات لتمويل المشاريع الاستثمارية من عدمه .

وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا والمتعلق بتمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع الاستثمارية متوقف على الدراسة الموضوعية و الفعالة لأهم الجوانب المتعلقة بها، وذلك باستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع، ومعرفة التغيرات والمؤشرات المستقبلية لاتخاذ القرار الأمثل لهذه المشاريع الاستثمارية، وهذا ما قمنا بدراسة والاطلاع عليه أثناء فترة تربصنا بالبنك .



وباعتبار البنك مؤسسة مالية له سياسات خاصة به كسياسة السيولة، الاستثمار الإقراض، إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

**النتائج المتوصل إليها :** من خلال ما تم تناوله في الجانبين النظري و التطبيقي تم التوصل إلى ما يلي :

-اتخاذ قرار التمويل لا يكون إلا بعد دراسة البنك للمشروع الاستثماري و تقييمه.  
-تنتج عن عملية الإقراض مخاطر كثيرة، ويمكن أن تضر بالمركز المالي للبنوك نتيجة ذلك .

-نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم .  
-أثر التأخر عن التسديد .  
-أثر عدم سيولة البنك يهدد سمعته و مردوديته مما يؤدي إلى إفلاسه و غلق أبوابه اتجاه المستثمرين.

-البنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض.

-تلعب عملية التمويل الدور الأساسي في خلق المشاريع الاستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة.

-تعتبر دراسات الجدوى و التحليل المالي من بين الأدوات التي يستعملها البنك لاتخاذ القرار التمويلي الرشيد .

-باعتبار الخطر عنصرا ملازما للقروض ، لذا تلجأ البنوك إلى مجموعة من السياسات لمواجهةها أو على الأقل التقليل من حدتها، وذلك لكي يضمن البنك سلامته من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بحالات عدم السداد .

-يستعمل البنك الضمانات كوسيلة لزيادة ثقته بالعميل و الأخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل .

## اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى : إن منح القرض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب الأخطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد :

وقد تبين أنها تقوم باستخدام إجراءات تتضمن معالجة الجوانب المالية للمؤسسة المتعامل معها التي تطرقنا إليها خلال الدراسة وذلك بتشخيصها اقتصاديا و ماليا وأخذ الضمانات اللازمة التي تسمح بتغطية الخطر في حالة عدم التسديد .

## الفرضية الثانية : البنك يعتبر الممول الرئيسي و الوحيد للمشاريع الاستثمارية :

من خلال الدراسة قد تم التوصل إلى أن هذه الفرضية خاطئة حيث أن البورصة من بين المؤسسات المالية التي تمول مجموعة من القروض إلا أن أغلبية المستثمرين يفضلون اللجوء إلى البنوك.

## الفرضية الثالثة : تعتبر البنوك الممول الرئيسي للاقتصاد لذا لا يمكن الاستغناء عنه :

باعتبار الجزائر لا تملك سوق مالي كفاء ، فان القروض البنكية تعتبر كملجأ اضطراري لتنمية المشاريع الاستثمارية ، لا يمكن لهذه الأخيرة الاستغناء عنها .

## الفرضية الرابعة : الاعتماد على منهجية سليمة تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار

## الأمثل بشأن المشروع الاستثماري :

من خلال دراستنا تبين أن تقييم المشروع الاستثماري لا يكون إلا بوضع منهجية محددة مسبقا يتم العمل بها و إتباع كل خطواتها من أجل اتخاذ القرار الصائب للتمويل من عدمه.

الفرضية الخامسة : دراسة جدوى للمشروع الاستثماري وسيلة من وسائل ضمان النجاح للمشروع:

وقد أثبتنا في هذه الدراسة على أنها عملية شاملة لكافة جوانب المشروع أو المشاريع المقترحة للاستثمار، ويمكن من خلالها التوصل إلى اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل أو فرص استثمارية مقترحة فهي مجموعة من الدراسات المتخصصة التي تجري للتأكد من أن مدخلات المشروع (إيرادات) أكبر من مخرجاته (تكاليف) ، أو على الأقل مساوية له .

#### التوصيات :

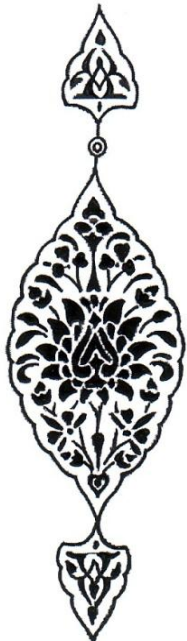
- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي يقدمها العميل .
- إقامة شبكات اتصال آلية بين البنوك من أجل توفير الخدمات لانجاز المعاملات بأقل وقت ممكن بين المتعاملين الذين يتعاملون مع البنوك المختلفة .
- تقديم حلول جديدة ترضى كل من البنك و العميل في حالة القروض ، المتعثرة وعدم سرعة البنك في تحويل القضية إلى قسم المنازعات قد يخسر الكثير من العملاء .
- يجب على البنك عدم إهمال معايير تقييم المشاريع لأنها تساعد البنك على اتخاذ قرار تمويلي رشيد.
- على البنك أن يولي اهتمام أكبر للمشاريع المنتجة التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة .
- ضرورة المتابعة و المراقبة من طرف البنك لمختلف العمليات التي تجرى لمنح القروض ابتداء من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه ثم تسديده.
- يجب على البنوك الجزائرية تطبيق نظم رقابة داخلية فعالة يقابلها في ذلك نظم رقابة داخلية.
- يجب استعمال مؤشرات الإنذار المسبق بالخطر .

## آفاق البحث :

- لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة و البحث و التحليل في المستقبل وهي :
- كفاءة نظام الإقراض في البنوك الجزائرية نتيجة العولمة .
  - إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية .
  - مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تمويله للمشاريع الاستثمارية بالقروض .
  - مدى اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمستثمر .
- و في ختام بحثنا هذا يمكن القول أن الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن، ولذلك تبقى مجالات البحث مفتوحة أمام طلبة السنوات القادمة لإثرائه و التوسع في جوانبه المختلفة لأنه يظل في تطور دائم .
- و ختاماً نقول :

" إن أصبنا لنا أجرنا و إن أخطأنا فحسبنا أننا حاولنا "

# قائمة المصادر والمراجع



## قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية:

### -الكتب :

- 1.أوسر ير منور و آخرون ،دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد(07)، المركز الجامعي، خميس مليانة ،2008.
- 2.عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي: دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2004.
3. السيد محمد أحمد السيرتي، الوجيز في دراسات الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر و التوزيع ،الإسكندرية ، ط1 ، 2008.
- 4.الطاهر لطرش: تقنيات البنوك ، (ط3)، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية - بن عكنون ، 2004.
- 5.الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ط6،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.
- 6.بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة،2000.
- 7.جهاد فراس ،الطيلوني ، دراسة الجدوى الاقتصادية ، دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،2011.
- 8.حسين بالعجوز، الجودي ساطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،2013.
- 9.خالد وهيب الرادي ، العمليات المصرفية الخارجية ، ( ط2 ، الأردن : دار المناهج عمان 2000 ) .
- 10.شاكر قزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، (الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2000).
- 11.شقيري نوري موسى ،أسامة عزمي سلام ،دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية ، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2009).

12. صلاح الدين السيبي ، إدارة أموال وخدمات المصارف لخدمة أهداف التنمية الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 .
13. طارق عبد عال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ن الإسكندرية ، 1999 .
14. عاطف وليم اندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، الأطر والخطوات- الأسس والقواعد - المعايير، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
15. عبد الحميد عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع "تحليل جزئي" ،مجموعة النيل العربية ،مصر، 2003.
16. عبد الحميد عبد المطلب: دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
17. عبد الغفار الحنفي ، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 - 2008 .
18. عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
19. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قريبا قصب، مدخل معاصر في "الإدارة المالية"، ط1 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 .
20. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها ، (مصر: دار الجامعة الإسكندرية، 2000).
21. عبد المعطي رضا ، محفوظ أحمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 .
22. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، ط1، دار وائل للطباعة، عمان-الأردن، 1999.
23. قاسم ناجي حمندي ، أسس إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات مدخل نظري وتطبيقي -الجزء الأول-، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008 .

24. محمد إبراهيم عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية و تقييم أصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.

25. محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.

26. محمد طلال الكداوي، الجدوى الاقتصادية للمشروعات، دار الحامد للنشر، الأردن 2002.

27. مدحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

28. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مركز دلتا للطباعة، الطبعة الثانية، 1996.

29. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط3، 1996.

30. ناظم محمود النوري الشمري: النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1995.

31. هويشار معروف، الاستثمارات و الأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2003.

#### -الرسائل الجامعية :

1. الزين منصوري، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية نقود ومالية، مذكرة ماستر (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2006.

2. الصم أحمد، إدارة القروض المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، فرع إدارة الأعمال، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر: سنة 2002.

3. بريك حيزية، أساليب قياس المخاطر المالية للبنوك، دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقلة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،

ورقلة، 2010/ 2011 .

4. سليمانى مرزاق ،دراسة الجدوى الاقتصادية كأداة لاتخاذ القرار الاستثمارى ،مذكرة ماجستير ،فرع التخطيط والتنمية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر ،2006.

5.صاىى خديجة ، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض ، (رسالة ماجستير) ، فرع تسيير، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، سنة 1998 - 1999 .

6.صباح رمضانى، إدارة مخاطر التمويل البنكى للمؤسسات المصغرة، فى إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب فى الجزائر دراسة حالة بنك الجزائر الخارجية بورقلة،مذكرة ماستر غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،ورقلة،2010/2011.

7.عبد الرؤوف مزار ، دور دراسات الجدوى الاقتصادية فى تحقيق كفاءة المشروعات الصناعية -دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر 2005-2009- ، مذكرة لنيل شهادة الماستر (غير منشورة) ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة ورقلة 2011.

#### -الملتقيات و المقالات و المجلات الجامعية :

- 1.القانون المبنى الجزائري ، الديوان الوطنى للأشغال التربوية ، 1999.
2. المصدر: بوفليسى نجمة عثمان شهيرة ،المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية الملتقى الوطنى السادس حول دور الأساليب الكمية فى اتخاذ القرارات الإدارية ، 2009.
- 3.عبد العزيز الدغيم وآخرون، التحليل الائتمائى فى ترشيد عملية الإقراض المصرفى بالتطبيق على المصرف الصناعى السورى، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد(3)،2006.

4.كمال رزىق ، فريد مورتل، إدارة مخاطر القروض الاستثمارية فى البنوك التجارية الجزائرية ، بحث مقدم إلى : المؤتمر العلمى الخامس بعنوان: نحو مناخ استثمارى وأعمال مصرفية إلكترونية ، جامعة فيلادلفيا - كلية العلوم الإدارية والمالية ، الأردن .

#### -المواقع الإلكترونية :

1. Create PDF files without this message by purchasing nova PDF printer  
(<http://www.novapdf.com>)

-المراجع باللغة الأجنبية:

1. M. Remillevet <sup>1</sup> Les Suretés du Crédit-Clet éditions Banque-Paris 1983.
2. Naullau Get Roua chi N le contrôle De Gestion Bancaire Financier  
Revue Bancaire 1999.
3. Mathieu M Exploitation Bancaire Et Risque De Crédit 1995.

ملاحق

المقابلة :

مقابلة مع السيد: مزعاش عادل

س1) ما هو رأس مال الوكالة ؟

ج1: الوكالة ليس لها رأس مال بل CPA 48 مليار دينار جزائري.

س2) كم عدد العمال في الوكالة ؟

ج2: توجد 140 وكالة من بينها وكالة المسيلة التي تقع بحي المركز التجاري بالمسيلة تضم

21 عامل منها 16 إيطار .

س3) ما هو رأس مال مؤسسة الأجور؟

ج3: رفع ب500 مليون دينار جزائري.

س4) ما هو سبب قبول طلب القرض ؟

ج4:- مردودية مشروع التوسعة .

- نجاح المشروع الذي سبق تمويله .

- الخبرة المكتسبة من طرف صاحب المشروع .

- نوعية الأجور المنتج من طرف الشركة و الموجودة في كل ولايات الوطن .

- ممتلكاته .

- الضمانات المقدمة و التي تغطي نسبة كبيرة من القرض.

- زيادة الطلب على المنتج بالإضافة إلى البرامج المسطرة من طرف السلطات العمومية فيما

يخص انجاز السكنات و مختلف البرامج و التي ترجح بأن الطلب على الأجور في تزايد

مستمر .

س5) كم قيمة القرض الذي طلبته المؤسسة ؟

ج5: قيمة القرض الذي طلبته المؤسسة 2671273000 دج.

س6) ما هي مدة استحقاق القرض المطلوب ؟

ج6: مدة تسديد القرض 10 سنوات بما فيها 3 سنوات مدة التأجيل .

س7) ما هي أهداف المؤسسة ؟

ج7:- تلبية الطلب المتزايد على الأجور .

- توسعة شبكة التوزيع .

-رفع رقم الأعمال و تحقيق أرباح إضافية .

س(8) هل هذا القرض فيه مخاطرة ؟

ج8:تكمن المخاطرة في هذا القرض فيما يلي :

- بالنظر إلى المبلغ الضخم المطلوب و بالرغم من تخفيض نسبة الفائدة يمكن أن يؤدي بالمؤسسة للتأخر في تسديد قسط من الأقساط و هذا نظرا لثقل الأقساط الواجب تسديدها .

- خطر مرتبط بسياسة الدولة في حال ما إذا قلصت من البرامج المسطرة في إطار إنجاز السكنات مما يعرض الطلب إلى الانخفاض، يمكن أن يؤثر سلبا على المؤسسة المنتجة .

-يمكن في حالة ما إذا تم إنشاء مؤسسات الأجور في الجوار و هذا ما يسمى بخطر المنافسة

س(9) هل للوكالة سياسات متبعة للتنبؤ بالخطر قبل وقوعه ؟

ج9:-الاعتماد على دراسات تقنية اقتصادية فيما يتعلق بسوق (الطلب و العرض).

-استغلال المعلومات المتعلقة بمؤسسات الإنتاج ذات نفس الطابع و خاصة المقترضة و ملاحظة مسيرتها فيما يخص تسديد الأقساط .

-دراسة متعلقة بالبنك باللجوء إلى مركزية الأخطار من أجل معرفة ما إذا كان طالب القرض قد تحصل على قروض من بنوك أخرى.

س(10) ما ذا تفعل الوكالة في حالة وقوع الخطر ؟

ج10:في حالة وقوع الخطر مثلا خطر عدم التسديد تقوم الوكالة بالتالي :

-نقوم بإنذار المعني بالأمر بأنه قد تأخر في التسديد و ثم نقوم ببرمجة زيارة ميدانية لمعرفة الأسباب الحقيقية لعدم التسديد في الآجال المحددة .

-أما إذا كان الأمر لا يتعلق فقط بالتأخير ( مثلا مشكلة في السوق ) هناك إمكانية لإعادة

جدولة الديون و تمديد فترة التسديد إذا كانت الشروط المعمول بها متوفرة ، أما في حالة ما إذا

تم التأكد من عدم إمكانية السداد من طرف المقترض يتم اتخاذ الإجراءات القانونية عن طريق

إذارات بواسطة محضر قضائي ، بعد تحويل مبلغ الالتزام إلى حساب المنازعات و فتح ملف متابعة قضائية من أجل الحصول على حكم مرخص ببيع العقارات و كل المرهونات في المزاد العلني ، و إن بقي دين لم يسدد تتخذ إجراءات قانونية أخرى عن طريق استغلال الكفالات من أجل بيع كل الممتلكات الغير مرهونة من أجل تحصيل المبلغ المتبقي من الدين .

س(10) هل المؤسسة تفيد نمو الاقتصاد الوطني ؟

ج10: نعم المؤسسة تفيد في نمو الاقتصاد الوطني يمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

-تطوير الصناعة في المنطقة .

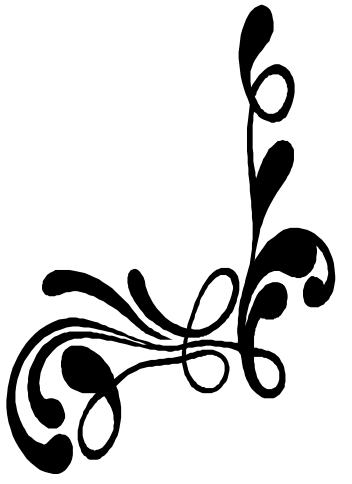
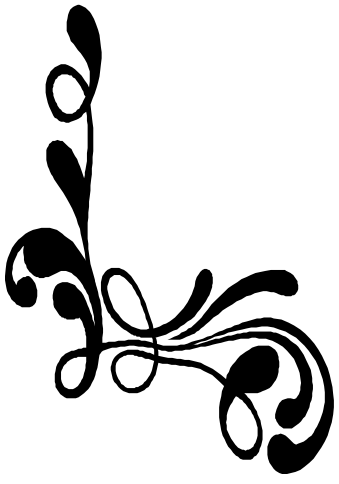
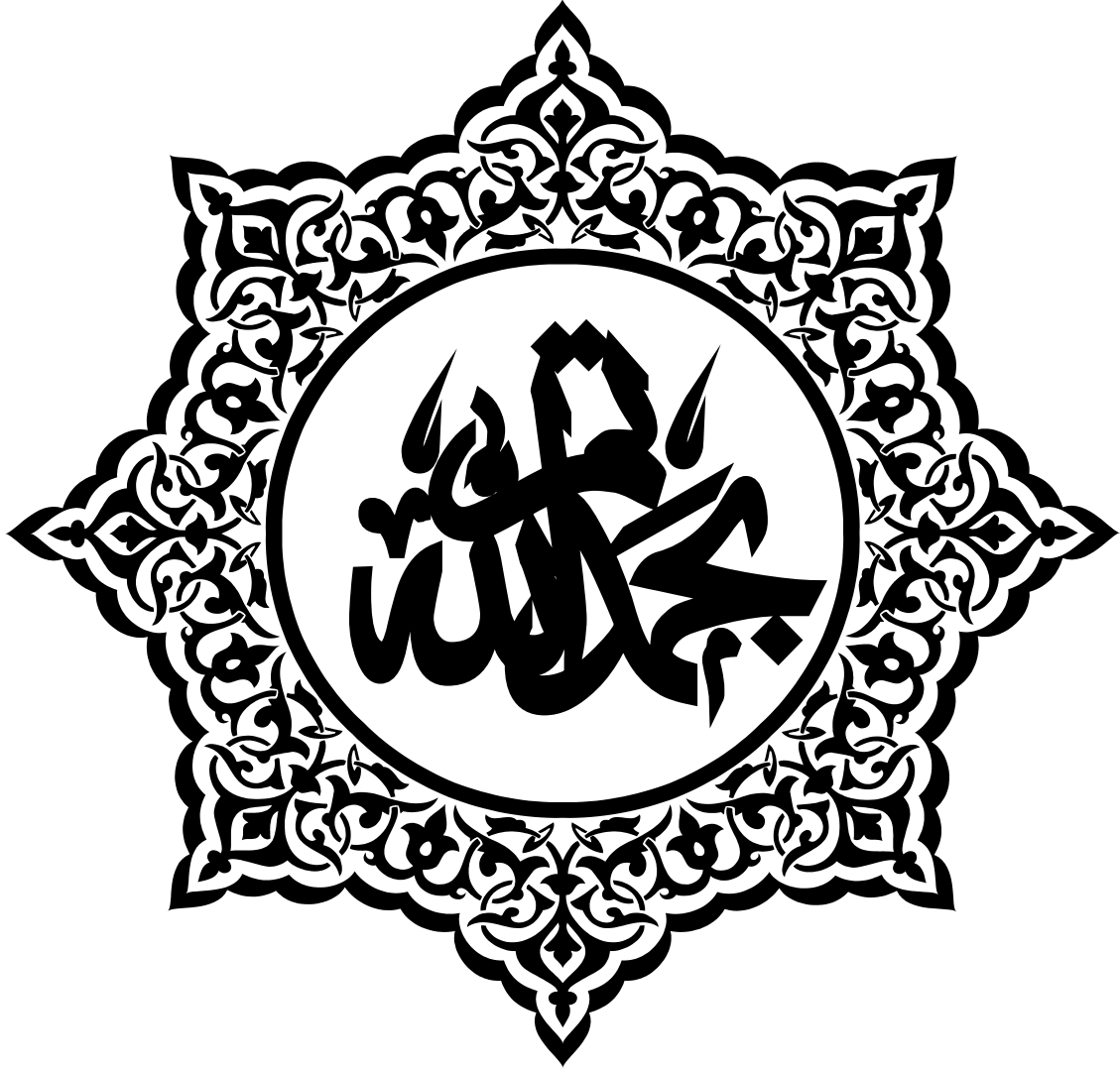
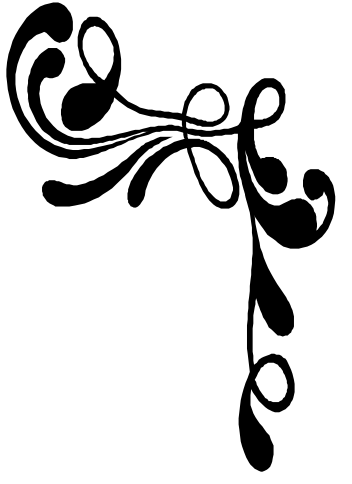
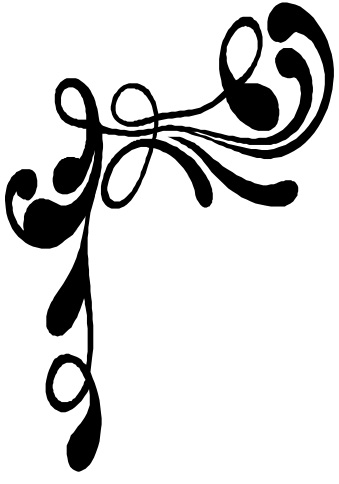
-القضاء نسبيا على البطالة بتوفير عدد كبير من مناصب العمل .

-توفير مداخل للمديريات المحلية كالضرائب .

-تلبية نسبة من الطلب المحلي و الجهوي و الوطني .

-المساعدة على خلق مشاريع جوارية كالنقل ، المقاهي ، المطاعم ...الخ

- توفير مواد البناء اللازمة من أجل انجاز المشاريع التي تحتاج إلى منتج الأجور.



من خلال هذا البحث حاولنا إلقاء الضوء على أكثر من تقنية تساعد البنوك على اتخاذ القرار المناسب في قضية تمويل المشاريع الاستثمارية و تقليل المخاطر إلى أقصى حد لها . حيث حاولنا عرض أهم الأدوات التي يستعملها البنك على الدقة في المفاضلة و الاختيار بين المشاريع كدراسات الجدوى، والتحليل المالي بغرض اتخاذ قرار التمويل من عدمه.

لكن تبقى هذه المعايير مكملة لبعضها لأنه من الممكن أن يظهر هناك تباين في النتائج و بالتالي عدم التحكم في المخاطر الناجمة عن عملية التمويل .

و لهذا الغرض قمنا بدراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري بغرض معرفة ما مدى تطبيق هذه البنوك لهذه التقنيات التي تكون سبب في عدم قبول البنك تمويلها مشروع ما و ذلك لتقادي مخاطر قد تسبب في فقده الثقة في العملاء أو إفلاسه.

الائتمان مخاطر ،المالي التحليل ،الجدوى دراسات ، التمويل :المفتاحية الكلمات

### Résumé :

Grâce à cette recherche, nous avons essayé de faire la lumière sur plus de la technologie qui aide les banques à prendre la décision appropriée dans le cas des Financement des projets d'investissement et réduire les risques à la limite maximale,

lorsque nous avons essayé d'afficher les outils les plus importants utilisés par la Banque dans la différenciation et la sélection des projets par exemple études de cas de la faisabilité et l'analyse financière pour décider le financement ou non .

Mais ces normes restent complémentaires, Parce qu'il est possible de montrer qu'il existe des variations dans les résultats et n'a donc pas maîtriser les risques résultant du processus de financement.

Pour cela, nous avons étudié la matière dans chaque de la Banque Crédit populaire Algérie pour voir comment l'application de ces banques à ces techniques qui sont la raison de ne pas accepter la Banque a financé un projet pour éviter les risques que peut entraîner une perte de confiance dans le client ou à la faillite.

**Mots-clés:** le financement, les études de faisabilité, analyse financière, Le risque de crédit...